



اخترنا لك
٤٨

الحقوق

والمساواة

والملكية

من كتاب
قواعد السياسة

بتم هارولد لاسكي

طبعة

اخترنا لك
٤٨

الحقوق والمساواة والملكية

من كتاب
قواعد السياسة

تأليف
هارولد ج. لاسكي



الرئيس جمال عبد الناصر

الحقوق

- ١ -

تعرف كل دولة بالحقوق التى تحافظ عليها • وطريقتهما للحكم على طابعها تكمن ، فوق كل شئ ، فى المساهمة التى تقدمها لسعادة الانسان • فالدولة لهذا السبب ليست مجرد هيئة ذات سيادة لها السلطة التى تكفل اطاعة ارادتها وهى لا يمكن ان تطلب الولاء من رعاياها الا على اساس ما يقدمه هذا الولاء من خدمات — فالمواطن عليه واجب فهم الدافع والطابع الذى تكون عليه الاعمال الحكومية • فهذه الاعمال ليست على صواب لمجرد انها تصدر من الحكومة فهناك مقياس يمكن ان تقاس به • وهناك غرض من اصدارها • فالدولة لا تخلق الحقوق ، ولكنها تعترف بها ويتحدد طابعها من الحقوق التى تعترف بها فى فترة معينة •

ونظرية الحقوق هى الطريق الى رأى خلاق للسياسة ، ولهذا فنس الجوهري أن نعترف بعناية بالمعنى الذى تمثله •

ولا نقصد بالحقوق ايجاد بعض الظروف التاريخية التى مر بها الجنس البشرى فى طفولته ، ثم فقدها على مر الايام • وهناك

بعض النظريات القليلة التي أضرت ضررا بالغا بالفلسفة ، أكثر من الفكرة بأن هذه النظريات تمثل استعادة تراث مفقود . وليس هناك عصر ذهبي نسعى الى ارجاعه . وان الحماية التي تتيحها الدولة الحديثة للناس — في المدنية الغريبة على الاقل — كافية وأفضل مما كانت في أى وقت مضى .

ولا نقصد بالحقوق انعكاس نظام طبيعي يكمن خلف المظهر المتغير للمجتمع المعاصر . لان هذا النظام لا يمكن ان يدوم في عالم يتغير فيه العلم بسرعة كبيرة . والمقصود بفكرة النظام الطبيعي تقديم صفة من صفات الالتزام في الحقوق . ولكن هذه بدورها يجب ان تتغير مع حقائق الزمان والمكان . ونظامنا الطبيعي هو دائما مشكلة للتحليل القائم على التجارب .

ولسنا نغنى بالحقوق تلك السلطة التي تحقق الرغبات كما قال هوبز . لان هناك رغبات ، مثل القتل لا يمكن ان تسمى حقوقا . فالمجتمع كله قائم على الرغبات التي تطالب باشباعها . وهذه الرغبات ليست متساوية ، ويجب ان يعتمد مجهود الحكومة في اشباعها على نتائج هذا المجهود . وأول شرط للمعيشة الكافية هو ضمان الحياة . وأول شرط في تعريف الحقوق هو تحديد الرغبات . ومن السهل أن نوافق هوبز وبنتمام فنعرّف الحقوق بأنها مطالب تعترف بها الدولة . فحقى هو ما اطلبه ، وتحققه لى الدولة من طريق محاكمها . فالقوانين واللوائح تتيح الدقة في تحديد

الحقوق التى يمكن لكل مواطن أن يتمتع بها فتعديل القانون اذن يحدث تغييرا فى الحقوق •

ولما كانت المحاكم تنفذ ارادة الدولة عندما تكتشف هذه الارادة فان هذا يجعلنا نعرف نوع المطالب التى تستحق الاعتراف بها • ولكن هذا الرأى القضائى البحت ليس كافيا فى نظر الفلسفة السياسية فالنظرية القضائية للحقوق تعطينا فكرة عن حقيقة طابع الدولة ولكنها لا تدلنا عما اذا كانت الحقوق المعترف بها هى الحقوق التى يجب الاعتراف بها • واذا قلنا ان الاصم الابكم له الحق فى الزواج فنحن نعنى ان الكنيسة او المأذون لا يمكن ان يرفض تزويجه فى الظروف المناسبة ولكن ليس معنى هذا اننا نقول انه ينبغى ان يتمتع بهذا الحق • فخلف كل نظرية قانونية نظام من الافتراضات يتطلب كل افتراض منها فحصا دقيقا قبل ان يعمل به فى السياسة • فالقوانين كما قال مونتسكيو ، ليست هى العلاقات الضرورية للمجتمع • وهى تصبح ضرورية عندما تعكس شيئا آخر غير مجرد ارادة سلطة مختصة بتنفيذها • والحق أن الحقوق هى شروط الحياة الاجتماعية التى لا يستطيع اى انسان ان يسعى بدونها لكى يصبح فى خير حالته • لان الدولة توجد لتحقيق هذا الهدف ولهذا فانه يمكن ضمان هذا الهدف من طريق ضمان هذه الحقوق • فالحقوق سابقة على الدولة، وهى ليست تاريخية على اساس انها لاقت الاعتراف بها فى وقت من

الاقوات • وهى ليست طبيعية بمعنى انه يمكن جمع قائمة ثابتة لا تتغير تتضمن هذه الحقوق • انما الحقوق تاريخية بمعنى انها فى زمان معين كان طابع المدينة هو السبب فى المطالبة بهذه الحقوق ، وهى طبيعية بمعنى ان الحقائق هى التى طالب الاعتراف بها • وليس معنى هذا ، الاعتراف بها فى المستقبل فقد تقوم ثورة ، مثل الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر فتستزع الاعتراف بهذه الحقوق من النظام القانونى الموجود ولكن النظام القانونى يحيطه مثل أعلى لا بد من الوصول اليه كضمن للاحتفاظ به •

فالحقوق هى حقوق لانها تقيد الغاية التى تسعى الدولة الى تحقيقها وقد تتعارض هذه الحقوق مع الحقوق القانونية القائمة — فمثلا كانت المطالبة بحق الانتخاب تتعارض مع النظام السياسى البالى قبل قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ وقد أدى ضغط الحقائق الى الاعتراف بالمطلب الجديد • ونفس الشئ صحيح فى قانون العشر ساعات عام ١٨٤٤ •

وأية دولة تقف بين الحقوق التى تم الاعتراف بها وبين الحقوق التى تطالب بهذا الاعتراف — وأفضل اختبار تاريخى تمر به الدولة هو الطريقة التى تواجه بها المطالب الجديدة • ونحن نختبر الحقوق بالمنفعة ، وهذا يتضمن السؤال عن أولئك الذين يستفيدون من الحقوق • وهناك اجابة ممكنة

واحدة ، ففي أية دولة يجب أن تكون مطالب المواطنين لتحقيق ذواتهم وأفضل ما لديهم على قدم المساواة • ومدى منفعة حق من الحقوق يتوقف على قيمته بالنسبة لجميع أعضاء الدولة فحق حرية الخطابة مثلا ليس معناه أن يتمتع به المتولون السلطة فقط ، أو أعضاء كتيبة معينة أو طبقة بعينها • حرية الخطابة حق سواء طبق على جميع المواطنين دون تمييز أم لم يطبق وإذا فرقت الدولة في معاملة المواطنين اما على أساس ممتلكاتهم (كما في المجتمع الاقطاعي) ، واما على أساس ديانتهم (كما في النظام القديم لفرنسا) ، فانها بذلك تقضى على مطالبتها بولاء اولئك الذين

حرمتهم من التمتع بالحقوق •

فالدولة التي تحرمنى من شيء أعلنت أنه جوهرى لرفاهية

مواطن آخر تجعلنى أقل من مواطن •

فمن الواضح — حسب هذا رأى — ان للمواطن مطالب

قبل الدولة ويجب ان تراعى حقوقه •

ويجب أن تتيح له الاحوال التي لا يمكنه بدونها أن يحقق

ذاته • وليس معنى هذا أن تعطيه ضمانا بأنه لا بد أن يحقق ذاته •

بل ان معناه ازالة العوائق التي تعترض هذا التحقيق ، على قدر

ما تستطيع الدولة وبهذا يصبح تفسير الحقوق أمرا تاريخيا •

فالمطالب التي يجب أن نعترف بها هي التي يدلنا التاريخ على أن

عدم تحقيقها يؤدي الى وقوع كارثة •

فشخصيتي لا يمكن حمايتها بما فيه الكفاية عندما يمهّد الطريق للآخرين للوصول الى السلطة ولا يمهّد أمامي أنا أيضا فالتاريخ من هذه الزاوية هو فلسفة للحقوق المبنية على الامثلة. ولسنا نأخذ من التاريخ القدرة على التكهن بالمجهود المعين الذي يجب أن يبذله الناس ولكننا نحصل على الاقل على معرفة بأن سلوك حكام الدولة سلوكا معينا لا بد أن يتبعه نوع معين من السلوك من جانب المحكومين . ونستطيع أن نضع دليلا للحقوق، يمكن أن يكون سليما بوجه عام ، ولكن تتوقف طريقة تطبيقه على ظروف كل دولة .

ولكن امتلاك الحقوق حسب هذا الرأى ليس معناه امتلاك المطالب الخالية من الواجبات فنحن لدينا حقوق نحميها ونعبر بها عن شخصيتنا . ولدينا حقوق نضمن بها تفردنا في مواجهة ضغط القوى الاجتماعية ولكن حقوقنا تعتمد على المجتمع . فنحن تتمتع بهذه الحقوق لاثنا أعضاء في المجتمع فحقوقنا نابعة من المجتمع ، ونحن تمسك بها لحماية المجتمع وحماية أنفسنا أيضا . وان حمايتي من هجوم الآخرين تتضمن أتنى لن أهاجم الآخرين . واثاحة فرص التعليم للخير المشترك . وأنا لا أعيش من أجل الدولة فقط ، ولكن الدولة أيضا لا تعيش من أجلي بمفردي . فحقى في المطالب يستمد من أنى اشترك مع الآخرين في تحقيق غاية مشتركة . فحقوقى هى سلطات تمنح حتى يمكننى

بالاشتراك مع الآخرين أن أسمى لتحقيق هذه الغاية المشتركة .
فشخصيتي تحدد قانون الدولة وتقيده ولكن فرض هذه القيود
وهذا التحديد قائم على شرط أنى فى سعى لتحقيق ذاتى أشارك
الآخرين وأشركهم فى رفاهيتى .

فالحقوق لهذا متصلة اتصالا وثيقا بالوظائف وليس لى الحق
فى العمل بشكل غير اجتماعى . فليس لى الحق فى أن آخذ شيئا
دون أن أدفع ثمنه ومشاركتى التى أقدمها يجب أن تكون
شخصية . فأنا لا أشارك بشيء بكونى ابنا لوالدى . وأما
لا أشارك بالانسحاب من زملائى . بل على أن أفعل شيئا يستحق
العمل حتى استمتع بما أثبتت التجربة التاريخية أنه يستحق أن
يستمتع به . وقد أدفع دينى للدولة بأن أكون بناء أو فنا أو
عالما رياضيا . ومهما تكن الصورة التى أرى بها الدين ، فمن
الجوهري أن أعرف أن لى حقوقا وانى لا بد أن أقوم بواجبات
معينة . والذى لا يقوم بأداء وظيفته لا يمكن ان يتمتع بالحقوق،
كما أن الذى لا يعمل ينبغى أن يحرم من الرغبة . ففائدة
شخصيتى للنظام الاجتماعى فى الدولة يمكن تقديرها بما أبدله
فى سبيلها .

لهذا ليس لى الحق فى أن أفعل ما يعن لى . فحقوقى مبنية
دائما على العلاقة التى بين وظيفتى وبين رفاهية المجتمع ، والمطالب
التي أنادى بها يجب أن تكون مطالب ضرورية لتأدية وظيفتى على

الوجه الاكمل • ومطالبى قبل المجتمع هى مطالب ينبغى أن تقابل بالاعتراف لان فى الاعتراف بها اعترافا بالصالح العام • وليس معنى هذا كما يقول براولى اننى يجب أن أقبل واجبات وضعى المخصص لى دون مناقشة • فالشخصية ليس لها وضع مخصص • فهى تفوز أو يجب أن تفوز بالوضع الذى تحقق فيه أفضل ما لديها • ويمكن أن تنفذ ذلك بالتجربة فقط • ولهذا يجب أن تدرب حتى تصبح قادرة على تفسير معنى التجربة •

وفى أى نظام للحقوق نجد أن التفرد وعزلة الفرد هما نقطة الانطلاق الاساسية • وأية محاولة لتقسيم المجتمع الى طبقات « طبيعية » لها وظائف « طبيعية » مصيرها الى الفشل • فنحن نكتشف طبيعتنا على أساس ما نسعى الى أن نكونه ونحن فقط الذين نعرف معنى التجربة التى نخوضها • ومهما كنت سواء كنت حاكما أو عاملا بسيطا فلا بد أن أعرف حقوقى معرفة تمكننى من تفسير تجربتى لىفسى • ويجب أن أتدرب حتى أستطيع أن أجعل رغباتى واضحة بينما الحياة تكشفها لى واذا كانت هذه الرغبات صادقة بالنسبة لى فهى صادقة بالنسبة للجميع — فالحقوق متماثلة بغض النظر عن الوظيفة المعينة التى ترتبط بها • فالدولة يجب — على هذا المستوى — أن تضمنها (أى الحقوق) لكل المواطنين ولا ينشأ التمييز الا عندما تشبع حاجيات كل فرد •

ونحن نبني الحقوق على الشخصية الفردية لان رفاهية المجتمع تبنى على سعادة الفرد ولا يمكن أن تكون لى حقوق مناقضة للرفاهية العامة ، لان ذلك يعطينى حقوقا ضد رفاهيتى أيضا - ولكن ليس معنى هذا ألا تكون لى حقوق ضد الدولة . لان الدولة ما هى الا هيئة من الرجال والنساء تمتلك السلطة الحقيقية وحكم هذه الهيئة على الحقوق التى يجب الاعتراف بها قد يكون حكما خاطئا . فقد حكم مثلا بان جاليليو ليس له الحق فى اقتراح فروض تتعارض مع العقيدة الكاثوليكية ، ولكننا الآن نعترف بحق جاليليو ، والدولة لها حقوق ضدى - فلها الحق فى أن يكون مسلكى غير مناقض للحقوق التى تكفلها الدولة للآخرين ، فالمجتمع ينظر بعين المساواة الى صالح كل مواطن . ولا يمكن للدولة أن تعترف بمطلب لى يتضمن تنازل شخص آخر عن حقوقه التى لا يمكن أن يحقق ذاته بدونها . فالمطالب المشتركة للدولة ومواطنيها يجب أن تكون مطالب لها ما يبررها على أساس الخير العام الذى يشمل خير الجميع . وليس من المهم اذا كانت الدولة القائمة تعترف بالخير المشترك أم لا تعترف فواجبى أن أعمل وكأنه ينبغى الاعتراف به . فكونى مواطنا يتضمن أن أسلك بشكل يفرى بتحقيق هذا الاعتراف اذا لم يكن قد تحقق . وبالطبع قد يكون تصرفى هذا مدعاة لمجابهة القوى المعادية فى المجتمع . وقد أصاب بالهزيمة

اليائسة أو أحرز نصرا أذفع في سبيل احرازه ثمننا رهيبا . وعلى أية حال يجب أن أختار المسلك الذى يمليه على كونى موطنا . فإذا لم أفعل ذلك فمعناه أنى أخضع الحقيقة للقوة . ويدلنا التاريخ على أن عادة الخضوع هذه تجعل الناس يقبلون بلا مبالاة أوامر السلطة دون مراعاة لمحتواها .

فواجبى ، حيال الدولة ، هو فوق كل شىء واجبى حيال المثل الذى يجب أن تسعى الدولة الحققة الى تحقيقه . وهناك ظروف تصبح فيها مقاومة الدولة أمرا ضروريا اذا أريد تحقيق المطالبة بالحقوق . ولا يمكن أن نضع قواعد عامة سواء للزمان أو للمواقف . وأى شخص يدرس تاريخ الثورات يقتنع بأن عامل الحظ يتدخل تدخلا كبيرا بحيث لا يمكن التسليم بالتنبؤ . وكل ما يمكن أن نقوله هو أن النظام العام يصبح أخلاقيا فحسب بقدر ما هو قائم فى ضمير مواطنيه . ومعاداة مطالب السلطة كان أمرا استثنائيا فى التاريخ ، ولكن هذه المطالب تتحقق عن طريق القبول الصامت أكثر من الموافقة الفعالة ، ما لم تقدم هذه المطالب خدمات للغاية النظرية للدولة — لأن أى نظام اجتماعى يتمتع على الدوام عن الاعتراف بمطالب الشخصية يكون أساسه واهيا . فلا بد أن يثير سخط أولئك الذين خيب هذا النظام أما لهم ان عاجلا أو آجلا . ويصبح القضاء عليه فرصتهم الوحيدة لأن انكار المطالبة بالحقوق معناه التضحية بطلب الولاء ولا يمكن للدولة أن تمارس السلطة الادبية على أساس غير هذا .

- ٢ -

يبدو أن مناقشتنا للحقوق تتضمن أن يوجد توازن بين المطالب المشتركة لكل من الدولة والفرد • والحق أن هذا يعتبر وضعا لمشكلة الحقوق بطريقة ضيقة جدا لا يمكن أن تعبر عن البيئة التي نواجهها •

لأن الفرد ليس له حقوق فحسب باعتباره عضوا في الدولة • فشخصيته تعبر عن ذاتها بمئات الطرق الأخرى من طرق الاجتماع • فحيث يجتمع الناس معا للقيام بعمل يعتبر جزءا من الرفاهية المشتركة ، فإن هذه الهيئة المكونة يكون لها حقوق تماثل حقوق الدولة •

أى أن المجتمع عملية اتحادية ، ويمكن تحقيق تقسيم السلطة عن طريق التعبير الطبيعي بواسطة حافز الإنسان في الاجتماع • فإذا اقتصر حقوقه على عضويته في الدولة فمعنى ذلك تدمير شخصيته لا المحافظة عليها •

فالكنيسة الرومانية الكاثوليكية يجب أن تعمل دون أن تعوقها الدولة ، لأن التدخل في شئونها معناه تدمير الصفة التي تمنحها لحياة أعضائها • ونحن لا نفوز بشيء إذا جادلنا بأن حقوق الدولة على هذا الأساس تعتبر أسمى من حقوق غيرهامن.

الهيئات • والدولة تقوم بالتنسيق في الدولة • والدولة لا تستطيع مثلاً ، أن تسمح لهيئة دينية بالتحكم في معتقدات أشخاص لا ينتمون الى هذه الهيئة • وإذا قرر أعضاء نقابة للعمال بأن هذه النقابة ينبغي أن تقرر أن التمثيل السياسي وظيفية يجب أن يسموا لتأييدها فإن الاعضاء الذين يخرجون على هذه السياسة لا يلجأون الى المحاكم ، بل ان عليهم أن يستقيلوا • فإشراف سلطات الدولة على الهيئات الاخرى ممكن عندما تتأكد أن الحقوق التي يستطيع الفرد عن طريقها أن يحقق ذاته ، مكفولة لكل مواطن •

وهذا بالطبع قد يشير الى وجود تمييز في الطريقة التي تكفل بها الحقوق الآن • وقد يتضمن ذلك أن الناس لا يشاركون على قدم المساواة في الارباح بقدر اشتراكهم في العمل • وإذا قلنا ان ميل الناس يهدف الى تغيير أوسع مما حدث في أى وقت مضى فمن الصحيح أيضاً أن عدد أولئك الذين تتاح لهم السعادة على أساس الابتكار ، عدد ضئيل بشكل مؤسف • فالدولة متحيزة في الاهمية التي تعلقها على نيل الحقوق • فقراراتها تصدر في مصلحة الذين يتولون السلطة بالفعل • وهى تحاول الصواب وان تقيدت بما تعودت عليه • وهى لا توزع بالتساوى الوسائل — وخاصة المعرفة والقوة الاقتصادية — التي تؤثر في السياسة التي تتبعها — ولا يمكن القول بأن وجهات النظر القديمة عن الحرية

والنظام تفيد الجماهير . فثروة المجتمع تزداد ولكنها لا تفيد الجماهير أو تسد مطالبهم . ومعارفنا تزداد بسرعة ولكن أولئك الذين يتاح لهم معرفة التراث الفكرى للجنس البشرى ما زالوا قلة من الناس . ولا ريب فى أن الدين قد أنزل السكينة على المتدينين ، ولكنه لم يؤثر بطريقة حيوية فى جوهر النظام الاجتماعى . وحكم الاغنياء سواء كانوا مـلاكـا للأراضى أو أصحاب الرأسمالية الصناعية قد كرس لتراكم الاموال ، ثم الحيلولة دون تقسيمها فطابع الحياة الاجتماعية ، والطابع العام للدولة قد حدد تقسيمها الى عدد صغير من الاثرياء وعدد كبير من الذين يعيشون على الكفاف . انا تتمتع بالامن والنظام . ولكن هذا الامن معناه حماية الكثرة العاجزة ، والنظام هو حماية القلة ضد مطالب الكثرة فى سبيل تحقيق حبة أكثر ثراء .

ولهذا فان وضعنا للدولة لا يمكن أن يكون وضعاً نهائياً . وان الدليل الذى بهدينا الى السلوك ليس هو صوت السلطة ، الا اذا كانت نتائج السلطة تؤدي الى تحقيق الحق المثالى فالدولة يجب أن تمنح الناس ما يحتاجون اليه قبل أن تطلب منهم الطاعة . ولكن الرجال الذين يمنحون السلطة السياسية يصرون ان عاجلاً أو عاجلاً على أن تتحول نتيجة السلطة الى حقوق . وهم يسعون الى تكوين الهيئات التى يمكن عن طريقها ضمان الحقوق . وهم اما أن يعمموا الميزات أو يلغونها . وهم يصرون على أن الحرية

والمساواة تتيحان حتميتان للنظام الديمقراطي . وهم يعملون على نشر هذه الافكار فى المجتمع ، وفى النهاية يصبح من السسير مقاومة هذه المطالب لوجود قوة كامنة فى الشعب ليس لدى الاغلبية القوة للتغلب عليها . لهذا فان الدولة التى تريد البقاء يجب أن تلبى مطالب أولئك الذين نهم مطلب متساو يحقق الرفاهية المشتركة .

ونحن لا نهتم هنا بالدفاع عن الفوضى بل نهتم بشروط تجنب وقوعها فالناس يجب أن يتعلموا كيف يخضعوا لمصلحتهم الذاتية للرفاهية المشتركة ، فالامتيازات الممنوحة للبعض يجب أن تخضع لحقوق الجميع . وقد يقال ان صالح القلة هو فى الحقيقة فى الحصول على هذه الحقوق ، ما دام لا يمكن ضمان الاستقرار فى أية أحوال أخرى . وقد عرف الارستقراطيون الروس الذين اضطروا الى كسب قوت يومهم بعد التمرغ فى النعيم ، الضريبة التى يجب دفعها عندما تحرم جماهير الناس من التوصل الى ما تورثته . وضمان استقرار المدينة المستقرة هو فى أن الناس عامة يجب أن يحصلوا على الاقل على الحد الأدنى الذى لا يمكنهم بدونه أن يكونوا آدميين . فالحقوق هى أفكار مسلحة تسليحا أقوى من الاستبداد، وهى أقوى بكثير من الديمقراطية عندما يكون الطابع العام لتطبيقها هو الافتراض الذى تبنى عليه . ومن الممكن وربما كان من المرغوب فيه المحافظة على درجات من الحرية

والمساواة في المدنية الديمقراطية ولكن من المؤكد أنه من الضروري أن يكفل الحد الأدنى من الحرية والمساواة لكل مواطن الفرصة الكاملة لنمو الشخص . ومن النادر وجود هذه الفرصة الآن .

فاليئات المنحطة تلدأطفالا منحطين ، وتتغفن الثمار قبل أن تنضج وان الاحتجاج الناشئ عن الاحوال الحديثة هو التحدى الطبيعى للرجال الذين حرموا من الاشياء التى تجعل الحياة جديرة بالعيش فيها وقد أشار بيرك الى أنه لا يمكن أن تكسب شيئا من ارجاع العنف الشعبى الى المؤامرات أو اثاره القلائل فالانسان بوجه عام ليس مخلوقا شعبيا والقوة التى تحت تصرف الحكومة قوة ضخمة بوجه عام فلا يمكن اثاره القلائل أو المؤامرات ما لم يوجد جو من الحوافز الفاشلة التى تمهد الطريق . وأى مطالبة بالحقوق قد تؤجل . وقد تلاقى هزيمة مؤقتة ولكن أية مطالبة ترتبط بالحوافز الاساسية للرجال لا بد ان آجلا أو عاجلا أن تجد استجابة .

ويرد على هذه المناقشة بأن الشعب فى الدولة الديمقراطية له سلطة ، وأن الحقوق القانونية تعبر عن ارادات الناس . وهناك اختلاف كبير بين سلطة علمية واعية بقوتها ، وبين سلطة خاملة خاملة حتى أن الذين يمتلكونها لا يفطنون الى أنهم يمكن أن يمارسوها . والناس الذين على شاكلة المواطن الحديث الجاهل

نظامنا الاجتماعي يرسمون لانفسهم صورة تخدعهم في بحثهم
عن أسباب شقائهم .

وهم ليسوا مدربين على معرفة العلاقة بين العلة والمعلولة .
وليسوا متعلمين بحيث يرون أن المؤسسات هي أفكار تاريخية
تصبح عديمة الفائدة عندما تزول الظروف التي أدت الى ظهورها .
وهم نشأوا في جو من الشعور بالنقص . وقد دربوا على
الخنوع لحظهم . والخرافات تحيط بهم من كل جانب . فهناك
تفاوت كبير في النفوذ بين أولئك الذين يدافعون وبين المهاجرين
لنظائهم قائم . فالمدافعون يتمسكون بالواقع بينما المهاجرون
يسرحون في الخيال . ولا يمكن القول بأن أعضاء دولة
ديمقراطية يمتلكون سلطتهم ، ما لم يمرنوا عن عمد على
استخدامها . ونحن ما زلنا بعيدين عن الوقت الذي يتحقق فيه
ذلك .

وهذا هو السبب في أن المركزية الهائلة للدولة الحديثة تعتبر
عددا كبيرا بالنسبة لنظام مثالي للحقوق . فعندما توزع السلطة
على نطاق واسع ، حينئذ فقط ، يمكن وضع قيود فعالة على
المتمتعين بها . لان زيادة مراكز السلطة معناه زيادة فروع
المنافسة ، ومن ثم نشر الرأي المستقل الصحيح . ولتحقيق ذلك
لا بد من النظر الى النظام الاجتماعي ككل . ولا يمكننا أن نحاول
أن نكسب السلطة السياسية ذات الطابع الديمقراطي ، ثم ندعها

وشأنها - فيجب أن نخلع الطابع الديمقراطي على كل سلطة أخرى مساعدة • وأي شيء يرتبط مباشرة بالحد الأدنى من الحقوق الأساسية التي ناقشناها لا يمكن أن يترك لقلة تتحكم فيه - فالإنسان يجب أن تكون لديه الفرصة للمشاركة في التنظيم الذي يساعد على أن يكون عضوا في هيئة المواطنين • ولهذا فإن الحرية والمساواة من أسس النظام السياسي •

وسنناقش فيما بعد مسألتى الحرية والمساواة أما الآن فيكفى أن تؤكد شيئين - فالحرية في فرنسا في القرن السادس عشر كانت معناها مكان المواطن في عبادة الله بطريقته الخاصة • كما أن الحرية في إنجلترا في القرن السابع عشر كانت معناها عدم وجود ضرائب تعسفية يفرضها الملك • وما كان يبدو الجوهر الدائم للحرية هو أن شخصية كل فرد يجب ألا يعوق نموها شيء سواء كان السلطة أم العادة وذلك حتى تستطيع أن توجد لنفسها تناسقا مرضيا بين حوافرها وهنا يكون الشيء الهام هو أن التناسق يجب أن يكون ذو فعالية بالنفس فالقوانين التي تضعها الدولة يجب ألا تسد الطريق على أي فرد • ويجب أن تترك متسعا للمحاولة والخطأ ولا يجب أن تعاقب الفرد لأنه لم يكن دقيقا في اختيار والديه • أي أنه يبدو أن المساواة معناها تقليل العوائق التي يفرضها نظامنا الاجتماعي الحالي حتى تصل إلى الحد الأدنى • ولا يمكننا أن نقترح أن تكون الفرص متماثلة

فابن داروين لابد أن تكون له فرصة أفضل في اظهار اهتمامه بالعلوم أكثر من ابن أحد الخياطين أو السماسرة • ولكن على الاقل يمكن أن نجعل في الامكان الا يضطر ابن السماسر الى بيع السندات اذا كانت له ميول علمية •

ويمكننا أن نتيح لكل عضو في الدولة أن يجرب المواهب التي يعتقد انه يمتلكها — ولا ريب أن معظمهم سيقنعون اذا أُتيح لهم الامن « والروتين » ومهمتنا أن نضمن طريق الابتكار لكل من يرغب في ازياده •

ثمة اختلاف بين الكشف عن الافكار التي يجب أن تعترف بها الدولة اذا أرادت تحقيق غرضها وبين الكشف عن كيفية تحقيق هذا الغرض بل انه من السهل الاصرار على أن الدول التي تبقى دائما تحت مستوى المثل التي يعتقد الناس أنها ممكنة التحقيق لابد ان عاجلا أو آجلا أن تتزعزع الدعائم التي ترتكز عليها وبالرغم من أننا لا يمكننا أن نقرر بالدقة المستوى الذي يجب أن تسد عنده المطالبة بالحقوق ، الا أننا يمكننا على الاقل أن نستنتج من السجل التاريخي نوع الحقوق التي تستحق الاعتراف بها •

وبالرغم من أننا لا يمكننا القول بأن أية هيئة معينة لابد وأن تعمل على الاعتراف بهذه الحقوق الا أنه يمكننا الافتراض بأن الحقوق لا يمكن أن تتحقق دون وجود هيئات معينة •

فنحن لا يمكننا أن نتأكد من تحقيق هدف الدولة ولكننا على الأقل يمكن أن نشير الى الاحوال التي تضيع فيها فرصة تحقيق هذا الهدف .

ونريد أن نؤكد أن الحقوق ليست مسألة وثائق مكتوبة .
فهذه الوثائق بلا ريب تخلع عليها شيئا كثيرا من القدسية ولكنها لا تضمن تحقيقها فالتعديل الاول في الدستور الامريكى يكفل - قانونا - حرية الخطابة والاجتماعات السلمية ويكفل التعديل الرابع للمواطن أن لا يفتش منزله الا بأمر رسمى يوضح فيه السبب ومع هذا فقد حدث في أسبوع هسستيرى أن ضربت السلطة التنفيذية صفحا عن كل هذه التعديلات ، ولم تقم الهيئة التنفيذية أو المحاكم بتطبيق التعديل الخامس عشر الذى نص على المساواة السياسية للمواطنين الملونين فى الجنوب وتدل قضية اكس بورت أوبريان فى انجلترا وبلوكاركيس فى فرنسا على أن المحافظة على الحقوق انما ترجع الى العادة والتقاليد اكثر مما ترجع الى الوثائق المكتوبة . وان كان هذا لا يعنى عدم جدوى هذه الوثائق . اذ يعتبر مهاجمة الهيئة التنفيذية استنادا الى قانون أصدرته ولم تنفذه أمرا له قيمته كما أن الوثائق المكتوبة تذكر الناس بأن عليهم أن يناضلوا فى سبيل حقوقهم ولكن التحدى المتعمد هو الذى ينجح فى عدول الحكومة عن مسلكها غير الشرعى

وأصدق حارس على هذه الحقوق هو شعور المواطنين بالغيرة
لا مجرد نص القانون .

وكذلك لا يمكن أن نجد الحماية الضرورية في الفصل بين
السلطات ذلك الفصل الذى اعتقد لوك وموتسكيو أنه سر
الحرية فهذا المبدأ الكلاسيكى يتضمن الحقيقة الحيوية بأنه
كلما كانت الهيئة القضائية مستقلة كلما كان ذلك ضمانا كافيا
للحقوق . ولكن ما دامت الهيئة الاقتصادية تعين من قبل الهيئة
التنفيذية فإن استقلالها نادرا ما يكون نهائيا . وأن فصل
السلطات يقوم بعمل الاشراف على توسع أية سلطة عن المجال
المخصص لها ولكن هذا الفصل لا يحدد نوع السلطات ومداها .
كما أنه لا يمكن تعريف الحدود بين الاقسام الثلاثة التى جرت
العادة على تقسيم سلطة الدولة اليها والقضاة مضطرون الى وضع
القانون وعندما توافق الهيئة التشريعية على الترشيحات فانها
تعمل داخل مجال الهيئة التنفيذية .

ولقد وصلت الهيئة التنفيذية في العصر الحديث الى سلطات
أوسع من البرلمان نفسه ففصل السلطات قد لا يؤدي الى
الوضوح بل الى الغموض فهذا الفصل ما هو الا تعريف
بالاختصاصات ولكن العمل وفق هذا التعريف يتوقف على الجو
المسيطر في الدولة فالتشريع في ايطاليا الحديثة هو الذى جعل
موسوليني يسيطر على الهيئتين التنفيذية والتشريعية فمشكلة

تنفيذ الحقوق يمكن معالجتها بمناقشة بعض الحقوق المعنية ثم بنى من النتائج نظاما للقيود يفرض على سلطة الدولة وهذه الطريقة تخدم أغراضا عديدة فهي تشير الى المركز الذى يحتله الفرد فى المجتمع وتظهر ما يجب أن يمتلكه اذا كان له أن يشارك فى ذخيرة الامة من الرخاء وهى تؤدى الى تحديد معنى الحرية والمساواة .

وعندما نلم بالحقوق التى نرغب فى المحافظة عليها نكون فى مركز أفضل للحكم على الهيئات الايجابية التى تشمل هذه الافكار وتحديد معالم الحقوق يشير بطريقة عامة على الاقل الى الطابع الضرورى للبناء السياسى ومن هنا يمكن أن نرسم الطريق الذى يجب على السلطة المتناسبة للدولة أن تتبعه وأن نعرف أن الدولة فى هذا الاطار هى نقطة التقاء ، واتحاد الاجتماعات التى بها لا مجرد قمة البنيان الحكومى الذى تنزعه النخب الممتازة وعلى هذا لا تكون الدولة عبارة عن الهيئة التى تشتق منها الهيئات الاخرى وعلاقة الدولة بهذه الهيئات علاقة متميزة فحسب بسبب حكم المواطنين عليها على أسس من الحقوق الادبية وبهذا تعتمد سلطتها على الطريقة التى تحافظ بها على نظام الحقوق كما هو محدد هنا فهذه الحقوق ليست نابعة من الدولة ولكنها تولد معها . وهى الشرط الاولى الذى تعتمد عليه فى صفتها ولا أقول وجودها لان الدولة قد تحافظ على وجودها ضد جميع أشكال

العدالة ومع هذا لا تواجه تحديا خطيرا لفترة طويلة من الزمن كما حدث في روسيا القيصرية .

ولقد قيل أن الدولة هي مجتمع اقليمي مقسم الى حكومة ورعايا وهي توجد وتمارس السلطة وتطالب بالولاء حتى يمكن للمواطنين أن يحققوا في حياتهم أفضل ما يمكنهم تحقيقه . وهم لهم حقوق في هذا فمن الواضح أن الحقوق ليست من خلق القانون بل ان الحقوق هي الشيء الذي يعمل القانون على تحقيقه والهيئة اذن تكون صالحة او طالحة بحسب نجاحها أو فشلها في بلوغ الاهداف التي ترمى اليها الحقوق . ومما يؤكد هذه النظرة الرأي الذي يعتبر المجتمع نسيجاً من الذوات المحدودة ، كل منها فريده وثمينه بسبب هذا التفرد وكل «ذات» تسعى الى الاندماج في المجتمع الذي يهدد تماسكه محاولة الذات المحافظة على فرديتها الا عندما تتمكن بطريق المحافظة على حقوقها من شق طريقها الخاص في الاعراب عن ذاتها وهي لا تمتلك حقوقها ك مطلب شكلي أجوف ، ولكنها تمتلك هذه الحقوق لكي يمكن أن يؤدي التنوع الى العمل على اثراء مجهود المجتمع الى الحد الاقصى و«للذات» حقوق لان عليها واجبات ، ومجتمعنا هو مجتمع وظيفي يختبر بناؤه على أساس الخدمة التي يؤديها والخدمة هي خدمة شخصية والمجهود المتعمد الواعي الذي تبذله كل ذات في كل جيل هو الذي يؤدي الى امكان زيادة تراثنا

الاجتماعى • ولا يكون الحكم علينا على أساس ما نحن عليه الان بل على اساس ما يمكن أن نصير اليه • ونحن نقوم بتجارب لسلطاتنا ونصوغ قالب البيئة التى تكفل لسلطاتنا هذه دائماً الحقل الاصلح لممارستها فالمواطن له حق فى العمل فهو قد ولد فى عالم يستطيع فيه أن يعيش بعرق جبينه فقط ان كان هذا العالم منظماً بطريقة عقلية والمجتمع مدين للمواطن بتهيئة الفرصة لاداء وظيفته فاذا ترك المجتمع المواطن دون أن يهيء له السبيل الى وسائل المعيشة فانه يحرمه مما يمكنه من تحقيق شخصيته ، وليس معنى هذا اكتساب الحق فى عمل معين ، فرئيس الوزراء المعزول ليس له حق فى تهيئة عمل آخر له على نفس المستوى والمجتمع لا يستطيع أن يوفر لكل فرد اختيار المجهود الذى يبذله كما لا يستطيع المجتمع أيضاً أن يكثرث بالاهتمام الزائد بالمهن التى تتضمن مكانة ملحوظة خاصة، فالمجتمع فى حاجة فقط الى مواصلة انتاج السلع والخدمات التى يحافظ بها على بقائه •

فالحق فى العمل لا يزيد فى معناه عن الحق فى الاشتغال بانتاج جانب من تلك السلع والخدمات ، واذن فالرجل الذى يحرم من فرصة المساهمة الايجابية فى هذا العمل يستحق التعويض المناسب عن ضياع هذه الفرصة ولما كان من الواضح أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يتحمل تكاليف هذا التعويض المقابل لمدة طويلة ولنسبة كبيرة من أعضائه فيستخلص من ذلك أن مبدأ

التأمين ضد البطالة هو جزء متمم من نظرية الدولة ويجب أن نمتنع عاما بعد عام عن استهلاك نسبة معقولة مما تنتجه حتى تتمكن في السنوات المجافة من الحيلولة دون أن يحرم أولئك الذين تستعصى عليهم فرص العمل من وسائل المعيشة - أما تنظيم هذا التأمين تنظيما حكيما فانه مع كل ماله من الاهمية مسألة تدخل في التفاصيل ولا تتعلق بالمبادئ والموضوع الاساسى هو الاعتراف بأن أى رجل لا يحقق أفضل ذات له الا اذا عمل وأن حرمانه من العمل يجب أن يستتبع توفير مقومات حياته حتى تتاح له فرصة جديدة للعمل والشئ الذى تدل عليه هنا ليس دفاعا عن التكامل الطفيلى ولكن ما ندعو اليه هو الاعتراف بأن تهيئة الخدمات المعيشية من أبرز أركان حياة المجتمع .

وليس حق الرجل قاصرا على حقه فى العمل بل أنه يشمل أيضا الحق فى أن يحصل على أجر مناسب عن هذا العمل ويجب أن يكون العمل الذى يؤديه الشخص كفيلا بأن يحصل على مقابل يمكنه من شراء ما يكفل له مستوى معيشة لا يمكن بغيره أن تكون للمواطن قدرة على الابداع ، وفيما يتعلق بهذه الناحية لا يمكن تحديد الكميات بارقام فالمواطن يحتاج الى طعام يقيه فى صحة جسمانية والى ملابس ومسكن فيتمكن من ان تبدأحياته فى مستوى أعلى من مستوى الاهتمام بالاحتياجات الجسمانية

الصرفة ، فالمواطن تلزمه وسائل الراحة التى تجعل الحياة أسمى من مجرد اشباع تلك الرغبات الدنيا . وهذا الحق فى الاجر المناسب لا يتضمن مساواة الدخل ولكنه قد يتضمن أن تهيم للجميع الكفاية قبل أن تتوافر للبعض مظاهر «الفخخة» ومما لا يطاق من نواحى التناقض فى العالم الحديث الفوارق بين الرجال والنساء الذين لم يعرفوا فى حياتهم المسكن اللائق ولا المأكل الطيب ولا من الملابس الا ما يقيهم العرى، وبين أولئك الذين لم يعرفوا فى حياتهم رغبة لا يشبعها ما فى حوزتهم من ممتلكات . وليس الدفع الذى ترد به على هذه المسألة من الناحية الخلقية هو أن تزعم ان القوى الانتاجية فى العالم لا تمكن من تنفيذ هذا الحق والدليل المستمد من الاحصائيات على أن تقسيم انتاج الصناعة بالتساوى لا يمكن ان يحسن ظروف العامل لا يفيد الا الطعن فى نظام الانتاج الحالى ولا يدل على أن الاسلوب الذى يلزمنا لبلوغ هدفنا يختلف عن الاسلوب الذى نستخدمه الآن ، ويثبت انه يجب أن ندرك أن أدوات الانتاج يجب أن تسد المطالب الانسانية المطلوبة منها وبديهي أيضا ان هذا الحق يتضمن أيضا مشكلة السكان الخطيرة ويجب أن تقيد شيطان مالتس بالاغلال اذا أردنا أن نشبع احتياجاتنا ويجب أن نجعل الزيادة فى عدد السكان متناسبة مع قدرتنا على الوفاء بحق أولئك الاهالى فى مستوى لائق للمعيشة ومن المهم هنا أن نعرف مدى الارتباط

الوثيق بين مشكلة السكان وبين مستوى الحياة فكلما تضخم عدد الاهالى بشكل ظاهر كثرت الاحتياجات الانسانية الى درجة مخيفة فغدت مستويات المعيشة لا تكفى لارضاء المطالب المادية البحتة ولكن لا يصبح تزايد عدد الاطفال من اسباب الضوائق الاقتصادية ويبدو أن النتيجة المنطقية التى تستخلص من هذا اننا كلما سارعنا بالاعتراف بحق المواطنين فى مستوى لائق عجلنا بتحقيق الظروف الفعالة للاحتفاظ بذلك المستوى ويجوز أن نقول أننا حتى اذا عالجنا مشكلة السكان فان من المشكوك فيه أن تعتبر مسألة الانتاج الصناعى كافية لمواجهة الاحتفاظ بذلك المستوى اللائق . والرد على هذا التشكك ينطوى على جانبين على الاقل فان تنظيمنا الصناعى لم يوضع على الاقل حتى الآن لمواجهة المطالب التى من هذا النوع . بل انه وضع على أساس ارضاء صاحب رأس المال ، وظل يهدف لا الى الاضطلاع بواجب الخدمة بل الى ارضاء اصحاب الحيازة ولن نتعرف حقيقة قدرة نظامنا الصناعى الا اذا نظمناه على أساس النفع لا على أساس الربح فمثلا كل من يدرس حقائق صناعة الفحم فى بريطانيا تروعه وجوه التبذير والتفريط التى ينطوى عليها اسلوب الملكية الخاصة الحالى وبصفة عامة يتضح أن كل من ينظر بعين الاعتبار الى الطابع الارتجالى والجزافى لرجال الاعمال فى العصر الحديث يدرك مدى قصوره فى الكفاءة لاداء مهمته على الوجه الافضل

واتنا تتطلب برهانا على الكفاءة من المحامى ومن الطبيب ، أما رجل الاعمال فليس مكلفا بشئ من ذلك سوى حيازته لاملاك أو قدرته على الحصول على اعتمادات (قروض) ونحن لا نسمح للطبيب بأن يتنازل عن مهنته لابنه الا اذا كان هذا الابن حاصلًا على المؤهلات اللازمة ولكن ابن رجل الاعمال يمكنه أن يخلف أباه في أعماله بغض النظر عن صفاته الفعلية أو المامه بسير العمل ونحن لا نخطو أية خطوة نحو توجيه تدفق رأس المال الى الانتاج الضرورى للمجتمع وفيما عدا الحالات الشاذة القليلة نسعى الى استشارة الاهتمام بالانتاج بين أولئك المختصين بالمجهودات اليدوية . ولم نكن قبل الان ندرك أن الابحاث فى عمليات الصناعة المختلفة قد تؤدي الى تحسينها بنفس الطريقة المؤكدة التى بلغها العالم فى زيادة قدرة القوة الحربية العصرية على التدمير - ومجمل القول أنه الى أن تجرى التجارب حول طبيعة الصناعة وحصول تكوينها والى ان تتقدم هذه التجارب على مقياس أوسع جدا مما عرف حتى الان ، لم تتعد الوظيفة التى يمكن ان تقي بها الصناعة حدود تهيئة المستويات اللائقة للذين يعيشو على نتائج تلك الصناعة .

وليس هذا كل ما فى الامر ، فانه لو صح أن قوة الانتاج الصناعى لا تتيح الامل فى مستوى المعيشة اللائق لجميع المواطنين اذا لواجهتنا مشكلة محيرة ربما لم يتصد لها أحد من

فلاسفة السياسة سوى هوبز . ففي تلك الحالة اما أن تكون العملية الاجتماعية مجرد كفاح اعمى في سبيل الحياة لم تهذب الاغراض الاخلاقية ، واما أن أولئك الذين ينعمون بالمستوى اللائق لابد من أن يختاروا على مقتضى قواعد معقولة .

وفي الحالة الاولى تغدو الفلسفة السياسية بجميع نواحيها شيئاً لا وزن له ، والواقع انه يمكن أن يكون لدينا فن للسياسة شديد الشبه في طابعه بمبادئ ميكافيللى . ولكنه يكون مجردا تماما من كل معنى اخلاقى . وفي الحالة الثانية يفسد النظام الحاضر باطلا من أساسه لانه لا يستطيع احد أن يزعم صادقا ان مكاسب الدولة الحديثة توزع على قاعدة منظمة مفهومة ، فهي في جملتها لا تكون فائدة تكتسب بالاخلاق او بالمقدرة او بالخدمة ، فيكون نجاح الناس سببه أنهم اتخبوا والديهم بعيد نظر صائب ، أو أنهم ينتجون نوعا معينا من الصناعة يرضى رغبات الجمهور ، وان الفارق بين الفوائد التي حصل عليها فنان عظيم مثل ميرديث وبين تلك التي حصل عليها صانع حبوب دواء عظيم مثل سير جوزيف بيتشام ، لا قطع دليل على ان مقياس التقدير لا يركز على أى تفكير مرتب .

ومن المؤكد أننا لم نحاول الا محاولات تافهة الاشراف على التنظيم الاجتماعى لدرجة أننا لم نحاول ايضا استقصاء المبادئ التى ينطوى عليها . واذا نحن بدأنا من نقطة افتراض أننا يجب

اما أن فرضى الحوافز الاساسية للناس واما أن نواجه كارثة ، صار من البديهي أنه يجب علينا أن ننظم عمليات الاتاج بقصد ارضاء تلك الحوافز الاساسية . ولبلوغ هذا الغرض يجب أن نقضى على فوضى النظام الحاضر ، فنحن لا يمكن أن نكفل مجتمعا منظما بطريق التنافس بين المصالح الخاصة الانانية ، ولن تتمكن من تحقيق خدمات موسومة بالعدالة اذا كانت تشريعنا المالية الابتزازية مزعوم انها صادرة عن الرغبة في مواجهة حاجات المجتمع فان الدولة اما أن تسيطر على قوة الصناعة لصالح جميع المواطنين واما أن تسيطر قوة الصناعة على الدولة لمصلحة اصحابها هي وأمس حاجة عند الجماهير هي الحصول على حقهم في أجر لائق عن المجهودات التي يبذلونها ولهذا كان أول مبدأ من مبادئ التنظيم الاجتماعى هو انشاء الهيئات التى تحقق هذا الغرض .

وسوف نتناول بالبحث فيما بعد الاشكال التى تكون عليها مثل تلك الهيئات ويكفى الآن أن نشير الى بعض الاحتمالات الظاهرة التى ينطوى عليها الموضوع فان الدولة يجب ان تعتبر حامية أصول الصناعات ، ويجب أن تهيمن على تشغيل رأس المال على الاقل فيما يختص بجعل نسبة الربح متعادلة مع نسبة لائقة للاجور . وكما أن التشريعات الواقية للجمهور تمنع بيع الاطعمة غير النقية يجب أن تمنع التشريعات دفع أجور تقل عن المستوى المعقول للمعيشة وقد أشرق فجر هذا المبدأ فى قانون

مجلس الصناعات بيرطانيا وتشريع النهاية الصغرى للاجور في الولايات المتحدة ومغزى هذا المبدأ نظريا هو تقييد حرية المتعاقدين على الاجور وحصرها في حدود معينة وقد قال سير فردريك بولوك أن الصناعة تعتبر مهنة خطيرة اذا كان لا يمكن الدخول فيها باشتراطات • فالناس يمكنهم أن يقبلوا العمل أو أن يقبلوا دفع أجر للعمل فيما لا يقل عن مستوى الاجور الذى تعتبره الدولة ضروريا لتمكينها من أداء وظيفتها — ومن البديهي أن يكون الحد الأدنى المشار اليه متباينا بالنسبة للزمان والمكان ولكن ما زال من المأمول أن يفضى اتساع نطاق السيطرة الدولية الى جعل المستوى فى أعلى دولة هو المستوى العام للمدينة ولكن أية دولة لا تستطيع ان تسمح لرجال الاعمال بتنفيذ مشروعاتهم عندما يكون تحديد الاجر على جهد العمل يتضمن التضحية بالمقومات الاساسية لحقوق المواطنين والعامل يستحق أجره لانه مخلوق آدمى يجب أن يحصل على الاجر الذى يتيح له تحقيق آدميته •

ويجدر بنا أن نضيف أنه ليس فى هذا شيء يتضمن توحيد أسلوب الدفع ولا التشابه فى طريقة الدفع • وكل ما يتضمنه هو تقرير أجر لائق قاعدة للقيام بالمشروعات الصناعية ، ويجوز هنا أن قبل تفرقة فى دفع الاجور ولكن فوق هذا المستوى اذا كان فى ذلك ما يحفز على العمل • ولا شك فى أن الضرورة قد تقضى

بتفاوت في الاجور بالنسبة لاختلاف مهارة القلة وتفوقهم على الكثرة مدة فترة طويلة من الزمن ويبدو أن ما يلزمنا هو كلما أمكن ذلك منح العمال اليدويين أجرا أساسيا يوفر لهم الحياة اللائقة ومنحهم مكافآت بالقطعة نظير ما ينجزونه زيادة على المقطوعية المقررة وفي تلك الحالة يكون من الاهمية بمكان تقرير المقطوعية على مستوى عال اكثر مما يجب ولا يمكن ترك ذلك لصاحب العمل لان من مصلحته قطعاً تحديد المقطوعية على مستوى عال اكثر مما يجب ، ولا يمكن أيضاً تركه للعامل لانه يميل طبعاً الى خفض ذلك المستوى ويجب أن تكلف بذلك هيئة من الخارج تحدد المستوى الذي يكفل للعامل الحصول على أجر مناسب لقدرته ويكفل للعامل الممتاز مكافأة فوق المستوى المتوسط .

ويستتبع حق العامل في الاجر المناسب شطرا آخر هو الحق في تحديد عدد معقول من ساعات العمل والمعلوم أن الصفة الأساسية التي تجعل الرجل مواطناً هي التفكير واذن يجب على العامل أن يوزع فترة العمل بحيث تترك له فراغاً يتيح له القيام بأعمال ابداعية ومن البديهي أن هناك حدوداً سيكولوجية للنشاط الذي يتيسر لأي رجل أن يبذله ولكن توجد من الناحية القومية حدود لما تستطيع الدولة أن تطالبه به من الجهود لاجلها . فأولئك الذين يلاحظون طيلة وقتهم سير آلة من الآلات يجب أن يظفروا

بوقت فراغ مناسب لئلا يصبحوا كما قال ارسطو غير صالحين
للأعمال الاسمى من هذا. ولاشك أن اهدار الشخصية الذى كانت
تتضمنه ساعات طويلة من العمل المرهق مثل ما كان يحدث في
أوائل القرن التاسع عشر قد بين من استقصاء نتائج ذلك النظام
فإن الرجال والنساء كانوا يعودون الى دورهم بعد تلك الساعات
البطوال عاجزين عن أى تفكير بل عن أى شعور فكانت الآلات
سيدة عليهم ولم يكن هناك أى فراغ يسعدون به ، وكانت حياتهم
كدا موصولا لا ينتهى ، وهدف الحق في تحديد ساعات العمل
هو اكتشاف آفاق العقل ، وهى مفتاح التراث الثقافى للجنس
البشرى .

وتأويل كلمة «معقولة» بصدد ساعات العمل ليس شيئا ثابتا
ويتوقف مضمونها على أساليب الانتاج الفنية في أى زمن معين .
ولاشك أن في العالم المختلط المتشابك الذى نعيش فيه أصبح
الحد الاقصى لساعات العمل اليومية ثمانى ساعات لان العامل
اليدوى لا يستطيع أن يشتغل اكثر منها ثم يفهم الحياة التى من
حوله . وربما صار من الممكن في المستقبل خفض هذه الساعات
كلما تقدمت الاختراعات الميكانيكية ولما يتجاوز تطبيق العلوم في
ميدان الصناعة المائة والخمسين عاما وقد يأمل الانسان في أن
يكتب أو ان يرسم او يدير أو يدرس أو أن يعمل في الحرف
اليدوية حيث للعامل الشخصى اهميته وذلك ليقى واعيا للقوى

الابداعية فكلما صمم لنفسه ما يعمل زال شعوره بالتعب مما يعود بالفائدة على المجتمع .. ولكن عندما ينحصر جهده في التكرار الآلى الروتينى فان هذا العمل يصبح حائلا دون سعادته . فهو لا يستطيع أن يتجاوب مع نفسه فالعالم الخارجى لا يبدو لغزا يمكنه أن يجد له حلا ، فكل ما يريده أن يميت حواسه وان يجد وسيلة لنسيان آلام العمل ، وفادرا ما يبحث عن هذه الوسيلة في مجال الجمال وأى انسان يقرأ وصف عامل المصنع فى أوائل الانقلاب الصناعى يظن الى التعب البادى الناتج عن الخشونة الوحشية التى تؤذى ملكة الادراك الحرة الرقيقة التى يكتسبها الناس حين يدعون المواهب الخلاقة تتفتح .

ولكن لا يكفى صناعا أن تحدد ساعات العمل وأن تكون جائزة المجهود كافية بالنسبة لما تتطلبه الحياة من حاجيات اساسية وقد يمتلك الانسان هذه الحقوق ومع هذا يبقى مقيدا بظروف عمله . فأية نظرية للحقوق فى الدولة الحديثة لابد أن تهتم بما يتمخض عن التصنيع على نطاق واسع كما لابد أن تعرف أن مؤسسة الملكية الخاصة التى سنتحدث عن نتائجها فيما بعد تترك ادارة الآلة الصناعية الى أصحاب رأس المال وأن الحرية الفردية التى يعمل فيها الحر فى كعمل لم يعد وجودها ممكنا ومن الواضح فى مثل هذا الاطار - اننا يجب أن نمنع ملكية رأس المال من التحول الى دكتاتورية .

وقد اهتم تطور السلطة السياسية باقامة الحدود على ممارسة القوة وعلى السلطة الاقتصادية فهناك حق في الاهتمام بالهيمنة على الصناعة كما أن هناك حقا في الاهتمام بالهيمنة على السياسة. ويقول لنكولن أنه لا يمكن لاية دولة أن تبقى وهى نصف حرة ونصف مقيدة فالمواطن باعتباره وحدة اقتصادية لابد بطريقة ما أن يمنح سلطة المشاركة فى وضع القرارات التى تؤثر فيه كمنتج اذا كان فى وضع يزيد من حريته الى الحد الاقصى .

ولا يجب أن نزيد السلطة التى يمارسها الى الحد الاقصى فأعمال العالم يجب أن تنجز وعدد الناس القادرين على أن يأملوا فى أن يكون لعملهم اليومى مغزى أصيل أصغر مما نظن وما يمكن بالتأكيد أن تقلل منه هو السلطة غير المحدودة التى ينعم بها أصحاب رؤوس الاموال ، ويمكننا أن نفرض اجراء المناقشة قبل اتخاذ اجراء بفصل عامل مثلا ويمكن أن نفرض المناقشة قبل ادخال تعديلات على أساليب الانتاج ويمكن اقامة مؤسسات يمثل فيها العمال لادارة الصناعة ونفرض الرجوع اليهم لاقرار الطرق الصناعية ويمكن أن نعمم المستويات الناتجة عن الاتجاه الصناعى وأن نمنح العمال القسط الذى نختاره فى تحديد هذه المستويات . ويمكن أن نحول سلطة رأس المال الصناعى من كونه الوارث للعمليات الصناعية الى متسلم للمكافآت ، وكما أن حملة سندات الحكومة لا يكون لهم سيطرة على سياسة الحكومة

فمن الممكن ايضا منع مقرضى رأس المال من التدخل فى توجيه المشروعات الصناعية وما تناقشه هنا هو أن النظام الحالى للملكية الخاصة لا يتضمن على الإطلاق الاسلوب الحالى للاتجاه الصناعى بينما هذا الاسلوب ما هو الا شكل مخفف من اشكال العبودية بماله من حق التوظيف والفصل وفى ظل النظام الديمقراطى يستحيل المحافظة على الحرية السياسية مع وجود الاوتوقراطية الصناعية ويتضح هذا بجلاء عندما يهيمن نظام الملكية هيمنة كبيرة على سياسة الدولة •

ولقد عرفت الرعوية بأنها مساهمة المواطن باصدار حكم واع للصالح العام ومن ثم يكون للمواطن الحق فى التعليم الذى يجعله صالحا للقيام بمهام الرعوية فيجب أن يزود بالادوات التى تمكنه من فهم الحياة ويجب أن يصبح قادرا على الاعراب الدقيق عن الرغبات التى لديه وعن معنى التجربة التى تواجهه ولا يوجد تقسيم أساسى آخر فى الدولة الحديثة غير التقسيم الموجود بين أولئك الذين لهم سيطرة على المعرفة وهؤلاء الذين يفتقرون الى هذه السيطرة فالقوة فى المدى الطويل تصبح من نصيب اولئك الذين يشكلون الافكار ويمتلكونها ، واذا اسلمنا بأن هذه القدرة توجد ولكن بغير مساواة فان هناك ايضا حدا أدنى للتعليم لا يمكن لاي انسان متوسط الذكاء أن يرضى بان يبقى تحته ، فما لم يكن فى امكانى أن أفهم عمليات السياسة فان تلك الاشياء التى

تؤثر في حياتي ستقوم بعملها دون أن تكون لدى الفرصة لان
أجل ارادتي تصل الى النتيجة وقد قال اتنفون الصوفى « انتى
أضع التعليم فى المحل الاول قبل أى شىء آخر » • ومن المؤكد أن
المواطن فى العالم الحديث الذى يفتقر الى التعليم لابد أن يكون
عبدا للآخرين ، فلن يستطيع أن يقنع رفاقه ولن يستطيع أن يقيد
طبيعته ويجعلها تسير فى الطرق الصالحة للسفر ولن يسو الى
ذروة شخصيته وسيسير فى الحياة كائننا عاجزا لا يتحكم عقله
فى حوافره ليقوم بتجارب ابداعية • وحق التعليم ليس
معناه حق جميع المواطنين فى التدريب الثقافى المتماثل فهو يشمل
الكشف عن القدرات ووضعها فى النظام المناسب لها ومن الواضح
أنه من العبث السخيف اعطاء مريدث وكلارك - ماكسويل تدريبا
متماثلا ولكن من الواضح أيضا أنه يوجد حد أدنى لا يمكن لاي
مواطن أن يبقى تحته اذا أريد أن يستخدم الادوات الثقافية
الضرورية لمدينتنا فيجب أن يدرّب على اصدار الاحكام ويجب
أن يتعلم أن يزن الشواهد ويجب ان يعرف كيف يختار بين الشىء
وبديله ويجب أن يشعر أنه يستطيع فى هذا العالم أن يشكل
معالم الاشياء ومضمونها اذا استطاع أن يستخدم عقله وارادته •
وقد يقال هنا أن أى اختبار للمستويات التى وصلت اليها
الدول الحديثة سيكشف عن عدم كفايتها فالطفل الذى يوجه فى
سن الرابعة عشرة الى احدى الصناعات التى لا يسمح تنظيمها

بالإبداع الذهني ، هذا الطفل كقاعدة عامة لا يكون مزودا بالمعدات الضرورية لاستخدام ذكائه الفطري استخداما سليما . وقد يفشل مواطن له عقل ممتاز في التوصل الى اسباب قوته لانه لم يمرن التمرين الكافي الذي يجعله واعيا بها والعبقرية تشبى طريقها مهما كان مقدار التمرين الذي تلقنه ولكن موهبة الرجل من أوساط الناس تتطلب الرعاية المتأنية اذا أريد لها أن تثمر .

ولقد قيل أن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يجد فيه المواطن العادي مسالك تقوده مباشرة الى مصادر السلطة ، فهناك اذن حق في القوة السياسية وقد يقال أن هذا الحق يشتمل على ثلاثة حقوق تتفرع منه فهناك في المكان الاول حق الانتخاب مهما كان تنظيمه فكل مواطن بالغ له الحق في اختيار الاشخاص الذين يرغب في أن يتولوا مهمة الحكومة ومن الواضح أن هذا الحق يتضمن اختيار للمؤسسات . وقد يكون الانتخاب على أساس صناعي أو جغرافي ، وقد يكون المواطنون جماعات بمحض ارادتهم كما أراد هير ، ولا يجب أن يقف الجنس (ذكر ام اثنى) أو الممتلكات او العنصر أو العقيدة حائلا يعوق المواطن عن المساعدة في اختيار حكامه . وقد يقال ان هذا الاختيار غالبا ما يخطئ والجواب على هذا أن الديمقراطية تعيش على مبدأ المحاولة والخطأ . فاذا قيل ان المواطن نادرا ما يكون مزودا بالمعرفة الكافية التي تجعل اختياره معقولا فالجواب على هذا ان

الدولة يجب أن تنظم له طرق التزود بهذه المعرفة فكما اشرنا آنفا
حيثما يكون عدد الناخبين محدودا فان الرضاء الذى يتحقق يكون
مقتصرا على الناخبين وحدهم باستبعاد الذين لم يمكنهم الادلاء
بأصواتهم • ولم تجر بعد أية تجربة تمكننا من وضع حدود
للاتخابات بحيث توجد تعادلا بين الفضيلة المدنية وبين امتلاكها •
فقصر حق الانتخاب على أصحاب العقارات أمر مهلك لأولئك
الذين لا يملكون عقارات وقصره على مذهب معين او طائفة معينة
معناه منح امتياز خاص لهذا المذهب أو هذه الطائفة وحتى
الاختبار الذى أجراه مل عن التعليم فانه عندما يتعدى محو الامية
يفقد صلتة بالصفات التى تتطلبها فالمؤرخ الخير فى التاريخ قد
يكون عاجزا عن التمييز اذا كان الامر يتعلق بتعديل التعريفات
الجمركية والعالم الذى أدت اكتشافاته الى تطور تصوير المحيطات
قد يصبح عديم الجدوى اذا تطلب الامر أن يعبر تعبيرا عمليا
عن أفكاره فمن المؤكد انه على قدر معرفتنا الحالية بالطبيعة
البشرية لا نرى أية قيود من أى نوع •

ولكن لا يكفى التسليم بحق عام وغير محدود فى الانتخاب •
فانا أدلى بصوتى حتى اختار حكامى • وأنا أقرر من وجهة نظرى
الصفات التى دربت على تقديرها • ولكن كما أن أولئك الذين
يختارون لا يمكن أن يؤخذوا من طبقة معينة فى المجتمع ، فكذلك
لا يمكن أن يكون المختارون أعضاء فى طائفة معينة فحسب •

فنحن في حاجة الى حكام يمثلون أكبر تجربة ممكنة فلا يمكن لاية طبقة أن تمنح القانون الى طبقة أخرى ، ولا توجد طبقة تصلح لوضع التشريع لطبقة أخرى فعدم وجود قيود أمر ضروري الآن أكثر منه في أى وقت مضى لسبب بسيط ، فعندما تعهد السلطة الى جمهرة الشعب فذلك معناه فحص نتائج التشريع فحصا أدق مما كان يحدث في الماضي . ومن الواضح أن تحديد الحق في المشاركة في ممارسة السلطة يحسد من عدد المنتفعين بالسلطة فمثلا حرم المنشقون في انجلترا من حق الانتخاب ، فترك ذلك أثره الواضح على جامعات انجلترا كما أن العادات السياسية لطبقة ملاك الاراضى في انجلترا أثرت بعمق في الطرق المتبعة لتحصيل الضرائب المفروضة عليها . فقد اصبح حق التمثيل في اطار التجربة التاريخية ، النتيجة المنطقية لحق الاختيار .

ولا يعنى هذا أن أى شخص يستطيع بغير مؤهلات أن يبدأ الاختيار دون شرط . فالحقوق ، كما أكدنا ، ترتبط دائما بالوظائف وليس هناك سبب واضح يمنع مضمون الوظيفة التمثيلية من تحديد شروط توليها . وما دامت القيود المفروضة على احدى الوظائف لا تضغط على طوائف السكان المختلفة بشكل غير متساو ، فهي قادرة على الدفاع اذا استهدفت رفع مستوى هذه الوظيفة وسنوضح ذلك بمثال ، فقد كان من عادة الارستقراطيين الانجليز أن يرسلوا ابناءهم الى مجلس العموم

فى سن مبكرة ، ولم يكن هؤلاء الابناء على شىء من التدريب او المعرفة ولكن تفوذ عائلاتهم كان كافيا لايجاد طريقة لادخالهم البرلمان . ومن الواضح أن هناك بعض الميزات لهذا النظام ، فبعض الحالات كما فى حالة «فوكس» و «بت الاصغر» اظهرت ان هذا النظام ليس خلوا من النفع . ولكن لا يعتبر اعتداء على حق الانتخاب لمجلس العموم ان يشترط مثلا أن يكون المرشح قد قضى ثلاث سنوات خدمة فى هيئة رسمية محلية وانه لامر شرعى أن نقول ان العمل فى الجمعية التشريعية المركزية له أهمية قصوى فى نتائجه بحيث لابد من تقديم اثبات بالخبرة والصلاحيه قبل قبول الترشيح . فهذا الشرط سيعم جميع المواطنين ، فلا يكون فى صالح طائفة معينة . فاذا أمكن أن يستخدم الحق بهذه الطريقة فلا حاجة الى الاعتقاد بأنه قد قضى عليه أو أضعف . فلا يمكن للديمقراطية أن تهمل المصادر التى دلت التجربة على انها تقدم العمل الكفء فهذا امر أساسى للديمقراطية . وهى تختلف فيه عن النظام الملكى او الديمقراطى ، فالملكية مثلا ، كما حدث فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ، استطاعت ان تفوز بالولاء لهيئاتها، حتى عندما كانت هذه الهيئات بالية، لان حقيقتها لم تكن معروفة . فلم يكن للشعب حق اختيارها بينما تخضع أسس الديمقراطية للتحليل الشعبى . ولهذا فان حقوق المواطن تحيط بها حاجيات المجتمع الذى هو جزء منه . والمواطن له الحق فى المطالبة بان

يتساوى فى ذلك مع غيره من المواطنين • ويتضمن حق اختيار الحاكم ، حق الاختيار أيضا لمنصب سياسى • ونحن لا نجادل فى أن حق التصويت يتضمن حق اختيار أكثر من ممثل للجمعية السياسية • فهم عندما يختارون ، لا يمكن وضع قيود على حقهم فى أن يختاروا اعضاء فى الادارة • ولكن تجربة النظم الديمقراطية لا تؤمن بالقوة الانتخابية المضاعفة • فالحكومة المباشرة التى من هذا النوع قد تنجح سواء فى اختيار الرجال او اتخاذ الاجراءات فى منطقة محددة من الدولة • فهناك يمكن للانسان أن يطمح فى ان يعرفه جيرانه معرفة وثيقة ، ويمكن أن يحكموا عليه حكما صادقا • ولا يحدث هذا فى الدول الحديثة الكبرى • فحتى استفتاء الكومنولث الأمريكى يؤدى الى اختيار حاكم معروف بفضائل سلبية أكثر منها ايجابية • وقد يؤدى هذا الاستفتاء الى اختيار لنكولن ، ولكن هذا يحدث بالصدفة وليس حسب خطة موضوعة • وحاكم الدولة الحديثة يجب أن يختاره اناس عرفوا نوع تفكيره ، واختبروه فى أمور السياسة اليومية • وهم قد يرتكبون اخطاء كما قال لورد جودريتس ولكن هناك متسع فى الطريقة غير المباشرة للاعتراف بالكفاءة ، أكثر مما يوجد فى الطريقة المباشرة • وقد اتضح هذا بجلاء فى تلك الولايات الأمريكية التى ينتخب فيها الناس القضاة • ولما كان اختيار الزعماء سيكون من القضاة ، فان هذا التحديد لا يعتبر امتيازاً

لطائفة قليلة العدد • فالمساواة موجودة في هذا النظام بالرغم من أن الطريق الى هذه المساواة يصعد بانحدار •

فالنظام السياسى الذى يجعل من حق المواطن فى الافصاح عن رغباته محورا له يتطلب حماية هذا الحق • فلا بد من وجود حرية الخطابة بكل ما يجعل حرية الخطابة فعالة • فما هو جوهر حق الخطابة ؟

ان هذا الحق لا يمكن أن يعنى حماية الانسان فيما يقوله وحسب ، لان التفكير مرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الناتج عنه • ولا يمكن ايضا ان يعنى مجرد حماية الانسان كفرد لان معظم ما يقوله ينتج عن حديثه بالاشتراك مع الآخرين فحرية الخطابة حق يجب تعريفه على اساس الوظيفة التى يهدف الى تأديتها • فصفة المواطن ، كما قلت ، هى الواجب الملقى على عاتقه للمشاركة بخكمه القائم على المعرفة للصالح العام •

ولا يمكن أن يقدم هذه المشاركة اذا كان الجزاء مرتبطا بالاعراب عن افكاره • وان حواجز العادة والعرف التى لا يمكن تخطيها تعمل على الدوام على طمس شخصية الناس مالم يكونوا حائزين لصفات نادرة • فالسماح للانسان بان يقول ما يعتقده معناه منح شخصيته فرصة الاعراب عن ذاتها • أما غير ذلك فمعناه محاباة أولئك الذين يؤيدون الوضع الراهن ، واما أن يؤدى هذا

بنشاط الناس الى السرية ومن ثم الى المسالك الخطرة ، واما أن يؤدي الى قمع التجربة من الافصاح عن نفسها علانية .

وبوجه عام ، شب العالم الغربى على قبول حرية الخطابة خارج محيط السياسة . والانسان يستطيع الان أن يكون ملحدًا أو يعتنق مذهب ديكرت دون خوف من الجزاء القانونى ومع هذا يبدو انه لا يمكن تحقيق التسامح الدينى اذا كانت الدولة على علاقات خاصة مع كنيسة معينة لانه فى هذه الحالة ، يكون لاتباع هذه الكنيسة منزلة خاصة فالدولة التى تظاهر عقيدة دينية معينة فانها بذلك تمنحها مزايا خاصة ولو لم تكن هذه المزايا منظمة قانونا . واذا كانت كنيسة انجلترا انفصلت عن الدولة ، فان هذا الانفصال ما كان يتيح لعقيدة معينة ان تحتل مركزا ممتازا فى النظام التربوى فى المجتمع . فكنيسة الدولة لابد ان تحوز امتيازات بصورة أو بأخرى ولا يمكن للمواطن أن يتمتع بحرية العقيدة ما لم تكن الدولة عازفة عن أية عقيدة معينة .

وأصل الخلاف فى الاعتراف بهذا الحق كامن فى مسدان السياسة اذ يبدو ان موقف الدولة الحديثة يقوم على أن الآراء التى تهاجم النظام القائم غير شرعية ويجب قمعها . ويتخذ هذا القمع اشكالا مختلفة . فاحيانا يقمع رأى ويلاقى الجزاء لاتهامه بانه شر فى حد ذاته ، واحيانا يهاجم الرأى لانه يهدد كيان الدولة ، وأحيانا أخرى لانه يتضمن الفوضى . ويجب أن نميز هنا بين

الاعراب عن هذه الآراء سواء بواسطة احد المواطنين أو بواسطة جماعة من المواطنين وبين القيام باعمال مكشوفة لاجراج آرائهم الى حيز التنفيذ .

ويجب أيضا ان نبحث على حدة مشكلة السيطرة على الاعراب عن الرأى فى وقت الحرب أو غيرها من الازمات ، فعلاقة العمل بالرأى مسألة منفصلة عن طبيعة الرأى نفسه .

والرأى الذى يهمنى أن أدلل عليه هو أن المواطن من وجهة نظر الدولة يجب أن يسمح له دون قيود بالاعراب عن أية آراء يؤمن بها ، سواء ظهر هذا بطريقة فردية أو بالاشتراك مع الآخرين ، وقد يعلن المواطن عدم كفاية النظام الاجتماعى بأسره وقد يطالب بثورة مسلحة للاحاطة به . وربما أصر على أن هذا النظام السياسى يؤدى الى الكمال . وقد يجادل فى أن جميع الآراء التى تختلف مع آرائه يجب أن تقمع بمنتهى الشدة . ويجوز للمواطن بصفته الفردية ان يعمل على نشر هذه الآراء أو ينضم الى غيره فى المناداة بها . ومهما كان شكل الاعراب عنها فإن له الحق فى الكلام من غير أى عائق وله الحق أيضا فى استخدام كل وسائل النشر العادية للتعريف بآرائه . فيجوز له أن ينشرها فى قالب كتاب أو منشور أو فى الجرائد وقد يلقى محاضرة عنها او يعلنها فى اجتماع عام وحقه فى أن يتمكن من عمل

أى شىء من هذا او عمل كل هذه الاشياء فى حماية الدولة هو
حق ترتكز عليه قواعد الحرية •

يقابل ذلك أن كل نقد للمؤسسات الاجتماعية أمر نسبى •
فانا اذا حظرت على «فلان» أن يدعو الى الثورة الجارفة فانتى
فى النهاية احظر عليه أن يزعم ان نظاما اجتماعيا معنا ليس منزلا من
السماء •

وانا اذا بدأت بافتراض أن الشيوعية الروسية شناعة سياسية
فلا بد أن انتهى الى افتراض ان فصول تعليم اللغة الانجليزية
للروس هى شكل من أشكال الدعاية الشيوعية • ولم يكن فى
الشئون الاجتماعية قط أى يقين ثابت يجعل من المرغوب فيه
لدى أية حكومة أن تستكرها باسم الدولة •

وقد دلت تجارب أمريكا فى السنوات القلائل الاخيرة
بوضوح على أنه لن يكون لدى السلطة أى دليل قاطع على أن
الرأى الذى يوجه اليه الهجوم يؤدى حتما الى الاخلال بالنظام
واولئك الذين يمنعون من التفكير بمقتضى ما تعلموه من التجارب
سرعان ما يعجزون عن التفكير بالمرّة • واولئك الذين يكفون
عن التفكير ، يكفون فى الوقت ذاته عن أن يكونوا مواطنين
بالمعنى الصحيح ، وتلك الاداة التى تمكنهم من تطبيق
تجاربهم تصدأ بعدم الاستعمال وتبلى • ولا يعتبر القول بان هذا

الرأى اشادة بالاخلال بالنظام دحضا له • واذا كانت الآراء التى تتضمن استعمال العنف مما يشيع فى الدولة قلقا يمس أسسها ، فإن عادات تلك الدولة لابد أن يكون فيها خطأ جسيم • فالتناس يتمسكون ويصرون على الأساليب التى اعتادوها بحيث يدل الانحراف عنها الى الآراء التى تتضمن العنف على مرض متغلغل ، لان الرجل العادى ليست له مصلحة فى الاخلال بالنظام وسواء أكان الرجل يعتقد تلك الآراء كما فى روسيا الثورية أم لا يكثرث بها كما فى ايرلندا التى تدين بمبادئ جمعية «سين فين» فان سبب ذلك هو ان حكومة الدولة قد فقدت سلطانها على اخلاصه لها • والدولة لاتفقد اخلاص رعاياها الا لاسباب معنوية • والواقع ان سماح الدولة بانتقاد سلطتها هو اقطع دليل على الولاء للرعايا • وما أندر الحالات التى ثبت فيها ان الاضطهاد يحرز النجاح غير ان نتيجة حرية ابداء الرأى تفضى دوما الى الاقلال من خطر الموضوع الموجه اليه الهجوم ، ويكاد يكون من المؤكد دائما أن منع حرية الخطابة يدفع عوامل الانقلاب الى العمل السرى • والشئ الذى جعل فولتير خطرا على فرنسا لم يكن اختياره عضوا فى الاكاديمية وانما رحلته الى انجلترا • وقد كان لينين أشد خطرا على حكومة روسيا القيصرية وهو فى سويسرا مما لو كان عضوا فى مجلس الدوما • وحرية الخطابة مع ما يتبعها من حرية الاجتماع هى علاج التذمر وشرط أساسى للإصلاح • وكل حكومة

تستطيع ان تكسب من نقد خصومها اكثر مما تكسب من ثناء انصارها • وتضييق الحكومة على هذا النقد هو في الحقيقة بمثابة التمهيد لسقوطها •

وهناك مسألتان متصلتان بالموضوع جديرتان بالشرح •
 فحرية الخطابة معناها حرية الشخص في التعبير عن آرائه في المسائل العامة • ومعناها انعدام وجود أية سلطة في الدولة للرقابة بواسطة الحكومة وليس معناها أى حق في الايعاز بأن مستر جونز قتل حماته او أن روبنسون يجب أن يحاكم بتهمة النصب • وجميع البيانات التي لى الحق في أن اطالب بعدم الرقابة عليها هي البيانات الشخصية التي تتصل اتصالا مباشرا بالجمهور ولا يتضمن الحق في حرية الخطابة اى حق في التشهير وكل ما لى الحق فيه من المساس بالافراد هو ما يتعلق بالصالح العام ومن البديهي ان هذه السلطة اذا أسأت استخدامهما في حق أحد الافراد يجب أن يلجأ الى المحاكم فانه ذو حق في حماية شئونه الخاصة معادل لحق التدخل فيها • والقضاء هو وحده الكفيل بان يفصل بيننا • وهذا الشرط لا ينبطق بالطبع على الشئون العامة مثل نشر الفضائل او الادب المبتذل فالرقابة المسرحية تحظر رواية «مهنة مسز وارين» ، والرقابة الادبية تحرم وضع كتاب بوكاشيو في المكتبات العامة • ومن الحكمة الاعتماد على حرية الفكر بدلا من محاولة ستره • وقد سبق أن أشرت الى ان حق

المواطن في حرية الخطابة يتضمن حرية عقد الاجتماعات العامة والخاصة .

وكل من هذه النواحي جدير بكلمة قائمة بذاتها - فالفرد في العالم الحديث لا يمكنه أن يروج آراءه الا باجتماعه بأقرانه ، وفي أغلب الحالات لا يتضمن هذا الاجتماع ضررا من أى نوع . على أن حرية الاجتماع ظلت على الدوام تتضمن اخلالا بالنظام كما يحدث في اجتماعات الشيوعيين التى تنادى بقلب النظام القائم ، وكما يحدث في اجتماعات « جيش الخلاص » ذى الاهداف السلمية على أن هذين الحقيين لا يبدوان الآن سالمين من المساس بهما كما كانت الحال منذ عشر سنوات مثلا فسجل اللوائح الامريكى يزخر بعدة لوائح موجهة ضد طائفة من الجماعات السياسية وهناك فوق ذلك هيئات سياسية محظور عليها عقد الاجتماعات فى الاماكن العامة . واتى أقر بان هذه القيود لا سند لها من النظرية السلمية فى الدولة . ومنع الناس بالقانون من الاجتماع كالشيوعيين مثلا لا يمنعهم من الاجتماع فعلا وفى ذلك ما يجعل وجوه النشاط الشيوعى من الصعب كشفها . والواقع أن منع اجتماع ما بحجة انه قد يفضى الى الاخلال بالامن معناه ان التهديد اصبح أداة الحكم . ومما تجدر ملاحظته ان القانون الانجليزى أقر فكرة أن المظاهرة السلمية لا تعتبر غير قانونية لانها ستعرض أناسا آخرين على الاخلال بالنظام .

وبالطبع تختلف الحالة اذا كان الغرض من الاجتماع هو العمل على قلب نظام الدولة . ولاشك ان القضايا التي تثيرها هذه المشاكل تتعلق بفن السياسة أكثر مما تتعلق بنظرياتها ، فكل حكومة يجب أن تسلم بان بقاءها المستمر المنظم (في حدود نظام الحقوق الذي وصفناه هنا) شيء مرغوب فيه . ان كل حكومة لها الحق في الحدود السالفة الذكر في أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بحماية نفسها . وبناء على هذا يكون لها الحق في تحطيم اية جماعة تسعى الى سلب سلطة الحكومة عمدا - ولكن لا ينبغي لاية حكومة اعتمادا على سلطتها التنفيذية ان تجعل نفسها القاضى الوحيد الذى يقرر ما اذا كان هذا العمل من حقها ، وينبغي ان تلزم الحكومة بتقديم الدليل ، وينبغي ان يكون تقديم هذا الدليل في حدود الضمانات القضائية الكاملة . وليس هناك من سبب يدعو الى افتراض أن حكم الهيئة التنفيذية اصح من حكم اية هيئة من المواطنين المفكرين ويجب أن تكون القاعدة قدرة الهيئة التنفيذية على اقتناع احدى المحاكم بان هناك خطرا محققا ينطوى عليه وجود هيئة من الهيئات أو اجتماع من الاجتماعات ومعنى هذا ان يكون هناك خطر ثابت ناشئ عن السلوك لا مجرد خطورة تأثير الرأى على السلوك . وكل من يدرس محاكمات الخيانة العظمى في سنة ١٧٩٤ او محاكمات ١٩١٧ بمقتضى قانون التجسس في أمريكا سوف يقتنع تماما بخطر السماح للهيئة

التنفيذية في هذا الصدد بسلطات واسعة لا مبرر لها . ومع ان حماية المحاكم في اوقات الازمة لا تكون سوى ضمان ضعيف . الا أنها على الاقل حماية على كل حال . ونحن لا نريد أن تتيح امام اى وزير احمق الفرصة لكى يزعم أن جمعية منا من جمعيات تولستوى الفوضوية سوف تحيك مؤامرة جديدة من مؤامرات برميل البارود ، ونحن لا نريد أن نبيح للمواطنين أن يؤولوا كل حركة تخرج على العرف المعتاد بانها تنطوى على الاغتيال ومن الجلى ان لكل دولة الحق في حماية نفسها ولكن يجب ان يكون هناك خطر مائل قبل ان يسمح لها بالعمل .

وهذه الفروض لا تقوم طبعاً في وقت الحرب أو ما يشبهه من الازمات وبديهي انها لا تقوم في فترات الحروب الاهلية عندما تتعاكس القوات المسلحة داخليا للاستيلاء على الدولة ، وهذه الفروض لا تقوم لسبب واحد وجيه وهو ان احدا لا ينوى مراعاتها ، والعنف يجعل على الدوام تحكيم العقل مستحيلا والفلسفة السياسية لا يمكن أن تقدم فروضا مقصورة على فترات عدم التعقل . والواقع ان الثورة معناها ايقاف اى نظام كائن للحقوق . والجهة التى تصل الى ممارسة السلطة لابد ان تبنى تصرفاتها - الى ان تسمح للمواطنين باعادة انتخاب الحكومة - على محض القوة فى يدها ، لا على الحقوق التى تسعى الى تمثيلها ويتجلى ذلك فى تاريخ كل ثورة فى العصور الحديثة

والغرض الذى تقوم عليه كل ثورة هو انه لا محل للثقة فى قوة العقل والاقتناع ، ولذلك يكون من الغباء فى مثل هذه الظروف توقع احترام تلك الحقوق • ولكن أية ثورة فاشلة تثير المشاكل البالغة الخطورة والتعقيد فيما يتعلق بمعاملة الحكومة للشوار ، وفيما يتعلق بتصرفات اولئك الذين اخمدوا الثورة •

ومن المؤكد ظهور اعتبارات اخرى • فاية حكومة تدافع بنجاح عن الدولة ضد الهجوم انما يدل ذلك على أن نظامها فى الحقوق مرغوب فيه • واذا كان هذا النظام يتميز بعناصر معينة مثل اصرار الانجليز على حكم القانون يصبح من الواضح ان طابع التصرفات الحكومية هو خضوعها لهذا المبدأ • وعندئذ يتطلب انتهاك القوانين اما العقاب واما التعويض • وهناك حالات يجب أن يرفض فيها التعويض •

ويجب فوق كل شئ تأكيد أن المحاكم المدنية لها اليد الطولى امام القوة السافرة للقانون العسكرى والا أصبح المواطن عاجزا أمام سلطة الهيئة التنفيذية فالهيئة التنفيذية المعرضة باستمرار لرقابة هيئة قضائية مستقلة فى التفكير لابد ان تراعى جوهر الحقوق اكثر من هيئة تنفيذية تستطيع أن تعطل عمليا الضمانات التى يكفلها الدستور • وتجربة المجر عام ١٩١٠ واضحة للدلالة على خطر تعديل هذه الضمانات •

ومشكلة حرية الخطابة وقت الحرب تثير اعتبارات مختلفة تماما . ولكن من المهم القول بان نوع العمليات ودرجاتها لا يغيران من وجه المشكلة . فحقوق وواجبات المواطن الانجليزى اثناء الحرب مع امة صغيرة مثل البوير فى جنوب افريقيا لا تختلف عن حقوقه وواجباته اثناء الحرب مع دولة كبرى مثل المانيا ومهمته ان يشترك بحكمه المستير بما فيه الصالح العام . اى أن عليه أن يؤيد الحرب اذا رأى انها على صواب ويعارضها اذا رأى انها على خطأ ولا يغير من المركز الادبى الذى يحتله كون الهيئة التنفيذية قامت بمغامرة يتوقف نجاحها الاستراتيجى على وحدة الرأى فليس لاية هيئة تنفيذية الحق فى الاستمرار فيما تقوم به مهما كانت آراء مواطنيها . فهذه الآراء يجب أن تعلن حتى تؤثر فى نشاطها . أما فرض العقاب على هذه الآراء فى الوقت الذى يستلزم فيه على المواطنين ان يقوموا بواجبهم كمواطنين فيؤدى الى نتائج وخيمة بالنسبة لاسس الدولة واذا اعتقد رجل مثل جيمس راسل لويل بان الحرب ما هى الا جريمة قتل فمن واجبه ان يقول ذلك مهما كان الوقت الذى قال فيه ذلك غير مناسب . صحيح ان الوقت غير المناسب قد لا يضمن العناية الفائقة بالآراء المعروضة . وقد قيل ان اعلان الرأى المعادى يعوق كسب الحرب ولكن ذلك يثير قضايا عديدة .

فهل رأى المعادى معناه المعادى لبدء الحرب ام للطرق المتبعة في الحرب ام للهدف الذى ترمى اليه ؟ لقد كان المعارضون للحرب الاوروبية الاخيرة ينقسمون الى معسكرات كل منها تتبنى رأيا من الآراء السابقة . فهل قد القادة العسكريين او البحريين يعتبر هجوما على متابعة الحرب ؟ ومثلا اذا اعتقد أحد الساسة الذين خارج الحكم بان السياسة التى تتبعها الهيئة التنفيذية ستؤدى الى نتائج وخيمة فهل يجب عليه ألا يعلن عن رأيه خوفا من ان يؤدى اعلانه الى منع قيام وحدة قومية ؟ واذا اعتقد رجل بان تحقيق السلام عن طريق المفاوضات افضل من النصر فى الميدان بسبب الضحايا الذين يستلزمهم احرار النصر ، اليس عليه التزام امام زملائه الذين يقومون بتلك التضحية ؟ من الواضح ان تقييد الآراء فى وقت الحروب وقصرها على تلك التى لا تعوق القيام بها انما يعطى الهيئة التنفيذية يدا مطلقة مهما كانت السياسة التى تتبعها ، كما ان ذلك يجعلها تقرر خطرا أدبيا مطلقا عندما تكون الجيوش فى الميدان . وهذا موقف مستحيل فإى انسان راقب بعناية ما تقوم به الحكومات اثناء الحرب لم يشك لحظة فى أن النقد ضرورى جدا . فالسلطة التنفيذية التى لها يد مطلقة سترتكب جميع حماقات المعروفة عن الدكتاتورية كما انها تكسب اعمالها طابعا شبه مقدس . وتحرم الناس من الانباء التى يمكن ان يحكموا بمقتضاها .

وتستخدم الدعاية لعرض الموقف الذى تواجهه عرضا مشوها ويقول مستر كورنفورد ان مثل هذه الدعاية تخدع الاصدقاء دون ان تخدع الاعداء . وهى ستعمل على خنق الاقتراحات وتعتبر الاستفسار تهديدا ولن تهتم بالحقيقة . فالسلطة التنفيذية اثناء الحرب تكون مهذبة بقدر ما تلاقيه من نقد فى سياستها . وانزال العقاب بالناقد معناه تسميم الاسن المعنوية للدولة .

ولهذا فان حرية الخطابة فى وقت الحرب تشمل نفس الحقوق مثل حرية الخطابة وقت السلم وذلك لان وقت المحنة القومية هو فترة يكون على المواطنين واجب اداء شهادتهم . ولا ريب ان نشاطهم سيكون غير مستحب ، والجواب على ذلك انه من السهل ان يصبح الانسان شهيدا رغم انف السلطات فاذا لم تعتمد سياسة الدولة فى شن الحرب على موافقة مواطنيها عامة ، فليس لها الحق فى شن الحرب ، واذا كان عدد كبير من المواطنين يعادون فكرة الحرب ، فان السياسة المتبعة تكون مشكوكا فيها . اما اذا كان العدد صغيرا فلا حاجة الى محاولة قمعهم فى سبيل النصر . فالطريقة الوحيدة للحصول على الحق هى عن طريق المناقشة ، وعندما تحدث أزمة يكون تأكيد الحرية أمرا أساسيا .

ويمكن التدليل على رأى السابق بان نشير الى احد العوامل الحاسمة فى معاهدة الصلح فى فرساي . لقد كان من المتفق عليه

دائما ان اسوأ عناصرها هو نتيجة المعاهدات السرية التى قيد بها الحلفاء انفسهم فيما عدا امريكا التى لم تكن قد اشتركت بعد فى الحرب •

ومع هذا فلم تكن هناك دولة راغبة فى صلح عادل مشل أمريكا • وحتى ان كانت محادثات السلام كاملة وفعالة فى تلك السنوات الحرجة فان الرغبات التحررية عند الرئيس ولسون كان من الممكن ان تؤدى الى تخفيف اضرارها ولقد نشرت المعاهدات السرية فى الصحف الامريكية بعد ظهورها فى بتروجراد فى الثورة الثانية عام ١٩١٧ ولو كانت المحادثات كاملة لظهر ما يشوبها من نقص ولا يمكن الرئيس ولسون مواجهة ما تحويه من شرور •

ولكن القضاء على رأى الحر استخدم كستار من الدخان لاختفائها ، ولم يعرف الرئيس ولسون عن وجود هذه المعاهدات الا بعد وصولها الى باريس بعد ان فات الوقت الذى يمكن ان يتلافى نتائجها •

فالسطة غير المقيدة اشبه ما تكون بالابخرة الفاسدة التى تخفى الجو الصالح لظهور الحقيقة • ولا يمكن للحكومات ان تؤدى واجبها لعدم وجود الوسائل التى تدلها على واجبها • ولقد قلت ان حرية الخطابة هى أحق بالأ تحدد فى الحرب

وعلى أية حال فمن المهم ان تناقش حالة خاصة لمظهر هذا الحق .
فلو قام جيش اجنبى يغزو بلجيكا ، فان المحافظة على حرية
الخطابة قد يعود باضرار وخيمة على بقاء الدولة .

فهل الغزو هو استثناء القاعدة العامة ؟ يجب أولا ان نقول
ان الحرب والحكومة الديمقراطية امران لا يتفقان فالعواطف
التي تثيرها الحرب لا تسمح بوجود العقل ، وكلما كان الخطر
شديدا كلما الحت في المطالبة لقمع العقل .
فالغزو هو المثال الاعظم لهذا الموقف .

ومن غير العملى ان تناقش اسباب الحرب عام ١٩١٤ بينما
مدافع الالمان تقصف حول «ليج» ولكن بلجيكا عام ١٩١٤ لم
تكن عليها اللوم . ومن العسير الا يوجه الى فرنسا عام ١٨٧٠ ،
والى بسمارك نفسه . فمن الناحية الادبية كان يمكن لاي فرنسى
أن يستكر الوطنية المتطرفة لدى نابليون الثالث ، اذا وجد هذا
الفرنسى ان ذلك واجبه . وكان له الحق ان اراد ان يستكر
المفاوضات التى اجراها جولى فافر فى غير اوانها . وكان له الحق
ان يحاول ، مثل جامبتا فى حق فرنسا فى الكفاح الى النهاية وفى أى
الحالتين كان له الحق فى أن يحميه القانون . وفى اى الحالتين
كان ذلك يعتبر منه مساهمة بحكمه السديد للصالح العام . فكلما
اشتد الخطر ، كلما استدعى الامر ان تبنى وجهة نظر الحكومة

على اكبر عدد من الآراء وكلما اعتنت الحكومة بهذه الآراء كلما
لاقت تأييدا اكثر لأن اهم مصدر مؤكد لمقاومة الاضطهاد الاجنبى
هو الحماس الذى يبذله الرجال والنساء المتورون فى الدولة .

ولقد تحدثت عن الحماية التى يكفلها القانون وهى مرتبطة
بفكرة ان الدولة قائمة على ان المواطن يجب ان يحاط بضمانات
قضائية فاذا وجه اليه اتهام فيجب أن يكون له الحق فى أن يحاكم
حتى تظهر براءته اذا لم يكن مذنباً . ولهذا لا يمكن ان يسجن
دون محاكمة — واذا وقع نزاع بينه وبين شخص آخر فيجب أن
تتاح له الفرصة لعرض الامر على المحكمة . ولا يمكن لدولة ما
ان تكون حرة مالم تكن محاكمها مؤكدة وسريعة الفصل فى
القضايا ومن السهل اللجوء اليها . وسأناقش فيما بعد المظاهر
الجوهرية لاستبقاء هذه الشروط ويمكن الان ان اقول ان
العدالة التى تقدمها الدولة لمواطنيها هى المحك الوحيد لقيمة
الدولة .

وهذه العدالة يجب أن تكون بلا تمييز — فلا يجب أن تكون
أشد وطأة على الفقراء منها على الاغنياء . فلا يجب أن نسمى
السرقة مرضا عقليا اذا قام بها أحد القاطنين فى كسنجنون بينما
سرقة حقيرة اذا قام بها ساكن يقطن هو ايتشابل .

ويجب أن تنظم هذه العدالة وسائل الدفاع للمتهمين ولا يجب

أن تنظر الى تصرفات المسؤولين بنظرة خاصة • ولا يجب أن يكون معنى سيادة الدولة انها فوق القانون فالجريمة جريمة حتى وان ارتكبتها «السيد» • والقضاء ينبغي ان يكون قادرا على النظر فى أية شكوى دون النظر الى الشخصيات فحكم القانون امر اساسى وحكم القانون معناه ان لا يستثنى اى شخص او اى منصب من حكم القانون •

هناك تيجتان واضحتان لهذا المبدأ •

النتيجة الاولى هو استقلال القضاة استقلالاً حقيقياً فما يفعلونه فى وضع القانون وتطبيقه يجب ألا يحكموا فيها الا بضمايرهم — ولا يجب عزلهم اذا كرهت السلطة التنفيذية بعض احكامهم ولا يجب تغييرهم لان بعض احكامهم اثارت الجمهور • وبغير هذا لا يمكن كفالة تطبيق القانون • وسأدلل فيما بعد على أن المحاولات التى بذلت فى أمريكا لجعل القضاة يستجيبون للرأى الشعبى بتعيينهم مددا قصيرة يعتبر غلطة فظيعة وليس الانتخاب امرا حتميا على جميع اعضاء الحكومة واذا اريد كفالة الحقوق فاول شئ جوهرى هو مضاعفة الضمانات لأولئك الذين عليهم حماية تأكيد الحقوق •

والنتيجة الثانية هى عدم السماح بالجمع بين وظيفة تنفيذية ووظيفة قضائية •

فكل مواطن يحتاج الى حمايته من الخطر المتمثل في أن يقوم الادارى بتفسير معنى القانون الذى يطبقه فوضع سلطة التفسير فى ايدي اولئك الذين يطبقون القانون يؤدى الى الطغيان كما دلنا التاريخ •

ولقد كان ذلك من خصائص الاستبداد فى الشرق وحتى فى البيروقراطية غير المتخيزة كما فى الهند البريطانية لم يخلو الامر من اعتراضات خطيرة • فعندما يكون الامر الذى يخضع للإدارة امرا معقدا مثل محاولة تحديد نصيب «عادل» من الغاز فى احدى البلديات فلا يجب ان يقوم بهذا التحديد القائمون على ادارة هذه الخدمة وقد يكون من الضرورى اقامة محاكم خاصة لهذه الامور •

ومهما كان الحل فان فصل السلطة القضائية وسمو مركزها امرا لا ينفصل عن المحافظة على الحقوق • فلو لم يحدث ذلك فان الذين يهيمنون على الدولة سيخضعون لقوانين غير تلك التى يخضع لها باقى المواطنين وسينصبون من انفسهم قضاة فى قضاياهم ومهما حاولوا ان يلتزموا جانب العدالة فلا بد ان يفضلوا انفسهم على خصومهم ، وبقي ان تناقش هل يوجد شئ مثل الحق فى الملكيات فاذا كان لابد من امتلاك العقارات حتى يستطيع الانسان ان يكون فى افضل حالاته فان وجود هذا الحق يصبح واضحا •

ولكن من الواضح ايضا ان هذا الحق لابد ان يخضعه لقيود شديدة فالحقوق كما قلت ، مرتبطة بالوظائف فانا الى الحق في الملكية اذا كان ما امتلكه امر هام للخدمة التي أؤديها وانا الى الحق في الامتلاك اذا كان ما امتلكه يتصل بالرخاء المشترك كشرط للاحتفاظ به ولا يمكن ان يكون من العدل ان امتلك نتيجة لمجهود يبذله الآخرون ولا يمكن ان امتلك اذا كان نتيجة امتلاكى ان احصل على سلطة تتيح لى السيطرة على حياة الآخرين . لانه اذا كانت شخصية الناس الآخرين تخضع مباشرة لتغييرات فى ارادتي ، اى اذا كانت حقوقهم كمواطنين لا تتبع الا من حقى الوحيد ، فمن الواضح ان ذلك يجعلهم بغير شخصيات على الاطلاق فإى انسان فى هذا الاطار لا يكون له الحق فى الامتلاك اكثر مما يمكنه من ارضاء حوافزه . وبعد هذا، لا يكون قد ساهم بشخصيته للمجتمع بل بملكاته . وهو لا يصبح موجها حسب مصالحه بل توجهه مصالح المجتمع . وهبناك استثناءات بالطبع ولا زلنا فى حاجة الى بحث قيمة السخاء الذى أوصى به ارسطو . ولكن فى النظام العام للحقوق قد تكون الاستجابة لحافز التملك استجابة لا تحتاج بالضرورة الى مستوى يكون الحماس فيه للحصول على الاشياء هو المستوى الوحيد . بل يراعى اطار الوظيفة التى يقوم بها الشخص .

- ٤ -

بهذا يستطيع المواطن ان يواجه الدولة على الاقل وقد أمكنه أن يحقق ذاته . ولكن هناك فرق بين افتراض ان هذه الحقوق شيء جوهري وبين ضمان تحقيقها . وهذا يثير القضية الاساسية لمركز الدولة في المجتمع . فلا مفر - قانونا - من أنه توجد في كل منظمة للرجال هيئة تعزز قبول القواعد المشتركة . وهذه القواعد كما قلنا من قبل تختص باقامة حد ادنى من أسس المدنية لاعضاء المجتمع فهي تعمل على أن يلموا بنف الحياة ، ولكن هناك فرق ايضا بين القول بوجوب وجود هيئة تعزز قبول القواعد المشتركة وبين القول بأن هذه الهيئة هي الدولة . لان الدولة هي الحكومة ، وفي انجلترا الدولة في مظهرها اليومي هي الملك في البرلمان . فاذا كان عليها أن تؤدي وظائفها شرعيا فلا بد أن تكون على اساس انها تعمل بشكل مستديم على اقرار الحقوق وهي تصنع الشروط التي تعمل الهيئات بمقتضاها لان مهمتها ان تساعد المواطن عن طريق هذه الهيئات على ان يكتسب أفضل ذاتية في امكانه . وهي لا تمارس سلطة غير محدودة . وهي تحمي المستوى الذي تماثل فيه مصالح الناس ومن ثم حقوقهم . وهي تسق نشاط الجماعات الاخرى لتحقيق هذه الغاية .

وهنا تظهر لنا دولة لا تتماثل مع المجتمع . فهذه الدولة مثلا يمكن أن تمنع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية من قتل رجل بتهمة الالحاد ولكنها لا تستطيع أن تجبر الكنيسة الرومانية الكاثوليكية على التخلي عن فكرة ان البابا معصوم من الخطأ . وهذه الدولة تستطيع ان تمنع جونز من أن يربى اولاده على اساس أن الجهل نعمة ، ولكنها لا تستطيع أن تمنع التعليم عن أية طبقة أو طائفة من المواطنين بحجة كثرة التكاليف .

وهي لا يمكنها ان تضع تشريعا يعفيها من الالتزام بتوفير العمل لمواطنيها سواء بطريق مباشر او غير مباشر . ولا يمكنها أن تهاجم نشاط اية هيئة أخرى مالم تدل في المحكمة على أن هذا النشاط يعادى بشكل مباشر نظام الحقوق الذي من واجبها ان تحافظ عليه . والدولة تقوم بوظيفة في المجتمع مثلها مثل اية هيئة أخرى . وسلطاتها موضوعة على أساس هذه الوظيفة . وارادتها (التي تعنى ارادة الهيئة القضائية المركزية) ليست لديها سلطة خاصة او ممتازة ، لهذا فان اطلاق اى نظام للحقوق كالذى اشترت اليه يستلزم أن توضع بعناية الشروط التي يجب أن تمارس الدولة سلطتها بمقتضاها .

وهذه الشروط بوجه عام شروط ثلاثة . فالدولة يجب ان تكون دولة لا مركزية . والشئون المحلية يجب أن يكون عليها

هيئة محلية • وقد يكون من الواجب وجود تفتيش مركزي. ولكن المشاكل التي تهم لانكشير - اذا ارادت اقامة معارض فنية مثلا - لابد أن تقرر في لانكشير وليس في الهوايتهول • ومن الضروري ايضا ان تكون للسلطات المحلية هيئة على ممارسة السلطة والا يقيدوا وفد معين من الحكومة المركزية • فاذا اراد المجلس البلدى بلندن تخصيص اموال تتيح لطلبة المدارس مشاهدة مسرحيات شكسبير فان مجرد اصدارها قرار بذلك يجب أن يكون امرا كافيا وان يعتبر امرا قانونيا •

ومن الواضح ان ممارسة السلطة المحلية يجب ألا تشمل الاعتداء على اختصاصات السلطة المركزية ، فقائمة السموم المحرمة مثلا يجب أن توحد في الهوايتهول والاتوضع في «ابردين» أو «ابريسويت» كل على حدة •• ولكن أبرز فضيلة للامركزية: هو انها لا تعمل فحسب على منع تطبيق الحلول الموحدة للمشاكل المختلفة بل إنها ايضا تضاعف مراكز الاعمال الادارية وتضمن اشتراكا اكمل في اعمال الحكومة التي تستلزم المسؤولية • وتنشأ المسؤولية عن مشاركة محددة في ممارسة القوة اما تركيز السلطة حيث يمكن توزيعها دون أن يكون في ذلك خطر على نظام الحقوق انما يؤدي الى سوء استعمال السلطة • ويجب ان نتذكر ان من طبيعة السلطة أن تسيء استخدام نفوذها مالم تحط دائما بأجهزة الرقابة •

ومن الضروري ان تحاط الحكومة المركزية بوجه خاص
 بهيئات تجبر على استشارتها . وليس المقصود بذلك مجرد
 الاستشارة التى تقدمها الجمعية التشريعية للهيئة التنفيذية . بل
 قصد الاستشارة المنظمة لجميع المصالح التى تتأثر باحد القرارات
 المقترح تنفيذها . ومعناه ايضا ، أن الحكومة التى تقترح تعديل
 أجور المدرسين لابد أن تعرض اقتراحها اولا على الهيئات التى
 تمثل المدرسين . ومن الضروري ايضا الاصرار على أن الاستشارة
 يجب ان يكون معناها الاستشارة المختارة . فالهيئة التنفيذية
 يمكنها دائما ان تضمن الاعراب عن رأى متحيز اذا اختارت
 ممثلين متحيزين . فالاستشارة معناها استخراج الاراء من
 الممثلين الذين ترشحهم الهيئات المعنية بالامر . فاذا أرادت احدى
 الحكومات ان تعين لجنة للتحقيق فى موضوع فرض تعريف
 جمركية لحماية المنتجات المحلية ، فلا بد من اختيار ممثلين
 لصناعة القطن بواسطة صناعة القطن لا أن يرشحوا لانهم خبراء
 فى التعريف الجمركية فاذا ارادت حكومة للعمال ان تفحص
 اقتراحا بفرض الضرائب على رأس المال فلا يجب ان تختار أحد
 أصحاب المصارف الموافقين على ذلك ، بل أن تسأل هيئة اصحاب
 المصارف ان ترشح مندوبا عنها . ويجب أن تعلن نتيجة الاستشارة
 فالحكومة التى تضع سياسة لابد ان تقدم طرق الحكم على هذه
 السياسة .

والآراء التي استخلصتها من الدراسة المنظمة شيء اساسي لتحقيق هذه الغاية . فالشواهد التي جمعتها ، والحقائق الموجودة لديها ، لا يمكن حجزها عن رعاياها اذا ارادت أن تبني رأيها على حكم مواطنيها .

وحتى يمكن للحكومة ان تهيمن على نفوذها لابد أن يكون هناك حد لاستخدام سلطتها في التدخل في الحياة الداخلية لهيئاتها . وهذه السلطة يجب ان تحاط بالمبدأ القائل بأن التدخل مبني على انتهاك الهيئات لحق جوهرى للمواطنين .

وافضل ميدان يمكن ان نأخذ منه أمثلة على التدخل غير الشرعى هو في العلاقة بين الكنيسة والدولة . فلا يجب أن يكون من اختصاص الدولة ان تتدخل في اقرار العقيدة الكهنوتية ولا يجب أن تختص بتفسير المهام الكهنوتية المتروكة للمحاكم الدينية . والكنيسة ليست هيئة من الرجال كتبوا عقودا غير قابلة للتغيير. تنص على اعتناق عقائد معينة . فاهداف الكنيسة لها حياة مجسمة في ارادات اعضائها وآرائهم .

فاذا تغيرت هذه الآراء فان الاهداف تتغير هي الاخرى ويصبح التصرف في الاملاك التي تعول العقيدة من اختصاص الجهات المسؤولة في الكنيسة وهذا واضح على الاقل فيما يختص بأملاك المتوفين وقد حكمت المحاكم الانجليزية بحرمان الكنيسة

من حق الخروج عن الاركان الاربعة لاختصاصاتها الاصلية
وكذلك الحال مع الهيئات الصناعية •
فاذا اختارت نقابات العمال ان تركز اموالها للاحتفاظ
بأعضائها في الهيئة التشريعية فليس للدولة حق التدخل • وخلاصة
القول ان الهيئات تكون بعيدة عن أى تدخل ما دامت بعيدة عن
الحقوق التي من واجب الدولة حمايتها •

- ٥ -

قلت ان الحكومة مقيدة بالاغراض التى تخدمها فليس لها سلطة اديية لتعمل ضد هذه الاغراض فليس لها سلطة الاعتداء على حق حرية الخطابة مثلا ، او أن تحمى صاحب العمل الذى يفرض على العمال نظاماً للعمل عددا من الساعات يستحيل عليهم أن يوفوها . ولكن كيف يمكن اختبار اعمال الحكومة اختبارا كافيا ؟ هل العلاج كما فى الولايات المتحدة ان تفرض قواعد من العسير تغييرها بواسطة اولئك الذين يتولون الحكم مؤقتا ؟

هل من الضرورى ، كما فى استراليا والولايات المتحدة أن نجعل القضاء حارسا على الحقوق الدستورية وان نعهد اليه ، كما فى هذين البلدين ، بسلطة ابطال قرارات الهيئة التشريعية التى تعتدى على هذه الحقوق ؟

أم أن الحل هو ذلك الذى اقترحه مستر كول الذى ينادى بتكوين هيئة خاصة لممارسة التشريع الاجبارى ، ومحاولة ايجاد ممثلين للوظائف الاخرى غير التى تختص بها الدولة ؟

ان محاولة تقدير المزايا التى تنتج عما اسماء لورد برايس «الداستير المرنة والمتمزته» أمر عسير . فتقدير القيمة يعتمد دائما

على عوامل موحدة في عرف الدولة ولا يمكن تطبيقها في جهات أخرى . وتوجد للتفسيرات المتزمتة مزايا عظيمة . فهي تساعدنا على أن نضع حدودا دقيقة للسلطة التشريعية وهي تمنح الرأي العام من أن يطيح ، في احدى نزواته الفجائية بشيء هام يجب الاحتفاظ به . وهي تساعد الجماهير على أن تفهم طبيعة المؤسسات بسهولة . كما أنها توضح بطريقة ظاهرة ، الاشياء التي لها أهمية كبرى . وحتى اذا وقع اعتداء على شيء هام كما حدث مع التعديل الاول في الدستور الامريكى فان اعتبار هذا الشيء الهام شيئا ملحا يخفف من شدة الهجوم عليه ويتيح لمؤيديه أساسا هاما من العرف في المطالبة بخلع القدسية عليه .

ومع هذا فان التجربة التاريخية الحقيقية تدلنا على أن الضمانات التي يتيحها الدستور المكتوب ليست صريحة . فالاشياء التي تبدو اساسية في عصر من العصور قد تبدو ضرورية لعصر آخر ومع هذا فان ظهورها في اطار الدستور يجعل من العسير تغييرها . والدستور يحتاج الى تفسير وترك هذا التفسير للهيئة التشريعية كما في فرنسا وبلجيكا معناه وضعه في أيدي المتولين السلطة . فاذا تركنا هذا التفسير للهيئة القضائية كما في الولايات المتحدة فان خمسة قضاة من تسعة هم الذين لهم الهيمنة الحقيقية على الدستور فاذا توفى قاضى منهم فقد يميل ميزان التفسير كله . ومن المؤكد ان المحكمة العليا في الولايات المتحدة

قد قسمت بشكل مدهش كما أريد لها في التعديل الاول والتعديل الرابع وقد دل استخدام التعديل الاخير في منع تنفيذ الحد الادنى من الاجور على وجود مرحلة يصبح فيها التفسير القضائي مجرد تصريح سياسى .

فالنظام الامريكى معناه باختصار ان طابع التشريع يعتمد على شخصية اولئك الذين يعينون في المحكمة العليا . ولا يبدو ان ضمان الحقوق هذا هو بالضرورة اقل اثرا من الجمعية التشريعية التى يشرف عليها الرأى العام المتيقظ خارج الجمعية .

والنظام المرن معرض ايضا للنقد الشديد . فاذا اعتبرنا الدستور البريطانى مثال المرونة الوحيد ، ظهرت لنا بعض الاعتبارات الواضحة فالدستور الانجليزى مبنى على سيادة البرلمان غير المحدود . وهو لا يعرف القوانين الاساسية واللوائح التى تتحكم فى تولى العرش والتى تتغير بالطريقة نفسها التى تتغير بها اللوائح التى تنظم بيع الخمر . فنظام القيود على سلطة الحكومة لا يمكن الاحاطة به بنظرة واحدة . فقد تأتى على صورة لائحة او على صورة حكم قضائى . فعدم وجود احد المراجع قد يجعل من فهم معنى السلطة مهمة عسيرة تحت ظل الدستور المرن . ولهذا فان المحافظة على نظام مثالى للحقوق - اذا افترضنا وجود مثل هذا النظام فى الدولة - يعتمد على وجود شرط من شرطين فى المجتمع .

فالسطة الساسية يجب أن تكون في أيدي أقلية مستقيمة ومتعلمة كما يجب أن يكون المواطنون قادرين على اختيار حكام يهتمون بمراعاة الغاية النظرية للدولة مع احتفاظ المواطنين بالسطة العليا •

ويتجلى على الفور أن مثل هذه السطة بما تتضمنه من المعاني هي مسألة تتجاوز المؤسسات الايجابية كلية ولو أن تلك المؤسسات الايجابية قد تكون مهمة في نفسها — وأن صفات الحكام لهم على الدوام من ثمار الطابع الاجتماعي العام للشعب وأنه مهما تكن القيود والحدود التي قد تخرعها فإن ضغط جميع القوى في المجتمع هو الذي يقرر ذلك الطابع •

وبعبارة أخرى تعكس الدولة البيئة الكاملة التي تواجهها ، ولا تقتصر على قسم واحد من هذه البيئة • ومن السهل اختراع طرق ووسائل لتحديد السطة بل أنه من السهل أيضا — كما في دستور الكومنولث الألماني — افتراض مثل رائعة كهدف تسعى إلى تحقيقه ولكن لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف ما لم تتعلم جماهير الشعب كيف تقدر معناه ومن ثم تعمل على تنفيذه وما لم يوجد في المجتمع أيضا مساواة تقريبية في القوة الاقتصادية •

ومن الممكن تحقيق نظام الحقوق إذا نفذت هذه الشروط •

اما اذا لم تنفذ هذه الشروط فلا يمكن للحقوق ذات الطابع
الايجابى ان تجد ضمانات كافية لتحقيقها •

ونحن على سبيل المثال لا نستطيع أن نحدد طبيعة الحكم
الذاتى فى الصناعات بحيث تصبح حقا يمكن أن يستخدم لتقرير
صلاحية قوانين الدولة كما لا يمكن تحقيق ذلك مع حق مثل
حق العمل • فاجهزة حمايتها يجب أن توجد لا فى الدولة نفسها
بل فى الضغط الذى تمارسه المؤسسات الاخرى على الدولة •
وعلى اية حال ، لا ينطبق هذا على الحقوق التى لا يعتمد
جوهرها على التفاصيل • فنحن نستطيع ان نضمن حق الانتخاب
وحق حرية الخطابة على الاقل الى الحد الذى تقع فيه الثورة فجأة
فتعطل جميع الحقوق مؤقتا •

واذا اخذنا قانون الحصانة الشخصية عام ١٦٧٩ على سبيل
المثال نجد أن الجميع يوافقون على أن وجوده فى مجموعة قوانين
الدولة هو ضمان ضد وقوع ارهاب كذلك الذى أظهره « بت »
فى الثورة الفرنسية •

ومن العسير وضع قوانين لها اهمية خاصة من هذا النوع
يمكن ان يوقف تنفيذها اجراء خاص • فقد توجد فترة للتأخير
الاجبارى بين الموافقة عليها وتطبيقها • فاذا ووفق عليها ، تقام
محكمة ادارية خاصة تختص بالنظر فى المشاكل التى تنشأ عنها •
ويجوز أن تحدد العقوبات المقررة للاعتداء على هذه الحقوق

بحيث تجعل من المتعذر جدا على الهيئة التنفيذية الوقوع في عادة ارتكاب الاعمال المخالفة لتلك الحقوق .

فهناك احتمال كبير أن يصاب معظم السكان بالذعر بسبب التصريحات التي تدلى بها الهيئة التنفيذية ما دامت الاسلحة تحت تصرف المصالح التي تتولى الحكم . انما يحتاج الامر الى شيئين اثنين . فلا بد من وجود فترة يسمع فيها النقد الموجه الى السلطات .

ولابد من التأكد من ان مجرد الحصول على اغلبية في الجمعية التشريعية ليس اساس سوء استخدام السلطة . وان الضمانات الاساسية ضد سوء استخدام السلطة تكمن في الطباع التي تنشأ من مستوى التعليم الشعبى وقوة الجماعات المنظمة (غير الدولة) والتي تعمل على الاحتجاج الفعلى اذ حدث اعتداء غير شرعى على الحقوق .

وان رأى الذى أدلى به مستر «كول» رأى طريف حقا . فهناك فرق بين افتراض مصلحة موحدة في الدولة باعتبارها مثل يمكن الوصول اليه وبين افتراض ان الدولة الحديثة باعتبارها ممثلة لهذه المصلحة الموحدة ليست لها اسس في الحقيقة . وما دام هناك تفاوت كبير بين الناس في كسب قوتهم فمن الواضح ان هناك عدم توافق اساسى في المصالح ، ويجوز أن تزيد المؤسسات من عدم التوافق هذا الى الحد الاقصى ولهذا فمن الطبيعى

السعى كما يسعى مستر «كول» الى ايجاد هيئة لممارسة السلطة الاجبارية للمجتمع التى تمنع مركزها القانونى فى المؤسسات السياسية وانى اتفق مع مستر كول فى أن تركيز السلطة الاجبارية فى المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى لابد وان يكون عائقا لاي تحول فى الدولة . وانى اوافق ايضا اتنا فى الدولة كما هى الان نجد مؤسسة لا يمكن أن تعزز قولها انها تمثل مصالح جميع اعضائها على قدم المساواة . فهى تميل صراحة الى الاغنياء فى غير صالح الفقراء .

ولكننى لا اعتقد ان وجود «مؤتمر مشترك من الهيئات العليا التى تمثل جميع الوظائف الرئيسية فى المجتمع» يمكن أن يحل المشكلة التى نواجهها ، ليست الوثيقة الكتابية التى تبنى عليها هذه الهيئة ولكن الوظائف التى تؤديها بالفعل . فالتعدين يعتبر وظيفة جوهرية وكذلك الطب :

فكيف يتأتى لنا أن نقرر عدد الاعضاء الذين يمثلون كلا من التعدين والطب فى مثل هذا المؤتمر ؟ وكيف لنا أن نزن مصالح الرجال بصفتهم اعضاء فى جبهة معينة ؟

فالمغامرة — كما قلت من قبل — مغامرة مستحيلة . وهذا يعنى ان مظهر الانسان الذى تتماثل حاجاته كمستهلك مع حاجات زملائه لابد أن يختار كأساس يبنى عليه التناسق . وليس يعنى هذا تفوق هذا المظهر على اساس ان له الحق فى ولاء خاص . ولا

يعنى هذا ايضا أن هذا المظهر له من القوة ما يتيح له أن يفصل بشكل اجبارى بين وظائف الناس المختلفة وكل ما يعنيه ان ادارة القواعد العامة للمجتمع يمكن تسييرها افضل بواسطة مؤسسة بسيطة بدلا من مؤسسة متشابكة معقدة على أساس وجود الضمانات الكافية .

والشئ الذى يهدف اليه المستر كول — وهو توزيع السلطة — يمكن تحقيقه بطريقة ابسط مما هو على استعداد للتسليم بها .
فهينة التسجيل أو التدوين يجوز أن تبقى جمعية تشريعية .
ويجوز تخفيف سلطتها بالمقترحات التى ذكرتها من قبل وهى :

- (١) اللامركزية الوظيفية والاقليمية على الفور .
- (٢) جعل الاعتداء على تلك الحقوق مثل حرية الخطابة مخاطرة فى غاية الصعوبة .

وفى اطار نظام كاف للتعليم وتعديل نظام الملكية ، يمكن لهذه الاقتراحات أن تقدم ضمانا كاملا للحقوق الطبيعية التى يحتمل أن تؤثر فيها المؤسسات الايجابية وليس من الضرورى ان نضحى فى سبيل منع الانحراف الحالى فى المبدأ الاقليمى بالتيسير الادارى الذى يتضمنه هذا المبدأ .

ومن الضرورى الا تقضى الوحدة الاقليمية على الاستقلال الوظيفى والحرية الفردية . والدولة لا تصبح مسئولة بمجرد اقتراع السلطة الاجبارية منها . فهذا يترك مشكلة المبدأ الذى

تمارس حسب السططات الاجبارية دون خل' . وهذا المبدأ لابد ان يفسر تفسيرات عديدة وستقوم الاحزاب لتأييد والمحافظة على اكثر الآراء تناقضاً .

ومما له مغزى فى رأى ان مناقشات مستر « كول » عن هذا الموضوع لا تتضمن اشارة الى مشكلة الحزب والسبب كما اعتقد يكمن فى أن الصرح الذى بناه لا يقر بالنظام الانتخابى بما له من الميزتين الحيويتين وهما البساطة والوضوح .

فالدولة تصبح مسئولة باطلاع سلطتها التى تقوم بالتنسيق على الميل الى العدالة وهى تؤدى دورها فى التركيب فى المجتمع بان تكون سهلة المنال للمصالح التى يتكون منها هذا التركيب . وبهذا تصبح سلطة تأخذ بنصيبها فى طبيعة الكثرة لان الكثرة تدخل اليها وتعمل على تحويلها .

وبهذا تصر كما اصر الكسندر هملتون على ان المواد الخام لنظرية كافية لابد ان توجد فى الطبيعة البشرية وينبغى ان نفترض ان نظمنا الممتازة ستؤدى الى تحقيق جزء صغير من النتائج الباهرة التى نتوقعها . ومن المؤكد اننا ينبغى ان نصر على اننا بسعيننا الى تحول النظام الحالى انما نأتى بعوامل يمكنها ادخال تعديلات لا يمكن أن تسبب بها الان .

ولكن على الاقل يجب أن نحيط تقرير المصير الادارى للوحدات الوظيفية بهيمنة الدولة اقليمياً ، وصحيح ان الجوار

الاقليمى لم يعد يرتبط بمجموعة المصالح فالنسيج فى بولتون لديه من الروابط مع نسيج اخر فى اولدهام اكثر مما لديه مع طيبب فى بولتون .

ولكن هذه الروابط تقوم على أساس انه نسيج ، أما كشخص يهتم بالمجارى والمدارس فى بولتون فان روابطه مع الطيبب الذى من بلده تكون أوثق . فيجب أن تزود الوظيفة الاقليمية بوسائل استجابة لا تقل عن الوظيفة المهنية . وهذا معناه وجود حقوق اقليمية مهنية وان بولتون يجب أن تكون قاعدة للتمثيل وان تكون اتحادا للنساجين .

ولا يجب أن ننسى ان الطيبب يهتم بالنسيج الجيد كما أن النساج يهتم بوجود مهنة طيبة قادرة . وفى الوقت الذى يرغب فيه كل منهما فى هيمنة ادارية مهيمنة على مصالح مهنته الخاصة فمن الواضح انه توجد ايضا مصلحة مشتركة تحتاج الى مؤسسة للمحافظة عليها . وهذه المصلحة المشتركة هى المجال الذى يجب ان تحدد فى داخله المعالم الكبرى لنظام الحقوق . ولقد قلت هنا أن الدولة الاقليمية هى الوحدة التى يتم بداخلها التحديد الفعّال اذا وجدت ضمانات كافية .

ولهذا فان أى نظام للحقوق له مظاهر جوهرية فهناك مصلحة الفرد وهى معزولة نهائيا عن زملائه التى تجد شخصيته فيها وعن طريقها سبل التعبير . وهناك مصلحة المجتمع وهى النتيجة

الاجمالية لضغط القوى الاجتماعية ولا يمكننا ان نترك الجماعات داخل المجتمع تحدد حقوقها بالصراع كما لا يمكن ان نسمح للأفراد ان يحددوا حقوقهم • فيجب أن نعيش حسب القواعد المشتركة وذلك حتى يضمن كل من الافراد والجماعات الحرية والمساواة ما دامت المؤسسات يمكنها أن تقدم ضمانا • فمن المستحسن ان تتحقق على الفور بانه لا يوجد نظام لا يميل نحو مصلحة خاصة •

وسيوجد دائما اما افراد اقوياء او جماعات قوية تشق طريقها ضد افراد او جماعات اقل قوة • ولا بد ان نتجه بجهودنا الى السعى لحل وسط يسمح لأكبر عدد ممكن بالحياة التي تليق بمواردنا •

الحرية والمساواة

- ١ -

اننى اقصد بكلمة الحرية هذا التحمس الذى يتمثل فى الاحتفاظ بجو تتاح فيه الفرصة للناس ليعبروا عن وجودهم أحسن تعبير • لهذا نجد أن الحقيقة ثمرة الحقوق • والدولة التى تستند فى وجودها الى الظروف التى تتيح تنمية قدراتها ستمنح مواطنيها نعمة الحرية • فهى ستطلق ذاتيتهم من أسارها وتساعدهم على المساهمة بتجاربهم الخاصة لصالح التراث العام كما ستضمن لمواطنيها ذلك الامن الذى يتمثل فى تأكيدها لهم بان قرارات الحكومة تعتمد على اوسع آفاق المعرفة المتاحة لأعضاء هذه الحكومة ، وستحول هذه الدولة دون هذا اليأس الذى يلحق بالدوافع الابداعية ويحطم ذاتية كل فرد • لا حرية بدون حقوق وبدون هذه الحقوق يخضع المواطنون لتلك القوانين التى لا ترتبط باحتياجاتهم الشخصية •

والحرية تعنى عدم وجود قيود مفروضة ، وهى شئ سلبى فى حد ذاته غير انه من الواضح ان التنظيمات نتاج التضامن ، فنحن لا نستطيع ان نعيش سويا دون وجود قوانين مشتركة • والذى يهمنا ان تكون هذه القوانين المشتركة انعكاسا لتجربة

استطيع تتبعها وقبولها • ولن أشعر بان حرتى فى خطر اذا ما حيل
 بينى وبين ارتكاب جرائم القتل • ولن تتحطم ملكاتى الابداعية
 اذا ما أمرت بقيادة عربتى على جانب معين من الطريق غير انه
 من الواضح أتنى اخضع لشيء من الضغط اذا ما نص القانون على
 وجوب تعليم اطفالى • لقد عملت التجارب التاريخية على تطوير
 القوانين لنا وهى قوانين من شأنها ان تريحنا وتتيح لنا الحياة
 الحققة • واذا ما فرضنا اطاعة هذه القوانين فرضا فان هذا يحد
 من الحرية والسماح بهذا الفرض معناه الاعتداء على هذه الحرية،
 غير أن هذا لا يعنى بالضرورة ان الاهداف التى تسعى اليها
 الحرية ستتحطم •

ولست أسعى من وراء هذا الى القول بان كل تحريم من
 هذا النوع هو تحريم له ما يبرره لان الذى قام بوضعه هيئة
 مسئولة تستطيع الاضطلاع بمهام اصداره، فقد تعتدى الحكومات
 على الحريات حتى فى الوقت الذى تدعى فيه انها تدافع عن الصالح
 العام • لقد كان حرمان المنشقين من التمتع بكامل المزايا السياسية
 بمثابة اعتداء على الحرية • وبالمثل اصبحت الحرية بضربات حين
 كان حق الانتخاب قاصرا على الملاك • كما ان قوانين العمال التى
 صدرت فى الفترة ما بين عام ١٧٩٩ وعام ١٨٠٠ قد أهدرت حرية
 هؤلاء العمال • فلقد عجزوا عن التعبير عن كيانهم أحسن تعبير
 لانهم عجزوا عن التآزر والوقوف صفا واحدا ليترجموا تجاربهم

الى لوائح وقوانين أساسية معنى هذا كله ان الحرية تتطلب -
 أول ما تتطلب - ان تكون المحرمات الصادرة مستندة الى ارادة
 هؤلاء الذين يسرى عليهم قانون هذه المحرمات . اتنى اريد أن
 أحس ان ارادتى تستطيع أن ترتقى سبلا يمكن خلالها ان تؤثر
 هذه الارادة على الذين يمسون بزمام السلطة . واذا ما
 أحسست أن الاوامر الصادرة الموجهة الى تخرج عن نطاق تقدى
 وتمحيصى فاتنى لن أكون حرا ، بكل ماتحملة هذه الكلمة من معان .
 لهذا نجد أن الحرية ليست مجرد اطاعة قانون من القوانين .
 ان ذاتى تختلف الى حد كبير عن ذوات الآخرين ، ومن ثم يتعذر
 أن أومن بصلاحيه امر من الاوامر مالم اشعر بان ارادتى ممثلة
 أحسن تمثيل فى جوهر هذا الامر الصادر الى . ومن الواضح
 اتنى سأضطر الى تحمل بعض القيود التى تسبب المتاعب . فمن
 المحتم على أن أدفع ضريبة الدخل ، وأن أوقد مصابيح سيارتى
 فى وقت معين غير أن الشخص الطبيعى لن يعتبر هذه القيود شيئا
 لا يرتبط بارادته او نعرض عليه أمرا تصفيا . ان القيود تصبح
 بمثابة اعتداء على الحرية حين يحطم التحريم هذا الانسجام فى
 دوافع الفرد الذى يحس ان اعماله لها قيمتها . ان القيود شر حين
 تبدد حياة الثراء الروحى . ان ما نرغبه فى هذه الحياة ان يتاح لنا
 المجال الذى يمكننا من الابتكار الذى يضيف لبنة الى صرحنا
 الادبى . والشئ الذى يدمر حريتنا هو تلك القائمة من التحريمات

التي تحول دون فتح المنافذ لهذا الابتكار وتلك المبادرة • وبهنا الى حد كبير ان يتسم الابتكار والمبادرة بطابع الاستمرار • ويجب أن تكون عقول المواطنين عقولا نشطة ، ويجب أن ندرّب هذه العقول على ملكة التفكير • ويتحتم علينا ان تتيح لها المسالك التي ينشط العقل عن طريقها • ولا بد ان تعود هذه العقول على ممارسة فضيلة الارادة وفضيلة الضمير اذا ما أريد لهذه العقول أن تهب للقيام بالواجبات التي يتحتم على المواطنين القيام بها • ان الحرية تتمثل قبل كل شيء في تشجيع الارادة ، على ان يستند هذا الى الضمير المدرب لعامة الناس •

وعلى ضوء هذه الحقائق لا يستطيع الاعتراف بتلك المحاولة الشهيرة التي بذلها «جون ستيوارت مل» لتعريف الحدود التي يتوقف عندها تدخل الدولة ان كل نمط من انماط السلوك هو سلوك اجتماعي ، بمعنى ان نتائج هذا السلوك تؤثر على كفراد في المجتمع ولا بد من وجود انماط من الحريات حتى لا اكون مجرد جهاز استقبال جامد يتلقى الاوامر الصادرة اليه ويحيط بهذه الحريات جو من التيقظ والاتباه حتى لا تختفى وتزول • والحرية بهذا المعنى تتضمن بعض القيود لان الحريات الانفرادية التي اتمتع بها لا تعني أن أحطم حريات هؤلاء الاخرين الذين أعيش معهم • ان حرياتى مسالك اختار من بينها واستطيع عبر هذه المسالك ان اصنع لنفسى - وكما يتراءى لى - النمط الذى

اتجه في سلوكي . والحريات التي يجب على ممارستها لامتبع
 بالمعنى العام للحرية — هي تلك الحريات التي تكون في مجموعها
 ذلك الطريق الذي يتيح لي التعبير عن ذاتي اروع تعبير . وليس
 معنى هذا ان ذاتي ستحقق في النهاية هذا التعبير الرائع وانما
 أقصد أن في استطاعتي — وحدي — ان احقق وجود هذه الذات،
 وانني لا املك جهاز العمل بين يدي مالم املك هذه الحريات .
 من أجل هذا نجد ان الحريات بمثابة فرص دل التاريخ على
 أهميتها لتحقيق تطور الشخصية . ونحن لا نستطيع ان نفصل
 بين الحريات وبين الحقوق ولو فعلنا ذلك لاسدنا على الحريات
 والحقوق ستارا من الغموض يدمر طابع كل منهما . ولو فرضنا
 على سبيل المثال أن تعبيرى عن رأيى سيعقبه محاكمتى فانتى
 سأكف — بصورة عامة — عن التعبير عما يجول بخاطرى . وفي
 الواقع ان وجودى — كمواطن — سينعدم ، وان الدولة لن
 تصبح بذات معنى بالنسبة لى . ذلك لاننى اذا عجزت عن تجسيد
 تجاربى في ارادة الدولة فستكف الدولة — ان عاجلا او آجلا —
 عن الاعتراف بوجود ارادة لى على الاطلاق . ومن ثم نجد أن
 أهم تلك الشروط التي تضمن لنا صيانة الحرية التحقق من أن
 الاعتداء على الحقوق سيؤدى الى الاحتجاج ، وقد يؤدى الى
 المقاومة اذا ما اقتضى الامر . ان الحرية لن تصبح شيئا على
 الاطلاق اذا لم تكن دافعا منظما واعيا للمقاومة آخر الامر . ان

التهديد الذى يتمثل فى الفوضى الطارئة كفىل بان يكبح جماح الحكومة .

لقد وضعت الحرية - هنا - فى نطاق الفرص ، كما وضعت الفرصة - بدورها - فى نطاق الدولة . هذا هو المجال الوحيد الذى تستطيع الحرية ان تعترف فيه بالتنظيم . اتنا نستطيع ان نخلق المسالك ، غير اتنا لا نستطيع ان نجبر الرجال على الاستفادة من هذه المسالك . واكثر من هذا اتنا نستطيع ان نخلق عددا محددا من هذه المسالك . وقد يشعر فرد بان كل ما يحرص عليه فى حياته يتوقف على نجاحه فى الحب ، وقد نستطيع ازالة حواجز الجنس ، والدين التى كانت تعوقه عن النجاح فى مسائل الحب فى الماضى . غير اتنا لا نستطيع ان نضمن له نجاح قضيته . ان المسالك التى تخلقها هيئة منظمة هى مسالك محددة دائما ، ذلك لان اشباع احتياجات الفرد الماسة يتسم بطابع شخصى ويعتمد على تفرد لا يخضع للاشراف الاجتماعى .

غير أن اشراف المجتمع أمر له أهمية اذا ما عجزت الدولة - آخر الامر - عن أن تمنع عنى الشقاء . والدولة تستطيع أن تنتهك حرمة حياتى الخاصة بطريقة تدل على الاستهتار ويمكن ان تحقر من شأنى كوحدة سياسية بطريقة تميز الاخسرين عنى . ويمكنها أن تحمى نظاما اقتصاديا «يوحى» بعدم الحرية كما يقول وليم جيمس . ولا نستطيع بالطبع ان نفضل شيئا من هذا كله

لنجمله في صورة فئة قائمة بذاتها ، لان الحرية كل لا يتجزأ ،
ولان حياتي شيء اجمالي - أكافح فيها لتحقيق انسجام الشخصية
ومع هذا فان هذه المظاهر واضحة كل على حدة بحيث يمكن
أن نطلق على كل منهما اسما يميزها .

ولكن يجب أن نقول - في هذا الصدد - ان الحكومة هي
التي تقوم باعمال الدولة . وهذا - الاءال تتمثل في المحافظة على
القوانين التي تؤثر في حرتي . هذه القوانين يصدرها اشخاص
وهم الذين «تألف منهم الحكومة» . وان النظريات التي تسعى
الى التمييز بين الدولة والحكومة تتجاهل دائما مادة العمل
الاداري . فالحقوق التي تلاقى التأييد هي تلك الحقوق التي
يؤيدها الذين يتولون السلطة . فالقول بان النظرية الديمقراطية
تنص على أن جماهير المواطنين هم المتولون للسلطة فيه تجاهل
لحقيقة حيوية . هذه الحقيقة هي أن الشعب لا يمكنه مع وجود
ذلك الضغط الذي تفرضه الشؤون اليومية ان يمارس السلطة
بالتفصيل في الدول الحديثة الكبرى .

قد يكون للشعب كلمة مسموعة ونفوذ ولكن ليست هذه
سلطة الحكومة . انها القوة المتضامنة للاعمال الادارية التي تعتبر
من صميم الدولة الحديثة . والمبادئ التي تكمن خلف هذه
الاعمال لها اهمية بالغة بالطبع . غير أن المبادئ يمكن ان يبطل

تأثيرها بالطريقة المتبعة في تطبيقها والحكومات هي التي تقوم بتطبيق المبادئ .

ولهذا فان الحرية لا يمكن أن تكون حرية حقيقية مالم تطلب من الحكومة أن تقدم حسابها ويجب على الحكومة ان تطالب بتقديم الحساب عندما يعتدى على الحقوق . وهي ستعدي دائما على الحقوق مالم يؤد تنظيمها الى الحيلولة بينها وبين الاهتمام بالمصالح الخاصة . والاوجه الثلاثة للحرية - والتي اشرت اليها من قبل - ترتبط دائما بهذا الموقف .

فانا اعنى بالحرية الشخصية وجود الفرصة التي تكفل ممارسة حرية الاختيار في ميادين الحياة حيث تؤثر نتائج جهودى في تلك العزلة التي تحيط بى دائما . والدين خير مثال لهذا المظهر . فانا لست حرا - في الواقع - في أن اختار عقيدتى دون عقبات مالم يرفع أى جزء عن اية عقيدة دينية ، ومالم تنتف اية منفعة سياسية لعقيدة دينية معينة . فعندما تحرم حكومة انجلترا الخارجين على العقيدة الدينية من تولى الوظائف العامة ، تكون بذلك قد اعتدت على الحرية الشخصية وهي لم توقع عقابا مباشرا ، ولكنها قدمت منفعة خاصة للذين يعتقدون احدى العقائد .

وفي الدولة الحديثة المتشابكة يقع الاعتداء على الحرية الشخصية بطريقة تدل على الحقن . فقد تحرم الحرية الشخصية

على المواطن الفقير عندما يكون عاجزا عن الاستفادة من الحماية القانونية التي تكفلها محاكم العدل .

فمثلا يعتبر قانون الطلاق اعتداء على الحرية الشخصية اذا كان هذا القانون يسهل الامور على الاغنياء ويعقدها او يجعلها مستحيلة على الفقراء وكذلك الحال عند طلب كفالة باهظة ، وعندما يواجه السجين الفقير ، السلطة القانونية التي تمتلكها الحكومة دون ان تتاح له الاستشارة الكافية . فالحرية الشخصية هي ذلك المظهر الذي يعتبر مضمونه موضوعا شخصيا لذات الانسان . وهي الفرصة التي تجعله على سجيته في العلاقات الشخصية لمعيشته . وهي الفرصة التي تتيح له بشكل عملي الضمانات التي تمكنه من المحافظة على هذه العلاقات .

والحرية السياسية معناها القدرة على أن تكون ذا نفوذ في شئون الدولة . وهي تعني انى استطيع ان ادع ذهنى يفكر بحرية فى الشئون العامة فيجب ان اكون قادرا - دون عقبات - على أن أضيف خبرتى الخاصة الى مجموع الخبرات الخاصة . ولا يجب أن أجد حواجز شخصية تحول بينى وبين الوصول الى مراكز السلطة ، ويجب أن أكون قادرا على اعلان رأى والاشتراك مع الآخرين فى اعلان الرأى . وهناك شرطان لتحقيق الحرية السياسية فلا بد أن أتعلم الى أن يحين الوقت الذى استطيع فيه أن أعبر عما اريد به بطريقة يفهما الآخرون . وأى انسان يرى

عجز الفقراء عن التعبير لابد أن يفتن الى ضرورة التعليم في هذا الصدد . وانه لما يدعو الى الدهشة أن نجد ان نظمنا التربوية تغرس في نفوس ابناء الاغنياء وذوى الحسب عادات الازعان - ومثل هذا بينما تغرس في نفوس ابناء الفقراء عادات الازعان - ومثل هذا التقسيم في الاوضاع لا يمكن ان تنتج عنه حرية سياسية ، لان الطبقة المدربة على الحكم ستبذل جهدها بما لديها من وعى ، بينما الطبقة المدربة على الازعان لن تتحقق مطالبها لانها لا تعرف كيف تصوغ هذه المطالب . والامتزاج في فترة التجربة يمكن أن يؤدي الى اعادة التوازن كما يحدث في قنابات العمال . ولكنه لن يعوض النقص في التدريب المبكر . لان غرس عادات الازعان لا يمكن أن تخلق شعبا حرا . ذلك أنه عندما يتعلم الناس انهم هم الذين يكونون المؤسسات ويديرونها عندئذ فقط يعرفون كيف يكيفون انفسهم بالنسبة لاحتياجاتهم .

والشرط الثاني لتحقيق الحرية السياسية هو تزويد الشعب بانباء صريحة ونزيهة .

ويجب أن توجد مادة صادقة في أيدي الذين يتخذون

القرارات .

وينبغي ألا يصدر احكامهم عن هوى - وقد تعلمنا ، ولا سيما في السنوات الاخيرة ان هذا امرا ليس بالسهل . فرجل الحكم يمكن أحيانا للصحافة أن تجعل منه رجل الحكم الذي

تريده . ويجوز ان تعرض سياسة معينة بطريقة توحى بانها صالحة او طالحة وذلك باخفاء بعض الحقائق بطريقة حاذقة . ويمكن القول ان كثيرا مما حققه فن التعليم في القرن التاسع عشر قضى عليه فن الدعاية في القرن العشرين . فالمشاكل اصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل بسبب المجال الذي يجب أن يجتازه حكمنا قبل اصداره . فليس لدينا الوقت الذي يتيح لنا دراسة هذا المجال دراسة مستوعبة .

ولا بد لنا أن نثق في الحقائق المعروضة علينا . ولكن اذا حرفت هذه الحقائق عن عمد ، فإن الحكم الذي سنصدره سيكون ابعد ما يكون عن الحقيقة . فالشعب الذي لا تصله انباء موثوق بها هو شعب لا يمتلك الاسس التي تستند اليها الحرية لان اصدار حكمك في جو من التحريف لا بد ان ينجح بك الى الكوارث .

وانا اقصد بالحرية الاقتصادية ذلك الشعور بالامن وتلك الفرصة التي تتيح ايجاد مغزى معقول لحصول الانسان على قوته . أى اننى يجب ان اتحرر من الخوف الدائم من التعطل والعوز . والعوز أكثر من اى شيء آخر يستنزف من قوة الشخصية فينبغى ان أكون محصنا ضد مطالب الغد .

ويجب أن أطمئن على أنى استطيع ان أبني منزلا . وان أجعل من هذا المنزل وسيلة للتعبير عن ذاتى . ويجب أن أكون

قادرا على أن أجعل شخصيتي تنعكس في الجهود التي أبذلها كمنتج للخدمات وان أجد في هذه الجهود قدرة على الاثراء ، والا أصبحت مخلوقا عاجزا منكشفا في هذا المظهر من ذاتي الذي يسبغ طابعا على كل افعالي . فاما أن أكون حرا بهذا المعنى واما أن أصبح واحدا من هؤلاء المساكين الذين يقطنون الاحياء الفقيرة وينزلون السجون ويعتبرون من ضحايا المدينة .

يجب أن أكون اكثر من مجرد جهاز لاستقبال الاوامر التي يتحتم على ان اطيعها دون تفكير لان عملي ما هو الا سلعة تباع وتشتري في السوق مثل الاحذية والكراسي .

فبدون هذه الحريات او على الاقل فرصة الوصول اليها ، لا يمكن للناس الا ان يكونوا عبيدا .

لهذا فان الحرية الاقتصادية تتضمن شيوع الديمقراطية في الصناعة وهذا معناه شيان . فمعناه ان الحكومة الصناعية تخضع لنظام الحقوق التي تكفلها للناس كمواطنين ومعناه ايضا ان التوجيه الصناعي لا بد ان يكون له طابع يجعل منه قاعدة القوانين التي تقوم على التعاون لا على الاجبار .

ومن الواضح ان طابع هذه القوانين يجب ان يعتمد على احتياجات الانتاج . وهذه الاحتياجات لا تدع مكانا رحيبا للتلقائية يربو على هذا المجال الغني تتيحه الحرية السياسية والحرية الشخصية .

فالإنسان له الحق في أن يختار بنفسه معتقداته السياسية والدينية وليس له الحق في أن يعتمد على حكمه الذاتي عندما يعمل مع الآخرين في أحد المصانع • ولكن له الحق في أن يتعاون في وضع المقاييس التي يحكم عليه بها من الناحية الصناعية وفي تطبيق رهن إشارة الآخرين • وتصبح روح المبادرة عنده روتيناً مفروضاً عليه من الخارج بسبب خوفه من الموت جوعاً ، بدلاً من أن تكون تعبيراً حراً على ذاتيته •

والنظام المبني على الخوف يعوق دائماً انطلاق المواهب الابداعية ولهذا فإن مثل هذا النظام يتعارض مع الحرية • لن نستطيع إذن أن نكفل الحرية لعامة الناس ما لم تكن هناك ضمانات معينة فالحرية أولاً • لا نستطيع أن نعيش مع وجود بعض الامتيازات الخاصة ، اتى حين احرم من الطريق الذى يوصلنى الى النفوذ الذى يتمتع به الآخرون ساعيش فى جو متخيم باليأس • ولا يهمنى هنا ان اكون قليل الرغبة فى الاستفادة من هذا النفوذ الى اكبر حد مستطاع • ان حرمانى من هذا النفوذ معناه اتى اقبل الوضع الراهن واقف فى حياتى عند الحدود الجامدة التى رسمت لى ، وهذا الجمود من شأنه ان يدمر ذلك الاحساس بالاختيار ، وهو احساس لا بد من توافره لتحقيق الحرية • والذين لمسوا جمود الحياة السياسية فى ريف انجلترا يعرفون جيداً كيف ان ثمار المبادرة تؤتى اكلها بعد حين ،

وببطء • لقد عاش المزارع الانجليزى ردحا طويلا من الزمن فى جو تسيطر عليه الدوافع الفاشلة ، وكان من نتيجة هذا انه حينما اصبح ذلك المزارع مواطنا له مكانه فى المجتمع عجز عن الاستفادة من الفرص التى اتاحت له • وقد يوقظ جوزيف ارشى — بما اوّتى من عبقرية هذا المزارع ويشعل فيه نيران الغضب ، ويجعله يثور فى طرفة عين ضد الاحوال التى لا تحتمل ، غير ان المزارع يكون قد تعود على ذلك الخمود الذى لا يعرف النقد ، ومن ثم لا يستطيع ان يصمد اذا ما واجهته المعارضة • كذلك كان مصير العبيد من الزنوج فلقد تعودوا على تحمل الطغيان ، وجاء هذا نتيجة لذلك الخضوع الذى القوه فى ظل نظام يعمىش على الامتيازات • ومن ثم فقدوا ملكة الابتكار والابداع • لقد اصبحوا فى الواقع «آلات حية» — وهو الوصف الذى اطلقه أرسطو على العبيد • والذين يرون ان الاختيار يقع على البعض ليتولوا مناصب السلطة فى ظل مبدأ يختلف عن مبدأ الاختيار الذى يمارسه الناس يظنون ان من الظواهر الطبيعية ان يحكم هذا «البعض» • واذا ذاك يفقد هؤلاء الناس تلك القدرة او الارادة التى تجعلهم يتصرفون بطريقة استقلالية ، ويتعودون على الايمان بان الانظمة التى خلقها من جاؤا من قبلهم لابد من المحافظة عليها لتدعيم أسس الدولة • وسيظنون ان الواجب يقتضى منهم الرضوخ والاستسلام فى حين أنه يقتضى منهم التساؤل • واذا ما

أبدى الناس رضوخا واستسلاما صارت ارادة الآخرين ان عاجلا أو آجلا - ترسم لهم طريقهم في الحياة • وسيفقد الناس في هذه الحالة - القدرة على اكتشاف المصالح التى تهمهم • وعندئذ تقع شخصياتهم تحت رحمة هؤلاء الآخرين الذين لا يمتزج تصرفاتهم بالرغبة فى تحقيق الصالح العام ذلك لان الذين يرغبون فى تحقيق الصالح العام انما يبدأون اولا بالقضاء على الامتيازات الخاصة •

ولا يجب ان نفعل فى هذا المجال ذلك الاثر الذى تحدثه تلك الامتيازات فى الذين يتمتعون بها • فهؤلاء يتمتعون بالحرية بمعنى انهم يستطيعون رسم نظامهم الخاص المتمثل فى الحدود والقيود غير انهم يستغلون هذه القيود لصالحهم الخاص • انهم سينظرون الى الافراد الذين يعيشون خارج دائرتهم باعتبارهم كائنات منحلة • وسيصرون على أن خضوع هذه الكائنات لمشيئتهم جزء من النظام الطبيعى الذى لا يستطيع احد أن يلحق به تغييرا • بل انهم ليتحدثون كما يتحدث اسياد العبيد فى الجنوب فيقولون ان حرمان البعض من الامتيازات شئ له فائدته لهؤلاء المحرومين انفسهم • وسيكتشف هؤلاء السادة بعض الفضائل الخاصة التى يتميزون هم بها ، كما حدث عندما صرح ماركولى بان الطبقة الوسطى هى التى تمثل الجنس البشرى «حق تمثيل» • وسيعتبرون المطالب التى يعرب عنها العبيد - للسماح لهم

بالتمتع ببعض النفوذ مظهرا من مظاهر الاثم ولن يتخلوا عن سلطانهم — في الغالب — الا بعد قعقة السلاح . ذلك لأن التاريخ أوضح لنا أن التخلي عن الامتيازات — عن طيب خاطر — شيء من قبيل الاستثناء لا القاعدة ، من أجل هذا سيعمل هؤلاء على الاحتفاظ بنفوذهم مهما كلفهم ذلك من ثمن . ومعنى هذا — في أغلب الاحيان — ان العبيد سيتعرضون لمزيد من الضغط . وهكذا وافق اللورد سيدموت على القوانين الست خوفا من ان يتعرض نظامه السياسى العقيم لموجة من النقد المربك . ان رد الفعل ازاء هذه السياسة قد يأتى على الصورة التى حدث بها فى فرنسا وفى روسيا ، فلقد كان رد الفعل عنيفا بالدرجة التى كان عليها القمع من عنف والامتيازات الخاصة شيء يتعارض مع الحرية — ذلك لان الحرية صفة يتمتع بها هؤلاء الذين يتساوون فى المميزات بوصفهم كائنات حية . اتنا لا نستطيع ان نميز بين الرجال مالم نبرهن على أن الذين استبعدناهم من مراكز النفوذ انما تم استبعادهم لصالحهم انفسهم . ولكن لا يبدو اتناستطيع اثبات ذلك .

ثانيا . . ليست هناك حرية اذا ما خضعت حقوق البعض لاهواء الآخرين . يجب أن تصبح قوانيننا المشتركة ملزمة لاصحاب السلطة كما هى ملزمة للذين يخضعون لهذه السلطة . ولا يجب أن تكون هناك فئة من الرجال يكفل لهم وضعهم

الحيلولة بينى وبين استمتاعى بحقوقى كمواطن • ان الوضع قد تغير فى ايامنا هذه • فقد احرم من رزقى نتيجة لاهواء صاحب عمل • وقد يتعرض مستوى الاجر الذى اتناوله للانخفاض لان سلعة من السلع الضرورية قد ارتفع ثمنها وقد يتأثر وضعى كمواطن نتيجة للطريقة التى يتم بها توزيع ثروة المجتمع الذى اعيش فيه •

وقد يبدو انى اتسع بالحرية السياسية ، غير ان حرمانى من الحرية الاقتصادية ربما بدد آمالى التى تعلق الكثير على تحقيق الانسجام بين الدوافع • من اجل هذا وجب ان يكون هناك نوع من الاشراف والسيطرة اذ ما صارت الاجراءات التى يقدم عليها فرد او مجموعة من الرجال بمثابة خطر يهدد حقوقى التى أمارسها ومن شأن هذا الاشراف او السيطرة ان يحطم هذه القدرة على تهديد الحقوق • انى اعترف بان هذا الاشراف - قبل كل شئ - من نصيب الدولة نفسها ، ذلك لان مصالح الافراد المشتركة تتضح أكثر ما تتضح فى وضعهم كسواطين فى الدولة • ان الحقائق اليومية توضح لنا ان اشراف الدولة معناه الاشراف عن طريق الحكومة • ومن هذا نستنتج ان نفوذ السلطات سيقيد الاجراءات التى يقوم بها هؤلاء الرجال الذين يسكون بأيديهم مصائر الآخرين •

غير اننا لا نقصد بهذا أن تتدخل الحكومة فى كل كبيرة

وصغيرة من حياة الفرد الشخصية • وكل الذى تقصده وجسود
تخطيط خاص بتنظيم نشاط المجتمع • كما نرمى من وراء ذلك
الى القضاء على تلك الحيرة التى تسود الكيان الاجتماعى
وتسبب له بعض الخسائر ، وهى حيرة فرضها اشخاص معينون
عن عمد • اتنا لا نستطيع أن نقضى على الغموض والحيرة اللذين
يسيطران علينا ازاء بعض الظواهر الكونية مثل الزلازل ، غير
اتنا نستطيع — على الاقل — القضاء على تلك الحيرة التى تخيم
علينا حين تبعد شركة ستاندرد أويل المنافسين من الحلبة بان
تتفق مع شركة سكة حديد «بسيلفانيا» بشأن الاسعار المتفاوتة •
ونحن نستطيع على الاقل ان نحول دون ابعاد بعض المدرسين
من مناصبهم لا لشيء الا لانهم صرحوا ببعض اقوال لم تعجب
رؤساءهم • ان مبادئنا الخاصة بالاشراف هى مبادئ عامة •
ولكن نظرا لاضطرارنا الى تطبيقها بطرق متعددة تتفق وتعدد
المشاكل نجد أن هذه المبادئ فى حاجة الى اشراف لا مركزى •
ثالثا •• كل هذا يجعلنا نفترض أن المجال الذى تسير فيه
تصرفات الدولة هو مجال لا ينحرف أو يحابي • ولكن •• لاشك
فى أننا لا نستطيع تحقيق هذا المثل الاعلى بكل حذايره ، فمن
الامور المؤكدة ان سلطة المجتمع ستؤيد نوعا معينا من المصالح على
الشخصيات المتعددة التى يتألف منها هذا المجتمع وعلى ضوء ما
للمصالح المختلفة من نفوذ واثر الى جانب درجات الجهد المتفاوت

الذى يبذله افراد المجتمع ومقدار الدراية التى يتمتعون بها •
وازاء هذه الظاهرة لا يسعنا الا أن نبذل قصارى جهدنا للسعى
وراء نظام يقلل من وطأة الانحراف الناتج، وبذلك نصون الحرية •
من أجل هذا نعلق أهمية كبرى على مسألة الحقوق ، فالحقوق
تضمن لنا التخفيف من حدة الانحراف • فهمى تضمن لنا أن نفوذ
الدولة لن ينحرف ليخدم الاقلية ولكن •• يهمننا فى هذا المجال
أن نؤكد ان هذا النفوذ لابد وأن يعانى من الانحراف اللهم الا
اذا تيقظ الرجال وفتحوا عيونهم ليروا كيف تتم ممارسة هذا
النفوذ • ان الذين وافقوا على اللائحة الخاصة بالجاسوسية
الامريكية عام ١٩١٧ لم يكتشفوا ان هذه اللائحة ستفضى الى
تشريع مشابه من شأنه ان يحمى اكبر أوتوقراطية صناعية فى
العالم من توجيه النقد ضد الاسس التى ترتكز عليها هذه
الاولوقراطية • ويبدو أن الذين صوتوا فى مجلس العموم فى
اكتوبر عام ١٩٢٠ لصالح استعادة النظام فى ايرلندا لم يكونوا
يتوقعون أن يؤدى هذا الاجراء الى حرمان المواطن البريطانى من
الالتجاء الى العدالة بطريقة عادية ومن الواضح أننا فى حاجة
ماسة الى تمحيص مشكلة الحرية على ضوء اجراءات من شأنها
أن تحول دون حدوث الانحراف والميل للذين اشرنا اليهم
آتفا • واذا ما وجدنا طائفة من المواطنين تبادر بمقاومة هذا
الانحراف وتعلن استعدادها - فى آخر الامر للتبرؤ من هذا

الانحراف بالقوة ، فاتنا نضمن بذلك ان نخفف من حدة هذا الانحراف الى حد كبير غير أن هذه الطائفة من المواطنين ستحتاج الى تلك المسالك التي تفتح المجال امام تيار الشجاعة ليمضى نحو هدفه المنشود وستكون هذه الطائفة اشبه بهؤلاء المواطنين الذين عاشوا في أثينا في العصور الغابرة ، والذين قال عنهم بركليس في مراثيه المشهورة ان سر الحرية بالنسبة لهم كان يكمن في الشجاعة •

- ٢ -

ان هذه المسالك التي أشرت إليها تتجه في مجبوعها نحو ذلك المفهوم المسمى بالمساواة وليس هناك ما هو اعقد من فكرة المساواة في مجال العلوم السياسية بأكملها . لقد اعتبر توكفيل واللورد اکتون الحرية والمساواة شيئين يختلف كل منهما عن الآخر غير انه اعتبار شديد الوطأة ويرجع هذا الى ان كلا من توكفيل واكتون لم يفهما مدلول المساواة فهما صحيحا . ان المساواة لا تعنى تعامل الجميع على قدم المساواة . انك لا تستطيع أن تفعل ذلك فالتناس يختلفون في احتياجاتهم وقدراتهم . ان اهداف المجتمع لا شك تتحطم منذ البداية اذا ما تلقت طبيعة رجل الرياضة استجابة تشبه تلك الاستجابة التي تتلقاها طبيعة الرجل الذى يبنى المنازل بل ان المساواة لا تعنى تشابها في الجزاء لقاء كل مجهود يبذل ذلك لان الاختلاف في الجزاء لا يتيح لى - مهما بلغ هذا الاختلاف من ضخامة - فرصة الاعتداء على حقوق الآخرين . ان المساواة - بمعناها الشامل - بمثابة ملاءمة بين الآراء ، وكل رأى من هذه الآراء يحتاج الى دراسة خاصة . ولا شك ان المساواة تتطلب اجراء قائما على التمهيد والتسوية : ومعنى المساواة ان الفرد في المجتمع لن يوضع في مكانة يستطيع منها أن يتخطى جاره بطريقة تجعله ينكر حق هذا الجار كموطن . كما

انها تعنى أن التعبير عن وجودى أحسن تعبير لابد وأن يفضى الى اتاحة الفرصة للآخرين ليحذوا حذوى ويفعلوا ما فعلت . كما أنها تعنى أيضا تنظيم القوى الاجتماعية حتى يكمل التوازن بين الجهد المبذول وبين الجزاء على هذا الجهد ومن قبيل المساواة ان يكون نصيبى من هذا الجزاء متكافئا مع اغراض المواطنة كما أن المساواة تحتم الاهتمام بما اقوله قبل اتخاذ القرارات حتى لو كان قولى هذا اقل شأنا من قول جارى . ان جوهر المساواة يكمن آخر الامر فى تلك الحقيقة التى تعترف بان وجود الاختلافات فى طبيعة الرجال يحتم اتخاذ وسائل تكفل لكل رجل ان يعبر عن ارادته . ان سطوة المثل التى تتعلق بالمساواة تكمن فى تلك البراهين التاريخية التى اوضحت لنا ان الدولة لم تحقق ارادات الافراد بطريقة عادلة وثبت أن الحرية التى حصل عليها البعض كانت على حساب حريات الآخرين . ان عدم المساواة يتسبب فى ممارسة القلة لامور الحكم ، ذلك لان عدم المساواة لا يتيح الحرية الا لهؤلاء الذين توضع ارادتهم موضع الاحترام . انهم سيتحكمون فى الدولة ويستغلون سلطاتها لتحقيق اهدافهم الخاصة وسيجعلون من تحقيق اطماعهم الخاصة قاعدة للصالح العام .

: ولهذا فان معنى المساواة هو عدم وجود أية امتيازات خاصة . ولقد ناقشت قبل ذلك المعنى العام لهذه الجسلة . وظلال المساواة

المتشابهة في المجال السياسي معناها ان ارادتي مساوية لارادة اى شخص اخر . وهى تعنى انى استطيع أن أتولى أى منصب فى الدولة - اذا كان الناس على استعداد لان يختارونى لتوليّه . ومعناها ايضا أنى لا أجد فى الدولة اشخاصا تكون لهم سلطة مختلفة - من حيث الكيف - عما لى من سلطة .

فأية حقوق تمنح لاي شخص بحكم انه مواطن لابد ان تمنح لى أنا أيضا . ولا مبرر للرأى القائل بوجود هيئة تشريعية ثانية تقوم العضوية فيها على قاعدة الوراثة .

لانه من الواضح اننا سنجد فى الجيل الثانى لمثل هذه الجمعية أو الهيئة رجالا يمارسون السلطة السياسية لا طبقا لما لهم من كفايات ، ولكن لان آباءهم كانوا ذوى كفاية . وكذلك الحال فى المنصب الذى يحمل معه السلطة : يجب الا يختار من يتولاه بحسب الوراثة ، لان معنى هذا ان ولاية الوظائف الهامة لن تكون قائمة على الصلاحية لانجاز العمل بل ستكون قائمة على اسس اخرى . واقصاء اى شخص او مجموعة من الاشخاص عن الوصول الى السلطة يعتبر دائما حرمانا لهم من حريتهم .

ومعنى المساواة ، ثانيا ، هو اتاحة الفرص الكافية للجميع . ولا يمكن ان تقصد بالفرص الكافية تلك الفرص المتساوية التى تتضمن تكافؤ الفرص الاصلية . لان المواهب الوليدة فى الناس ليست متساوية على الاطلاق . فالاطفال الذين يربون فى بيئة

من طبيعتها ان تحترم النواحي الفكرية ، لابد ان يبدأوا سباق الحياة وهم مسلحون بمزايا لا يمكن لاي تشريع أن يكفلها وشخصية الوالدين لابد أن تؤثر بعمق في شخصية اطفالهما .

* فما دامت هناك اسرة - وليس لدينا ما يدل على انها ستختفى - فان البيئات المتعددة التى تخلقها الاسر تجعل من فكرة الفرص المتساوية فكرة خرافية .

ولكن ليس معنى هذا ان الفرص يجوز الا تكون كافية .
فنحن نستطيع على الاقل ان نتحقق من ان جميع الناس سيزودون بالتدريب الذى تدل التجربة على انه ينمى المواهب تنمية كاملة .

ونحن يمكننا على الاقل ان نحيط هذه الظروف بالوسط المادى الذى لابد من وجوده لانجاح هذا التدريب . ويمكننا -
عندما نكتشف احدى المواهب - ان نضمن انه لن يقضى عليها بسبب الافتقار الى التشجيع وهذه الاحوال لا وجود لها اليوم .
فالاطفال الذين يذهبون الى المدرسة وهم جياع لا يمكنهم ان يستفيدوا من التعليم بالدرجة التى يستفيد بها الاطفال الذين تناولوا غذاء جيدا . والطالب الذى يحاول ان يقوم بواجباته المدرسية فى حجرة تزاوّل فيها جميع أمور المعيشة ، لا يمكن ان تتوافر فيها تلك العزلة التى لا يمكن بغيرها تنمية ملكة التفكير .
والفتى والفتاة اللذان يجبران على الدخول الى عالم الصناعة

فى سن الرابعة عشرة لا يكون عقل اى منهما قد وصل الى درجة
 تمكنه من البحث الدائب لتسمية الذكاء •
 وفى العالم الحديث ، بصفة عامة ، نجد ان الفرصة هى مسألة
 فرصة يتيحها الآباء •

فالفتية الذين وجدوا فى وضع اجتماعى معين يجدون انفسهم
 ينتقلون من المدرسة الثانوية الى الجامعة • والفتية الذين يشتغل
 آباؤهم بالاعمال اليدوية مصيرهم فى معظم الحالات الى العمل
 اليدوى ايضا • وليس هناك ما يدعو الى الاقلال من شأن العمل
 اليدوى أو قبسته ، ولكن هناك من الاسباب الوجهة ما يدعو
 الى دراسة مدى كفاية نظام اجتماعى لا يتيح افضل تدريب ممكن
 لأولئك الذين لديهم صفات يمكنهم بها أن يفيدوا المجتمع بعد
 أن تصقل بهذا التدريب • ونحن لا نريد — ولا يمكننا — ان
 نطيل فترة التعليم الى حد يزيد على ما هو مناسب •

ولكن لم تستطع اية دولة ان تجعل الاحوال القائمة كافية
 بدرجة معقولة الا بعد ان اطالت فترة التعليم الى حد الكفاية ،
 وذلك حتى نضمن أولا : أن يعرف المواطن كيف يستخدم عقله،
 وثانيا : حتى يتاح لأولئك الذين لديهم مقدرة خاصة ان يمنحوا
 فرصة مواصلة التدريب حتى لا تضيع المواهب هباء •

ولا يمكن لاحد ان ينكر ان اضاءة هذه المواهب تحدث
 بتوافر هائل • وأى باحث يدرس نتائج تعليم البالغين فى أوروبا

لا بد ان يدرك مدى المواهب التى تهمل الى سن متأخرة حتى تصبح عديمة الفائدة . وان التضحيات التى يبذلها احد العمال اليدويين عندما يريد ان يوفر لابنائهم التعليم ، هى تضحيات ليس لنا الحق فى أن نطالبه بها — فتدريب فتى ما يقوم على اعتقاد الآخرين فى حياة مليئة بالاعمال المتواصلة ، أما الظروف التى يعرف اولئك الذين يقومون بالعمل الذهني انها جوهرية لانجاز هذا العمل فان الغالبية العظمى من السكان محرومون منها . ولما كانت الرعوية بوجه عام تتطلب استخدام الذكاء المدرب ، فمن الواضح ان اقلية من المجتمع هم الذين يتمتعون بها .

وتتلخص مهمتنا ، لهذا السبب ، فى أن نضمن مثل هذا التعليم للجميع ، وان نجعل من كل مهنة ، مهما كانت متواضعة ، مهنة لا تمنع من يعمل فيها من أن يعيش حياة تتسم بالذكاء ، ومن المؤكد ان هذا يعنى اطالة الفترة التى يكون من المستحيل فيها على الانسان أن يكسب قوته . ومعناها أيضا انه حتى بعد بدء فترة كسب القوت فان هناك فرصا كاملة لتكريس وقت الفراغ للأغراض الفكرية ، وهى تعنى ، ثالثا أن اولئك الذين يكرسون انفسهم لمهنة التدريس انما يمثلون افضل العقول العاملة — فى المجتمع — والمدرس فى الدولة الحديثة عليه مسئولية اعظم بكثير من مسئولية اى مواطن آخر ؟ وما لم يقم ، بالتدريس بكامل

عقله وقلبه فانه لا يستطيع ان يطلق القوى التى يتجكم فيها
التعليم .

وهذا كله لا ينكر احتمال ان تكون الملكات الذهنية موروثه،
وانه عندما تتساوى جميع الامور ، فان الاولاد الذين يكون
آباؤهم قادرين سيكونون اقدر من الاولاد الذين لهم آباء من
أوساط الناس . ولكن هذا ينكر التعادل بين المقدرة والوضع
المادى وهو من خصائص الدولة الحديثة . ولا يمكن لزعيم من
زعماء نقابات العمال العاديين أن يلحق ابنائه بالجامعة ، ولكن
مقدرة زعيم نقابة عمالية قد لا تكون أقل من مقدرة صاحب
مصرف عادى او اسقف عادى . فمالم يكن انعدام المساواة فى
نظامنا راجعا الى اسباب طبيعية ، فلا بد من ايجاد حل لذلك .
ولا يمكننا ان نأمل فى الكشف عن وجود القدرة مالم يساهم
نظامنا فى هذا الكشف . وقد يفعل هذا النظام فى حالة الاغنياء،
ولكن من المؤكد انه لا يفعله فى حالة الفقراء . ويجب أن نتذكر
أن الطبيعة هامة جدا ، ولكنها تحتاج الى تهذيب كاف حتى تقوم
بوظيفتها على الوجه المرضى . وانعدام المساواة الحاضر لا يمكن
ان يرجع الى المبدأ . ولهذا كان علينا ان نجدد معالم نظام يقيم
عدم المساواة التى تتعرف بها على احتياجات المجتمع . وعدم
المساواة يرجع الان فى معظمه الى ما لنظام الامتلاك من اثر على
بناء الدولة .

غير أن نظام الامتلاك لا يصور القدرة على خدمة المجتمع بل يصور القدرة على نيل الطاقة الاقتصادية دون الاهتمام بنوع الرغبات المطلوبة .

ولهذا فإن النص على الفرصة الكافية هو شرط اساسي للمساواة ، وهو قائم على التدريب الذي تقدمه للمواطنين ، لان القدرة التي لها اعتبار في المجتمع هي القدرة على الانتفاع بالمعرفة، والتفريق في التعليم ينتج عنه تفريق في القدرة على استخدام هذه المقدرة .

وأنا لا ادعو الى المساواة في الوظيفة . بل أدعو فقط الى الحقيقة الواضحة : وهي أن الانسان بدون تعليم لا يكون في وضع يمكنه من ان يعرف كيف يحقق افضل ذاتيته ، ولهذا فان هدف المجتمع بالنسبة اليه يكون منذ البداية هدفا فاشلا . وعندما يصل الناس الى الوضع الذي يمكنهم فيه ان يعرفوا حقيقة انفسهم يصبح النفع الذي يجنونه من الفرص التي امامهم خاضعا لمبادئ تكون المساواة احداها .

ولكن اذا اتفقنا على ما قلته من قبل من أن الدولة الديمقراطية تنظر الى أعضائها على أساس أن لهم الحق في السعادة على قدم المساواة ، ينتج عن ذلك ان الاختلافات الموجودة لا يجب ان تكون اختلافات غير منطقية .

فالتمييز في الثروة او المكانة يجب ان يكون تمييزا يمكن أن

يحصل عليه جميع الناس ، ويجب ان تتطلبه الرفاهية المشتركة .
 فاذا سمحت الدولة بوجود ارسقراطية وراثية ، فيجب ان يكون
 ذلك لانها قادرة على اثبات ان الارستقراطية الوراثة تضاعف
 الفرص امام كل انسان لتحقيق افضل ذاتيته . واذا كان لدينا
 نظام اقتصادى يسير فيه ترف القلة جنبا الى جنب مع شقاء الكثرة،
 فلا بد أن يكون ذلك لان الرفاهية المشتركة تتطلب هذا الترف .
 وفى هذه الحالة يدلنا التاريخ على خطأ هذا الافتراض ،
 فالارستقراطية الوراثة لابد ان عاجلا أو آجلا من ان تستخدم
 سلطتها السياسية فى غير المنفعة العامة ، مالم تصبح مجرد ذكرى
 شاحبة كما حدث فى فرنسا .

فالدولة المقسمة الى عدد صغير من الاغنياء وعدد كبير من
 الفقراء لابد أن تتحول الى حكومة يستغلها الاغنياء لحماية
 النعم والملذات التى تتيحها لهم ممتلكاتهم . وينتج عن هذا
 أن عدم المساواة فى أى نظام للمجتمع يكون له ما يبرره على اساس
 ان مستوى الخدمات التى يتيحها هذا النظام مرتفع الى حد كبير،
 ومن الواضح انه لابد من تمتع «الجنرال» بسلطات تفوق تلك
 السلطات التى يتمتع بها الجندى البسيط ، ومن اجل هذا يحتل
 ان تتحقق اهداف الجيش بصورة اقوى . ومن الواضح ايضا
 ان رجل الدولة الذى يشغل منصبا من المناصب يجب أن يجزل له
 العطاء بحيث لا يقع فريسة للهموم التى تخلفها المادة ، وقد يقتضى

هذا وضعه في مرتبة مادية عالية تفوق مرتبة صانع الاحذية او البائع في المتجر . وفي كل حالة من الحالات السابقة نلمس مقاييس الاختلاف على ضوء الاحوال الاجتماعية ، وتخضع هذه المقاييس لمبادئ منطقية ، وهى ثلاث ظروف الوظائف كما تحتاج الى بيئة هذه الوظائف .

ان هذا الرأى يعترف (بطريقة نظرية على الاقل) بمبدأ سهل بسيط ينطبق على نظام الهيئات والمؤسسات . ان الواجب يقتضى منا ان نلبى مطالب الجميع العاجلة قبل ان نلبى المطالب الخاصة للاقلية . ونحن لا نستطيع ان نعترف بوجود فروق فى الاوضاع الاجتماعية او الاقتصادية الا بعد ان يصل المجتمع بأكمله الى ادنى مستوى للحضارة يلتقى عنده بجميع افراده . ويتحتم ان يسمح لى هذا المستوى الحضارى بتحقيق ما لشخصيتى من دلالات ومعان . . فاذا ما ارتفعت عن هذا المستوى الذى يشترك فيه الجميع ، فلا بد ان تكون الامتيازات تتطلبها الوظيفة التى اقوم بها فى المجتمع . ويجب ان تكون المزايا التى أتمتع بها ثمرة الجهود التى ابذلها بنفسى ، واذ ذاك تصبح هذه المزايا بمثابة المكافأة التى اناها فى مقابل خدماتى ، ولا يصح ان اتمتع بهذه المزايا فى مقابل خدمات يقوم بها شخص آخر . وليس لاحد الحق فى شغل منزل يتكون من عشرين غرفة الا بعد ان تكفل المأوى لجميع الاهالى بل لا يصح ان يشغل فرد هذا المنزل الذى يتألف من

عشرين غرفة لمجرد ان والده كان من رجال الصناعة أو أنه كان داعية كبيرا • ان الاشياء التى أستحقها هى تلك الحقوق التى يجب أن أتمتع بها لكى أكون مواطنا يعيش فى المجتمع كما انها تتمثل ايضا فى المزايا المتفاوتة التى يسمح بها المجتمع لقاء العمل الذى اقوم به •

واذا ما صح هذا كله وجدنا ان مشكلة المساواة هى مشكلة نسب ومقاييس وهناك ذلك المظهر الذى يقتضى منا ان تتيح للجميع — دون تمييز — ضروريات الحياة التى تعتبر الحياة بدونها شيئا لا طعم له ولا معنى • ويجب أن يأكل الجميع ، ويشربوا ويجدوا المأوى الذى يلوذون به • غير ان هذه الاحتياجات بدورها تختلف تبعا لاختلاف العمل الذى يؤديه كل فرد • ان احتياجاتى تتمثل فى مطالبتي بتحقيق انسجام فى الدوافع والبواعث • ان الانسجام الذى انشده حين اكون عاملا فى منجم من المناجم يختلف عن ذلك الانسجام الذى أسعى اليه فيما لو كنت طبيبا جراحا • ولكن لا يصح ان يحقق النظام القائم مطالب الطبيب والجراح على حساب مطالب عامل المنجم • ان احتياجاتى العاجلة ليست اقل أهمية من احتياجات اى فرد آخر ، ولا بد من اشباع الاحتياجات المختلفة على قدم المساواة • فاذا ما أشبعنا الاحتياجات الماسة العاجلة صارت الاحتياجات الاخرى امرا ثانويا يتعلق بمدى ما يبذله الفرد من جهد فى عمله ليفيد المجتمع بأكمله •

و في مثل هذه الظروف نجد أن مشكلة النسب والمقاييس هي مشكلة اقتصادية قبل كل شيء . وهذه المشكلة تنحصر في الوسائل التي نستخدمها لنحدد مطالب كل مواطن على ضوء نصيبه في المجتمع ، كما أنها تنحصر أيضا في الظروف التي تصاحب تطبيق هذه الوسائل . ولقد عرضت من قبل حلول معروفة لهذه المشكلة . فلقد قيل لنا أن الاستجابة للمطالب يجب أن تتاح طبقا للاحتياجات ، أو طبقا للعمل الذي يؤديه المواطن ، وأصر البعض على أن تشابه الاستجابات هو الشيء الملائم فقط . وأبعد هذه الحلول عن ارضائي هو ذلك الحل الذي يكافئ في مقابل الخدمات التي اقدمها للمجتمع . ذلك لانه من العسير ان تقيس مستوى الخدمات المبذولة بمقياس دقيق صائب . فنحن لانستطيع أن نقيس بدقة مدى اهمية نيوتن او ليستر او شكسبير او روبرت اوين بالنسبة لمواطنيهم . ونحن لا نستطيع أن نقيس الخدمات التي يؤديها صاحب البنك لنقارن بينها وبين الخدمات التي يقدمها الرجل الذي يبنى المنازل بالطوب . وغالبا ما نعجز عن قياس مدى الحقيقة في أمر من الامور كما حدث بالنسبة لجاليليو . وقد نستطيع ان نقول ايضا ان الحلول الشيوعية ليست بالحلول الملائمة . فليس هناك تشابه تام بين احتياجات المواطنين وليس هناك تشابه ايضا بين مقدار الخدمات التي يؤديها كل مواطن حتى نستطيع ان نضعهم على قدم المساواة عند منحهم الجزاء المكافئ

والمبدأ الشيوعى مبدأ ملائم فقط بالنسبة للاحتياجات الانسانية الضرورية العاجلة ، غير انه يقف عند هذه النقطة ولا يستطيع ان يتعداها ، وهو ملائم ايضا طالما ان تطبيقه يجعل الذين أشبعت احتياجاتهم يبدون جهدا واعيا لتقديم خدمات مدنية للمجتمع . ونظرا لان القيام بالخدمات المدنية يتطلب اختلافا في نوع الوظائف - فمن الواضح اذن ان الاختلافات التى يتعرض لها الافراد - بعد اشباع احتياجاتهم الاولى - هى اختلافات يتطلبها نوع العمل الذى يقومون به ، وهذا الاختلاف تفرضه المنافع التى يجنيها المجتمع .

ولكن .. قد يقال ان هذا الرأى يفترض توافر الكفاية المادية غير اننا نعرف ان طاقة الافراد الانتاجية لا تكفى احتياجاتهم . والاجراء الذى يجب علينا ان نقوم به فى الواقع ان تتيح المجال أمام الكفايات حتى تكتسب هذه الكفايات استجابة لاحتياجاتها ونفتح الباب للمتفوقين ليحوزوا قصب السبق . ان المعنى الذى يتضمنه هذا الاتجاه ابعد ما يكون عن البساطة والسهولة واذا ما كان وجود الدولة يقتضى منها ان تعمل للصالح العام فان «الكفاية» هنا تعنى القدرة على المساهمة فى تعزيز الصالح العام . وليس من المؤكد على الاطلاق ان المواهب فى مجتمع كمجتمعنا ستحقق فى النهاية فائدة للمجتمع . يجب ان تتحقق الكفايات على ضوء المبادئ الرئيسية . ويجب ان نستنهضها لتحقيق الهدف

الذى ترنو اليه ابصار مؤسساتنا • ونظرا لان هذا الهدف يتمثل في تحقيق السعادة لكل فرد يتحتم علينا في حالة الضيق المادى ان نشترك جميعا في البأساء • ليس لى الحق في تناول الكعكة اذا ما اضطر جارى من جراء هذا الحق المتاح لى الى العيش بدون خبز • وأى نظام اجتماعى ينكر هذا المبدأ ويهمل المساواة ، انما يتجاهل كل هذه الاشياء التى تجعل لشخصيات الرجال معنى •

من أجل هذا نجد ان المساواة تتطلب اشباع الاحتياجات الاساسية بطريقة عادلة وتحقيق هذه الاحتياجات الى درجة الكفاية • وهذا ما نعينه حين نتحدث عن العدالة • اننا نكفل لكل رجل حقه ونصيبه بان تتيح له الاشياء التى تجعل منه رجلا • ونحن بهذا الاجراء انما نحمى المستضعفين ونخفف من غلواء الاقوياء • ونحن نتصرف هكذا لان الصالح العام يتضمن صالح الضعفاء الى جانب تحقيقه صالح الاقوياء • ولو سلمنا (كما يحذر بنا ان نسلم) بان هذا يتطلب من المجتمع ان يعطى هؤلاء الذين يتعشرون وراء طلائعه وجدنا ان طابع الدولة يتوقف على اهتمامها بحياة هؤلاء الذين يتعشرون ونظرتها الى هذه الحياة باعتبارها شيئا يستحق البقاء ولو تصرفت الدولة على عكس هذا لا أثبتت بذلك انها تنظر الى مواطنيها باعتبارهم آلات لا نفوسا حية وانها تنكر على شخصياتهم ان تكون لها مطالب وانها تضع

هيئاتها في وضع يجعلها تعادى طائفة من الناس • ان هذا التحيز امر غير مرغوب فيه اذا ما اردنا ان يحقق هؤلاء الناس انسجاما في دوافعهم وبواعثهم التي تتطلع الى السعادة • وهذا التحيز انما يستغل خدمات الافراد لا لصالحهم الخاص وانما لصالح الآخرين وهذه هي العبودية الحققة •

ولن نستطيع أن نرد على هذا الرأي اذا ما قلنا انه يخضع التنظيم الاجتماعي لمبدأ لم تثبت بعد فاعليته في مدى التاريخ • ويرجع تدهور النظم القديمة الى جمودها وعدم فاعليتها • لقد شهد الناس مؤسسات تتلاشى وتضحل ، او تعاونوا هم انفسهم على تدمير هذه المؤسسات لا لشيء الا لانهم اكتشفوا ان هذه الهيئات لا تستجيب لتلك الدوافع التي تجعل من هؤلاء الناس رجالا • اتنا لا نسعى وراء اجبار المواطنين باكملهم على كسب استجابات متساوية من الحياة • اتنا نسعى وراء المساواة الى الدرجة التي تصر فيها الحقائق على وجوب تحقيق هذه المساواة • اتنا نريد الا يجوع البعض في صمت في الوقت الذي يتمتع فيه الآخرون بالرخاء كما تنادى بان اتاحة المعرفة للبعض وحرمان الآخرين من خيرها معناه ان هؤلاء الآخرين محرومون من اهداف الدولة • ولن يؤثر مبدأ — غير هذا المبدأ العامل — على الاهداف التي ترنو اليها الدولة • ذلك لاتنا اذا ما فتحنا الطريق امام الامتيازات في ميدان تشابه فيه الاحتياجات فان

الدولة ستستغل كل سلاح في ايديها لمضاعفة فرص التمتع بالميزايا الخاصة • ان تاريخ الامتيازات ليس تاريخا للتنازل الذى يتم عن طيب خاطر فى سبيل الصالح العام للمجتمع وانما هو تاريخ تلك الفكرة التى تريد أن تحقق الرفاهية للقلة التى تنتهر الفرصة • ائنا لن نستطيع ان نجعل مجتمعنا يحقق ذاتية افراده مالم تكن المساواة اساسا تستند اليه مؤسساتنا ومالم تكن الاختلافات شيئا تقتضيه ضرورات الوظائف الاجتماعية •

وسأناقش فيما بعد تلك المبادئ التى نستطيع ان ننظم الاختلافات بمقتضاها وهنا يضطرنا الامر الى تأكيد بعض الشروط التى تكفل صيانة الاساس الذى تستند اليه المساواة • والشرط الاول يتمثل فى وجود مساواة تقريبية فى مسألة الثروات • ولست أعنى من وراء هذا المطالبة بالغاء الفروق بين الاجور المتفاوتة التى تدفع لقاء الجهد المبذول • وانما اعنى القضاء على تلك الفوارق التى تجعل البعض — فى مقابل ما يتلقاه من أجر — يفرض نفوذا جامحا على كيان الهيئات الاجتماعية •

ان هذا النفوذ الذى يفتقر الى تعادل يخيم على عصرنا الحاضر، فى كل مجتمع من المجتمعات تقابل اناسا لا يعتمد نفوذهم على كيانهم الشخصى او على الجهد الذى يبذلونه وانما يعتمد نفوذهم على ما يمتلكونه • وليس لهم الفضل فى هذا النفوذ الذى يفرضونه وانما يرجع الفضل الى امتلاكهم للثروات انهم يتصرفون

عن طريق الامتلاك • وهم يجبرون الآخرين على العمل الذى يخضع لارادات خاصة لا تتعلق — بالضرورة — بالصالح العام للمجتمع • وفى استطاعتهم ان يوجهوا مجرى الانتاج الى مسالك تخدم تبيذيرهم • وفى استطاعتهم ايضا ان يسيطروا على مصادر المعلومات ومن ثم يدفعون الهيئات السياسية الى خدمة اغراضهم • وفى مقدورهم ان يجعلوا طاقة المجتمع الاقتصادية تخضع لاغراض تدمر رفاهية هؤلاء الذين لا يملكون شيئا يبيعونه غير قدرتهم على الكدح • ان رغبة ملوك الحديد فى فرنسا فى السيطرة على صناعات اوربا الثقيلة قد تورد الجيل الذى يليهم — على سبيل المثال — موارد التهلكة واذ ذاك يستشهد هذا الجيل فى ميدان المعركة • وحيشا وجدنا فوارق شاسعة فى الحظوظ وجدنا ايضا فوارق فى المعاملة • اتنا لا نستطيع ان نضمن اهتمام الناس على قدم المساواة بما تتمخض عنه الاحداث السياسية من نتائج الا اذا كف الافراد عن التحكم فى مجريات الامور ، لا لشيء الا لانهم يتمتعون ببعض الممتلكات • اتنى أتحدث بصورة عامة لاؤكد ان وجود فوارق شاسعة فى الثروات يجعل الوصول الى الحرية امرا مستحيلا ، كما أن هذه الفوارق تدل على أن الذين حرموا من الحظوظ سيتعرضون لما تمليه الظروف المادية والفكرية من ضغط • كما أن مصالحهم ستتعرض للعبث نتيجة للسيطرة التى تخضع لها أجهزة الحكومة • واكبر مثال على هذه السيطرة ذلك

النفوذ الكبير الذى كانت تتمتع به الشركات الامريكية وهو نفوذ اتاح لها التحكم فى النظام التشريعى . وليس أقل من هذا ضررا ذلك الضغط الذى يتعرض له المحيط الفكرى . ففى مقدور هذه الفوارق التى اشرنا اليها ان تسيطر على النظام التعليمى لتجعله خاضعا لاغراضها . كما انها تستطيع - عن طريق الهبات التى تمنحها - ان تؤثر على العامل المدم الذى يشتغل بذهنه كى تجمله يخدم اهداف الذين يتمتعون بالامتيازات . ونظرا لان الهيئات التشريعية ستختار رجالها من بين المأجورين المدافعين عنها فان القرارات القانونية ستعكس الى حد كبير الدروس التى تعلمها هؤلاء المدافعون بل وستقدم الكنائس مواعظ يشوبها اعتماد هذه الكنائس على تأييد الاغنياء .

ولهذا فان المساواة السياسية لا تكون مساواة حقيقية الا اذا صحبتها مساواة اقتصادية . والا فان السلطة السياسية لابد ان تعتمد على السلطة الاقتصادية . والاعتراف بهذا الاعتماد انما يرجع فى معظمه الى شرح التطور التاريخى وهو فى قدم ظهور السياسة العلمية .

ولقد اشار ارسطو الى الموازنة بين الديمقراطية وحكم الفقراء وبين حكم الاغنياء . وان النضال لعلاج التفاوت الاقتصادى هو مفتاح اسرار احداث التاريخ الرومانى وهو اصل سخط المزارعين فى انجلترا وهو سبب مواعظ جون جوبال واليوتويا التى كتبها

توماس مور وجزر المحيط التي كتبها هارنجتون • ويعتبر اقدم تاريخ للاشتراكية ذلك الرأى القائل بان تركيز الممتلكات - غير القوى العاملة - فى ايد قليلة تكون له نتائج وخيمة تحقيق بهدف الدولة • وهذا الرأى هو الذى جعله ماركس فى « البيان الشيوعى » اساسا لاضخم فلسفة سياسية فى العالم الحديث •

لانه بالرغم من ان التفسير المادى للتاريخ يزيد من تأكيد حلقة واحدة من سلسلة السببية وهى الحلقة التى تتصل اتصالا وثيقا بتجربة الناس العاديين وهى على صواب تام فى اصرارها على أن الدولة لابد لها من ان تسيطر على الملكية والا سيطرت الملكية على الدولة ، فقد كتب ماديسون يقول « ان المصدر الدائم للانشقاق هو المملكيات » • ولكن من الواضح ان اقامة الاختلافات بين الناس على اساس الثروة الاقتصادية معناه القضاء على احتمال وجود مجموعة امم منظمة • فهذا يثير فى الناس عوامل الحسد والخيلاء والكراهية والغرور مما يعوق وحدة المجتمع • كما يؤكد المنافسة القائمة على انفصال الناس بدلا من المنافسة القائمة على المصلحة المشتركة • ولكن اذا افترضنا مساواة تقريبية فى الثروة فان وسائلنا فى التنظيم الاجتماعى تمكننا من الاستجابة لاحتياجات الناس على أساس جوهر هذه الاحتياجات ونحن نلتزم القيام بهذا بعد ان نسلم بمنطق الانتخاب العام • لان جعل الهيمنة على السلطة السياسية مقتصرًا على جماهير الناس معناه

التسليم بان هيئات الدولة يجب أن تعمل على الاستجابة لاحتياجاتهم • وهذه الاحتياجات - ان كان لابد من اثنائها - تتطلب بسط النفوذ على السلطات بحيث يتحقق توازن معقول في بلوغ نتائجها على جميع افراد المجتمع • وهذا معناه أن من واجبي ان اكيف رغباتي بحيث تتمشى مع رفاهية المجتمع •

ولكن المساواة في القوة الاقتصادية لا تقتصر على المساواة التقريبية في الثروة بل معناها ان السلطات التي تتولى هذه القوة الاقتصادية يجب أن تخضع لقواعد الحكم الديمقراطي فتلغى الارادة غير المقيدة وغير المسئولة في العالم الصناعي • ويتضمن هذا اصدار القرارات على مبادئ يمكن توضيحها وعلاقة هذه المبادئ بالخدمة التي تحاول كل صناعة ان تؤديها • فسلطة الطبيب الذي يأمر بعزل منزل موبوء سلطة مفهومة فهو يربط سلطاته بمسألة المحافظة على الصحة العامة • غير أن سلطة احد الموظفين لا تكون مفهومة الا على اساس حوافز المصلحة الذاتية، فمطالبه لا يمكن معرفتها وهي تتصل بصلاحيته للمنصب الذي يتولاه • وهي لا ترتبط برفاهية زملائه • فالعامل الذي يرفض أن يزور لصالح صاحب العمل قد يتعرض للفصل • وقد يعاقب اذا رفض ان يزور الحسابات حتى اذا كان ذلك التزوير يضر بالدخل العام الذي يشارك فيه هو نفسه • فهناك اختلاف هائل بين السلطة التي تنمو بشكل طبيعي من وظائف تتعلق بالصالح

العام ، وبين السلطة الناتجة عن ارادة خاصة غير مسئولة ووجود هذه السلطة الاخيرة له تأثير سىء على المساواة . فهي تسمم العلاقات الصناعية وهى تجعل السيد والخدام فى وضع من ينتظر نشوب الحرب . وهذه السلطة لا يمكن احتمالها عندما تكون الوظيفة من بين تلك الوظائف التى يعتبر استمرار العمل فيها امرا جوهريا لحياة المجتمع .

فمن غير المتصور ان تترك بعض الصناعات مثل الفحم والطاقة الكهربائية والنقل والبنوك لمخاطر المشاريع الخاصة كما انه من غير المتصور ان يترك جيش الدولة فى ايدى جماعة معينة . فهذه الاشياء لابد ان تخضع لقواعد مشددة كتلك التى يخضع لها الطب وذلك لاهميتها الحيوية لحياة الامة وليس معنى هذا ان تقوم الحكومة بالادارة المباشرة . بل معناه تنظيم دساتير خاصة بالصناعات الجوهريّة .

وسأناقش فيما بعد أشكال هذه الدساتير واريد أن أوكد هنا ان الحرية تتطلب ان تقوم العلاقة بين العاملين فى الصناعات على ارادات لا تتأثر بقرارات تعتبر غير ذات مغزى ، وليس معنى هذا ان جميع الارادات يجب ان توزن بشكل متساو ، فسن الواضح ان جميع الناس ليس لهم الحق فى اصدار الاوامر بالتساوى ، ولكن هذا يتضمن ان الذين يمارسون السلطة يمكن ان يستدعوا لتقديم الحساب عن الاوامر التى اصدروها كما

يحدث للوزراء والمسؤولين في نقابات العمال • فحريتي لا تكون مقيدة اذا كان لدى شعور بانى استطيع أن أصل الى مصدر السلطة • ويشعر اعضاء نقابات العمال بانهم احرار لان الذين يحكمونهم رجال منهم ومسؤولون امامهم ولا يمكن ان يحدث هذا عندما تكون السلطة غير خاضعة لدايير كما فى الصناعات الحديثة فانتفاء المساواة فى الوضع الاجتماعى والقوة الناتجة عن هذا الوضع لا ترتبطان بالمصالح الشخصية ، فالعامل يتورط فى صناعات تتحكم فيها القلة فلا يعترف له بالقيم الروحية • ويتورط مدرّس الجامعة والطبيب والمحامى فى هيئات تسيطر عليها القلة ولكن فيها مساواة لان هذه الهيئات أقيمت على أساس التعاون • ويشعر اعضاءؤها بأنهم يساهمون فى تحديد حياتهم العاملة • ونحن لا نستطيع ان نكفل مستويات مهنية فى الصناعة ما لم يوجد فيها متسع للمبادئ التى تهدم الاوتوقراطية الخرقاء المستشرية حالياً •

- ٣ -

الى الآن وانا اناقش مفهوم الحرية والمساواة كما لو كانتا
 شيان مشاكل قابلة للحل داخل حدود دولة واحدة . ولكن
 الحقيقة أن المشاكل تتعدى الحدود الاقليمية . فالتعاون الدولي
 كما قلت من قبل قد واصل تقدمه الى مرحلة يجب علينا ازاءها
 أن نضع تشريعات للمدينة ككل لا يتجزأ ولهذا كان علينا - فيما
 يختص بالامور التي تهمل العالم - أن نطبق اساليب تؤثر في
 الباتو بافريقيا وفي اهالى الملايو بالمحيط الهادى كما تؤثر على
 الانجليز والفرنسيين . فما هو معنى الحرية والمساواة مع وجود
 هذا التشابك ؟ ان الهولندى فى جاوة يجد حريته فى تطبيق
 سلطاته جميعا على عمل يجمع منه ثروة ويقوم على اكتاف العمال
 من اهالى البلاد . واليابانيون يقصدون بالحرية ذلك المجهود
 المتقطع الذى يأتى اليهم بالطعام الذى يحتاجون اليه ويتيح لهم
 الاستلقاء والتمتع بدفء الشمس فكيف يحدث التوفيق بين
 الرغبات المختلفة ؟ كيف تتأكد مثلا من المساواة فى المعاملة بين
 السود والبيض فى افريقيا الاستوائية مع وجود قوة غير متساوية ؟
 كيف نضمن فى مؤتمر للدول الاوروبية ان تعتبر مصالح سويسرا
 متساوية مع مصالح إنجلترا او روسيا أو فرنسا ؟ لقد كانت

الطريقة المتبعة حتى صلح فرساي هي افتراض المساواة بين الدول امام القانون الدولي وترك كل دولة حرة تكتشف خلاصها بآية طريقة تروق لها على ان يبقى استخدام القوة - في الاطار الخلفى كعقاب من المحتمل جدا ان يضمن الحل النهائى •

ولكن من الواضح ان نيكاراچيا مثلا او الولايات المتحدة أو فنزويلا او انجلترا لا يمكن ان تساوم بشروط متساوية في الامور الحيوية • حتى القانون لا يمكن أن يساوى بين دولة صغرى ودولة عظمى •

والاحتمال الوحيد الذى يتسنى به تحقيق المساواة فى الاعتبار بين جميع الدول وتبعاً لذلك تحقيق الحرية يتوقف على امرين • فهو يتوقف اولاً على تحريم الحرب • فمفهوم الحرية يخلو من المعنى ما دامت الدولة حرة فى فرض الحلول التى تروق لها على جاراتها من الدول • ولكن تحريم الحرب يتوقف بدوره على انشاء هيئات دولية قادرة على تعبئة العالم ضد اية دولة محاربة • ولا يكون ذلك الا نتيجة لاقامة الدليل على انه يمكن انشاء هيئات دولية تبحث المشاكل المؤدية الى الحرب وتحلها بما يتفق مع العقل • وانا اعتقد ان هذه الهيئات لا يمكن ان توجد على اساس المساواة بين الدول فى التصويت • اذ يصبح من العسير ان تكون أية عصابة للامم ذات فعالية اذا اخذت بهذه الفكرة الخرافية فالحل يكمن فى اختيار موضوعات الهيمنة الدولية وان نوجد لها

طريقة للتشيل القائم على النسب • فقد يظهر مثلا الرأى القائل بان الانجليز وحدهم يمكنهم اختيار رئيس وزراء انجلترا ولكن حجم الاسطول البريطانى امر يتحدد بناء على اعتبارات دولية ويجوز ان تختار اللغات الاجنبية التى تدرس فى مدارسها ولكن طابع قروضها الاجنبية يجب ان يتحدد بعد موافقة دولية • فكل دولة سيكون لها الحق فى المساومة وفى النقد وفى الاعتراض ولكن عندما يصدر قرار ضدها يجب ان تكون مجبرة على اطاعته • وبهذا يصبح معنى المساواة كما يلى :

(١) ان طريقة المناقشة تعنى عناية كبرى بالحقائق التى تعرضها كل دولة •

(٢) تستبعد مسألة استخدام القوة استبعادا نهائيا •

وحينئذ سيكون معنى الحرية أن لكل دولة الحق — خارج حدود الاشراف الدولى — فى تصرف شئونها الخاصة كما يترأى لها وكما ان الفرد لا يستطيع ان يجد حريته خارج نطاق قوانين مجتمعه الخاصة نجد ان الدولة لن تحقق الحرية الا اذا رجحت بتقييد سيادتها عن طريق الارادة الناجمة عن قرارات مشتركة لمجتمع من الدول •

ولسنا فى حاجة الى تأكيد تلك الحقيقة التى توحى بان هذا النهج من التسوية المنطقية المعقولة بطيء فى نموه • غير ان الذى

يهينى فى هذه اللحظة هو ان اؤكد ان الحل يكمن فى نظرنا الى العالم باعتباره دولة فدرالية لا يتساوى اعضاؤها من حيث حقهم فى التصويت وأن المشكلة على ما يتراءى لى تنحصر فى البدء بعهد جديد من الاستقصاء واصدار الحكم والسعى نحو ايجاد هيئات ملائمة كفيلة بالنظر فى سلسلة المسائل التى يجب على هذه الدولة الفدرالية النظر فيها ، فاذا ما حدث أن رضخت احدى الدول لقرار صادر ضدها فانتا بهذا نكون قد بدأنا نسير فى ذلك الطريق الذى يؤدى بنا الى هذا العهد الجديد الذى اشرت اليه آنفا . واذا ما قامت هيئة دولية بالنظر فى قضية على جانب كبير من الاهمية — كمسألة حماية الاجناس المستوطنة فى البلاد — وتناولت هذا الموضوع بكفاءة فانتا نكون بهذا قد نجحنا فى بث الابان بوجود هذا العهد الجديد . وحينئذ سنفهم الحرية على أساس انها تتمثل فى قيام الدولة بتقرير مصيرها فيما يتعلق بامورها الخاصة بها فقط وسيكون معنى الحرية خارج هذا المجال ان تتاح الحرية لعرض قضية من القضايا فى الوقت الذى تحرم فيه الدول من التمتع بحق اشعال شرارة الحرب وستعنى المساواة مثلا بمسألة من له الحق فى المواد الاولية الموجودة فى احدى البلاد على اساس تحرى قياس الاحتياجات قياسا احصائيا بالنسبة لمجموعة من المشاكل ، وبالنسبة لمشاكل أخرى ستمثل المساواة فى تحقيق الامان والحماية عن طريق وجود

بعض الدول في المنظمة الدولية - ممن يشترك اعضاؤها في وضع القرارات .

وكلما تمادينا في عرض هذه المسائل على الهيئات الدولية وجدنا أن في الامكان معالجتها على هذا النحو . لقد كان من الواضح ان مسئولية الصرب بالنسبة لمذابح سراجيفسو كان موضوعا يمكن مناقشته والتحقيق فيه . ان الاجراء الذي اقدمت عليه النمسا لم يغير من واقع الحقائق شيئا ولقد استخدمت نفوذها وهيبتها لتحول دون اصدار حكم ما . ولو قد تم التحقيق ووجد ان الصرب هي المذنبة لفرضت العقوبة بطريقة تحقق المساواة وتؤكددها ، لان الدولتين في هذه الحالة ستلتزمان - بالرغم من تفاوتهما في القوة والنفوذ - بقرارات هيئة خارجية لا ترتبط بهما . ولو كانت الصرب بريئة لكانت الحرب العالمية (تلك الحرب التي دمرت النمسا والمجر) ثمنا باهظا يدفع لقاء سوء فهم لمسألة الهيئة .

والذين ينادون بان بعض الخلافات لا يجب ان تخضع لحكم القضاء والعدالة انما يخونون تراث المدنية . انهم يتحدثون بعقلية حقبة تاريخية لم تعد تلائم حقائق العصر الحاضر ، انهم يزعمون ان ادانة الدول اهانة لها ، فكأنهم يؤكدون بذلك ان التحكيم عن طريق المعارك سيحقق العدالة . ومن الخطأ كل الخطأ ان تصرب دولة من الدول على نعمة « الهيئة » لتجاهل

القانون الدولي • ان هية انجلترا لم تتعرض لما يشين حين وافقت على التحكم فيما يتعلق بحادثة «ألاباما» ، ان الذى قلل من هيبتها هي تلك الفوضى الادارية التى سمحت بوقوع هذه الحادثة والدول — شأنها فى ذلك شأن الرجال — لا تدافع عن شرفها بأعلى صوتها الا حين تكون قضيتها قضية مشكوكا فيها • ولو قيل ان هذا بمثابة افراط فى تحكيم العقل بالنسبة لمشكلة يتعذر ازاءها التعقل لكان الرد على ذلك قولى : أن أمامنا طريقتين ، فاما أن نلتزم — عن وعى — جانب التعقل ، واما ان نعانى من الفوضى • ومن المحتمل ان تؤدي — بما لديها من الاسلحة المتاحة — الى تدمير المدنية وجعلها اسطورة تعيش بين حطام اكتشافاتها البائدة • ويختلف الموقف بعض الشيء اذا ما كانت المسألة متعلقة بالشعوب التى تعيش فى ظل الاستعمار ، فليست هناك هيئات تستطيع ان تكفل مناقشة عادلة بين جنس اوروبى وبين البوشمان فى استراليا ، على سبيل المثال • ان المشكلة هنا تنحصر فى اكتشاف مبادئ يمكن فى حالة تطبيقها ان تستخلص الشعوب المتأخرة من الحياة تلك الوسائل التى تكفل لها السعادة التى تشدها ، أضيف الى هذا الفوائد التى سيجنيها هؤلاء لقاء الاكتشافات العلمية • ومن الواضح أن الواجب يحتم علينا ان نلقى الرق ، والتضحية بالبشر ، والحروب القبلية • ويجب ان تتيح لهذه الشعوب المستعبدة قطع الاراضى التى تحتاج اليها • ويجب ان

نحرم اعمال السخرة التى تتم عن طريق الاجبار اللهم الا اذا احتاج الامر الى القيام بأعمال المرافق العامة مثل تعبيد الطرق ويجب أن نستفيد من النظام القبلى ونجعله كفيلا بتحقيق الاهداف التى تلائمه . كما يجب علينا أن نحول دون هذا الزحام الذى يتمثل على سبيل المثال فى احتساء المشروبات الروحية وهو أمر يحطم الروح المعنوية عند الوطنيين ولا يجب أن نسمح بعقد صفقات تجارية بين أحد التجار وبين رجل من المواطنين الا بإشراف المسؤولين الرسميين ، لاسيما اذا ما كانت الصفقات متعلقة بالمواد الخام وأهم من هذا كله أن نعتنى بهؤلاء الذين يدخلون سلك الوظائف الحكومية بهذه البلاد وتزويدهم بهذا النوع من المعرفة الذى لا تثبت صحته الا حين يعززه التاريخ الطبيعى للاجناس البشرية (علم الاثروبولوجيا) فمن العبث مثلا أن نوفد رجلا الى افريقية وهو يجهل المنهج الحق الذى يكفل له نظرة صائبة الى مشاكلها . وهو لن يستطيع أن يحذق هذا المنهج على أيدي الاوروبيين الذين يعيشون فى افريقيا . انه سيتعلمه بصورته الصحيحة عن طريق الوطنيين اذا ما كان قد ألم من قبل بوجهة النظر التى تكفل له عطف المشاكل وفهمها . ومعظم عادات الاهالى فى تلك البلاد تنبثق من اعماق الشعور القبلى ، بالرغم من استهجان الاوروبيين لها . فاذا ما اجبرنا المواطن على اعتناق وجهة نظر معينة لا يستطيع هضمها فاتنا ندمر تلك الاشياء

التي تجعل للحياة طعما في عينيه ، ويؤدي الامر الى قلق
نفساني يحطم سعادته .

ويجب الا تتيح لاية دولة حق السيطرة بصورة كاملة على
الاراضى التي تخضع لانتداب هذه الدولة . يجب أن تكون هناك
منظمة دولية تقدم الدولة المذكورة الحساب امامها فيما يتعلق
بأعمالها في الاراضى الواقعة تحت الانتداب . وكيف نحكم هذه
الاراضى والنتائج التي يتمخض عنها هذا الحكم . وهذا الاجراء
- في نظرى - يتطلب اكثر من مجرد تقديم تقرير ترفعه هذه
الدولة التي تحكم بالانتداب . ان الاجراء الذي أعنيه يرمى الى
ايفاد وزير يتمتع بصفة دولية الى عاصمة البلد الذى يخضع
لانتداب ويقوم هذا الوزير برعاية مصالح الاهالى ومراقبة
الامور تماما كما يرعى السفير الفرنسى مصالح الرعايا الفرنسيين
في لندن . وسيكون له الحق في التفتيش ، ووضع التقارير .
ويستطيع بكلمة منه أن يفند مزاعم الدولة التي تقوم بمهمة
الانتداب . وسيكون في مقدوره ان يؤجل اجراء تم الاتفاق عليه ،
كما سيكون في مقدوره ان يحذر ، وأن يحث . ومن الواضح ان
الامر يقتضى - في بعض الحالات النادرة فقط - أن تكون
جنسيته تابعة للدولة التي تقوم بمهمة الانتداب ولن
نستطيع أن نقضى القضاء المبرم على أحداث الشغب والقتل -
مثل ثورة البند لفارتز الا اذا علمت حكومة جنوب افريقيا - على

سبيل المثال — ان هناك سلطة مستقلة تراقب نشاطها وترفع
تقريرات عن هذا النشاط •

وهذا معناه — بطبيعة الحال — نبذ معانى الحرية والمساواة
بالطريقة التى تفهمها مدنيات الغرب • واذا ما اتجهنا اتجاها
واقعيًا وجدنا ان من الضرورى نبذ هذه المعانى الخاطئة • فتعير
ساكن البلاد الاصلى عن احتياجاته يستحق منا كل رعاية واعتبار،
غير أنه من الامور المعترف بها ان الصراع القائم بين حضارة
الشعوب المتأخرة معناه ان هذه الاحتياجات يجب أن ننظر اليها
نظرة خاصة • وأعتقد أن الرجل الذى ينتمى الى قبيلة الزولو
أو الهوتينتوت سيحقق ما يراه تعبيرًا عن الحياة الكاملة فى ظل
الشروط التى تحميه أكثر مما لو افترضنا ان هذا الرجل يستطيع ان
يتكيف مع نظم الغرب • ان من أخطر الاتجاهات التى نعتبها
ونحن نعالج هذه المشاكل ان نؤمن بما أطلق عليه جراهام والاس
«اثنولوجيا اكستر هول المتفائلة» (اثنولوجيا) : علم اصول
السلالات البشرية او اجناس الامم واصولها ومميزاتها وتفرقها)
ذلك لان هذا الاتجاه يدمر جميع هذه الاشياء التى يحس المواطن
بان لها معنى بالنسبة له ، فهذا الاتجاه يستبعد كل ما من شأنه
أن يجعل لحياة المواطن طعما ووجودا • ان منهج جراهام والاس
يعد هذا المواطن لحياة اخرى ولا يحتمل ان يجد المواطن لهذه
الحياة الجديدة طعما • من أجل هذا كله وجب أن تكون حريره

شيئا يتناسب مع وضعه الخاص • يجب أن تعنى الحرية —
بالنسبة له — كل شيء يستطيع ان يحصل عليه هذا المواطن دون
تخطيط المثل الاعلى الاساسى عند الغرب • وأهم من هذا كله أن
الحرية يجب أن تعنى بالنسبة له حمايته من تطبيق هذا المثل
تطبيقا معوجا •

- ٤ -

ان هذه النظرة لمسألة الحرية والمساواة تعلق أهمية كبرى على امكانيات الحكومة والوسائل التي تنفذ عن طريقها هذه الامكانيات حتى تتحقق الاستجابة لارادات هؤلاء الذين تؤثر عليهم الوسائل السالفة الذكر . اتنى لا اقول ان الاجراءات التشريعية من شأنها تحقيق الحرية والمساواة للافراد . غير أننا اذا عدنا بعض الشروط التي أكدتها هنا ، فلا بد وأن يفضى التشريع الى الابقاء على غالبية الافراد دون تمتعهم بالحرية او المساواة . ونحن اذا اردنا ان نجعل من شخصية الفرد شخصية ابداعية خلاقة فلا بد من تحقيق الشروط التي تكفل الفرص للملكة الابداع . ولن يتحقق هذا الا اذا احس الرجل العادى بان له اهميته ، ولن نستطيع ان نحقق هذا الهدف المنشود اذ لم تكن هناك حرية او مساواة . ومن المحتمل الى حد كبير ان نجد لدينا الوسائل التي تكفل تطور الشخصية اذا ما عشنا في مجتمع انعدمت فيه هذه العوامل التي تؤدي الى النظر الى مصالح الافراد بميزان لا يتوخى المساواة . ان قيام الدولة بفرض المساواة سيعزز الحرية ويحول دون قيام الفرد باجراءات عنيفة تخدم اغراضه الخاصة . اتنى لا اقصد بكلمة «العنف» استخدام العنف المادى بالضرورة ،

«فالعنف» قد يعنى احيانا استغلال الامتيازات لصالح فرد وحرمان فرد آخر من تلك الفرصة التى تتيح له التعبير عن نفسه على أروع صورة •

غير أنه يهمنى ايضا أن تتذكر أن كل ما من شأنه أن يدعم نفوذ الحكومة يُلْذَر بحدوث بعض الاخطار • ان الفرد الذى يعيش فى الدولة الحديثة يشعر بالعجز ازاء الجهاز الادارى الضخم الذى يتحكم فيه • ويبدو أن هذا الجهاز قد امتص الى بؤرته جميع عناصر الابتكار والمبادرة ، كما حرم الفرد من القدرة على الوصول الى القرارات او الاشتراك فى وضعها والاضطلاع بمسئولياتها • ان هذا الامر محفوف بصعوبات جمة • ونحن قد نريح الفرد من سلطان جاره ، غير أننا قد نخضعه لسلطان جماعى ، واذ ذاك لن يكون اسعد حظا • لقد دفع الشعور بهذا الخطر المفكر روسو الى الاصرار على أن الحرية ثمرة من ثمار الدول الصغيرة فقط ، كما جعله يؤمن بأن اثينا الحديثة هى وحدها التى تستطيع أن تحقق الابداع الديموقراطى •

اتنا لا نستطيع ان نطبق هذا الرأى لان طبيعة النظام الاقتصادى تجعل من العسير علينا ان نعود الى نظام دولة المدينة • غير اننا نجد ان مجرد تحقيق المساواة فى الدول الحديثة – بحجمها الراهن – لن يجدى شيئا اذا لم نحقق اعلى مراتب اللامركزية • هذا هو الحل لتلك الفكرة المتناقضة التى كانت تسيطر على

روسو • وهذا الحل يبعد شبح التقييد ، فهو يجعل الافراد ذوى
 العدد الهائل يسكنون فى أيديهم بزمام الحكم الذى يخضعون
 له ، وعن طريق هذا السلطان يتيسر استغلال النفوذ لاطلاق
 الطاقات الابداعية الكامنة فيهم من عقالها • ان القوانين التى
 لا يضعها الافراد بانفسهم هى قوانين جوفاء • ولكن حتى
 يستطيعوا ان يضعوا القوانين لانفسهم ، فلا بد أن يكونوا قد
 تلقوا من العلم ما يتيح لهم ان يقرروا اى القوانين هم فى حاجة
 اليها ، وكيفية تنفيذ هذه القوانين • ولا ريب فى أنهم سيثقون فى
 شخص ما ، ولن يكون للفنان رغبة فى بحث كل عمل يأتيه رجل
 البوليس ولكنهم يجب أن يكونوا على صلة وثيقة بالنظام ، بحيث
 يعرفون انهم يمكنهم ان يثقوا فى أمان ، أو يكون فى استطاعتهم
 أن يضغطوا لتصحيح ما قد يحدث من اساءة استخدام هذه الثقة •
 فالحرية على هذا الاساس ، هى تنظيم مقاومة هذه الاساءة فى
 استخدام الثقة • والضمان الوحيد لتلافى هذا يكمن فى توزيع
 السلطة توزيعا واسعا بحيث يجعل رفض الطاعة مؤكدا وفعالا •
 ولكن أقصى ما تستطيع الحكومة ان تحققه لن يكون ذاقيمة
 مالم تقرر ان اعمالها بالجهود التى يبذلها الافراد فكل واحد منا فيه
 بعض صفات «اثناسيوس» التى تؤكد اننا نبغى لانفسنا الحرية
 الحقيقية ومن المؤكد ان الدولة تقوم على طباع الناس بحيث
 يستطيعون ان يشكلوا الدولة حسب رغباتهم عن طريق التفرغ

الدائم لضروب نشاطها • أما اذا كان الناس غير مباليين أو مهملين، أو اذا قنعوا بالانسحاب من المعركة ، فلا يمكن لاي شيء ان يمنع اساءة استخدام السلطة • وهذا يفسر قول ثورو: «في ظل الحكومة التي تسجن أى شخص بغير عدل ، يكون السجن هو مكان الرجل العادل» • فالناس لابد ان يتعلموا أن اعمال الدولة هي اعمالهم • ويجب أن يتعلموا انهم لن يحققوا العدالة الا بعد الجهود التي يبذلونها في سبيل العدالة • وكل انسان يكون وجوده أمرا جوهريا بالنسبة للدولة اذا كان لديه عقل وارادة • وكل انسان في استطاعته ان يجعل هذه الدولة تستجيب للاشياء التي يحتاجها اذا جعل معرفته بالحياة صالحة لان تكون اساسا لاعمالها • وهو لن يستطيع ان يكون حرا ، الا اذا كان راغبا في أن يكون حرا ، ولن تحكم دولة ما على اساس ذلك المنطق الذي يكفل — وحده — للفرد الحيثية الا عندما يجعل الفرد عقله جزءا من مستلزمات الدولة • ولكن اذا كان الفرد هكذا ، خالق حريته بالاشتراك مع الآخرين — فانه لا يستطيع ان يكرس نفسه لتحقيق هذه الحرية مالم يكن على استعداد لهذا • فلا بد ان يعرف معنى ان يجند نفسه قبل ان يسعى الى المغامرة وليس هذا عملا سهلا في عالم تعوقه التقاليد • ومن غير المحتمل ان توجد دولة مستتيرة مالم تحترم الفردية ، ولكن لن يتحقق احترام الفردية مالم تكن الدولة مستتيرة • وهذه الحلقة المفرغة لا يمكن ان تزول الا بتأكيد

المساواة • فعندما يكون مصدر القوة خارج نطاق الامتلاك ،
 فان السلطة تتوازن على أساس المبدأ الذى يجعل مكانة الفرد
 تقوم على ما يقدمه من خدمات • وهنا يكون على رجال الحكم
 مهمة الارتقاء بالرجل العادى • فالمجتمع الذى يسعى الى حماية
 الامتلاك يحل محل مجتمع يسعى الى حماية التـراث الروحى
 للجنس البشرى • ولا يمكننا ان نؤكد لانفسنا الوصول الى هذا
 التراث ، ولكن على الاقل يمكننا ان نكتشف الطريق المؤدى اليه •

حق الملكية

ملخص

- ١ -

غريزة المحافظة على الذات غريزة متأصلة في الانسان وقد اكتسب الانسان ملكة الاقتناء ليحمى نفسه من الاخطار وهذه الملكة هي اساس جميع المؤسسات الغريبة الآن .

وتنقسم الدول في جميع انحاء العالم الى اولئك الذين تدفعهم غريزة الاقتناء الى امتلاك العقارات التي تعتبر ضمانا لمطالب الغد ، والى هؤلاء الذين لا يحتفظون بملكات ، ولهذا فهم ليسوا على يقين من أن وسائل الحياة ستكون متوفرة في الغد . ذلك لان الاحتفاظ بالملكات يؤدي الى ذلك الشيء الذي يسمى اليه الانسان كوسيلة لوجود الانسجام ومن ثم الامن . فصاحب الاملاك له ما يحرص عليه في البلاد . وهو في مأمن من الخوف من الموت جوعا وهو ليس محتاجا الى قبول العمل الذي لا يرغب في ادائه . وعنده وقت الفراغ الذي يحتاج اليه الناس الآن لتكون لهم حيثة . وهو يستطيع ان أراد ، أن يحيط نفسه بالبيئة التي تجعل من الحياة فنا . ويمكنه أن يتجنب الروتين الكئيب فيصبح مبتكرا في ذلك المجال الفكري حيث تأخذ الملكات الابداعية طريقها

الى التعبير عن الذات وهو يستطيع ان يحصى اطفاله من هول العوز - ويسكنه ان يربى فيهم الاذواق التى تمنحهم البهجة فى الحياة الابداعية وفى استطاعته أن يصل الى التراث الاجتماعى للمدنية الغربية بشكل مباشر وسريع .

ولا اقصد من وراء ذلك القول بان صاحب الاملاك لا بد أن يمتلك هذه الاشياء أما الذى لا يمتلك شيئا فهو محروم منها بالضرورة ، وغالبا ما يعيش الانسان المتمتع بالامن حياة مجردة من المعانى ، أما الفقراء فيمكنهم احيانا أن يصلوا الى معرفة اندر الاشياء التى يمكن أن تقدمها الحياة . ولكن هؤلاء الفقراء يعتبرون استثناء لان الفقر معناه ان الحياة تكتنفها أشياء حقيرة لا يسكن فيها للملكة الابداعية ان تجد استجابة كاملة الا فى لحظات عابرة مثل ساعة الحب الاولى . وأولئك الذين يعيشون فى أمن قد تكون حياتهم جامدة وغير ذات هدف مثل الاخشاب الثمينة التى تحيط بهم ، ولكنهم على الأقل يعيشون متحررين من شبح الخوف .

فاذا سعوا بأية طريقة الى فهم المدنية التى حولهم ، فلا بد أن تجابههم بعض الحقائق الواضحة . وهم يكتشفون ان عدد أصحاب الاملاك فى أى مجتمع عدد صغير دائما .

وهم يجدون ان هذه الملكية لا ترتبط بالضرورة بانجاز الواجبات او الامتلاك فقد يكون صاحب الاملاك وريثا سعيد

الحظ ينحدر من عشيقه شارل الثانى أو قد يكون مراهبا جريئا يعيش على مصائب ذوى الحظوظ العائرة — على أن الباحث يجد ان امتلاك العقارات يتضمن السيطرة على رأس المال ، وأن وجود هذه السيطرة فى عهد يبيع المشروعات الحرة يتضمن القدرة على توجيه حياة اولئك الذين يعتمدون على استخدام رؤوس الاموال فى الانتاج • وسيكتشف ان تطور الصناعة فى عصر العلوم قد أفضى الى تزايد قوة رأس المال زيادة لم تبلغها فى الماضى وذلك لازدياد الانتاج ولتكامل طابع الحياة الاجتماعية •

أى انه سيكتشف أن النظام الذى يبيع الملكية الخاصة يجعل من الدولة مؤسسة بسيطة يهيمن عليها أصحاب الملكيات الخاصة ، وانها تحمى ارادة او مشيئة هؤلاء الملاك وأهدافهم وفى حالة وجود هذه الاعتبارات، يكون النظام السياسى الذى تقوم فيه الحقوق على الملكية نظاما ليس فيه للانسان الذى لا يمتلك عقارا أية حقوق • وتوجد بالطبع ظروف مخففة أدت الى منع الملاك من الوصول الى حقوقهم كاملة • فان قوة الاتحاد قد جعلت فى امكان العامل أن يضع حدا ادنى للاجور ولساعات العمل ، ويعتبر ذلك كسبا حقيقيا بالرغم من عدم كفايته • وقد استطاعت العاطفة الانسانية أن تنتزع من أصحاب الاملاك بعض الضمانات مثل قوانين المصانع وتحريم استخدام المواد الخطرة • وقد اتاح التعليم لعدد قليل فى كل جيل اما ان ينجوا من الفقر او ان يستفيدوا من معارفهم

للحصول على مزيد من الامتيازات • ولكن نظام الملكية الخاصة، في المحيط الصناعي ، يعمل على تخليد التمييز بين الاغنياء والفقراء ويبعد عنهم الظروف التي تتيح لهم ان يمارسوا حقوقهم كمواطنين . ممارسة فعالة •

ويمكن ايجاز نتائج النظام باختصار ؛ فالانتاج يسير دون خطة وافية وفي هذا مضیعة للوقت - والسلع والخدمات الضرورية لحياة المجتمع لا توزع ابدا بما يتمشى مع الحاجات او للحصول على أقصى نفعها الاجتماعي فنحن نقيم قصورا فخمة بينما نحن في حاجة الى بيوت • ونفق على السفن الحربية الاموال التي تحتاج اليها المدارس • ويستطيع الغنى ان ينفق على وجبة واحدة ما يكسبه احد العمال في أسبوع بينما لا يستطيع العامل ان يلحق ابنائه بالمدارس ، وقد تناولوا ما يكفيهم من الطعام • ويستطيع رجل حديث عهد بالثراء أن ينفق في شراء ثوب للسهرة ، يساوي ثمنه اكثر من الدخل السنوي للعمال الذين قاموا بحياته • والحقيقة اننا نتج سلعا لسنا في حاجة ماسة اليها ، كما أننا نوزع السلع التي نتجها دون مراعاة لحاجات المجتمع العاجلة ، ونحن لدينا طبقة كبيرة تعيش على الخمول والتطفل ، وهم يعملون على استخدام رؤوس الاموال والعمل لارضاء رغبات لا تمت الى البشر بصلة ، وليست هذه الطبقة منفصلة عن باقي المجتمع • وهي تغري بعض الافراد من الطبقات

الآخري بالانضمام اليها وذلك لقدرتها على تحقيق مطالبها فيصبح الثراء مقياسا لتقدير القيم ، واذ ذاك تصبح ثمرة الثروة ممثلة في القدرة على وضع مستويات لأولئك الذين يرغبون ، ولكن هذه المستويات لا توضع على اساس اشباع الاغراض المعنوية ولكن لارضاء الرغبة في أن يكون الانسان غنيا . وقد يبدأ الناس في الحصول على الممتلكات ليأمنوا العوز ولكنهم يستمرون في الحصول عليها بفضل الامتيازات التي تكفلها لهم مكائتهم . فهذه المكانة تشبع غرورهم وتعطشهم للسيطرة . كما انها تتيح لهم اخضاع ارادة المجتمع لارادتهم هم انفسهم .

والنتيجة المنطقية لذلك أنهم ينتجون سلعا وخدمات لا للاستعمال ولكن للحصول على ممتلكات من هذا الاتاج وهم لا ينتجون لاشباع مطالب نافعة ولكن لاشباع مطالب القادرين على دفع الثمن .

وهم يدمرون المصادر الطبيعية ويفشون في السلع ويفسدون التشريعات ويشوهون مصادر المعرفة ويتحدون اتحادا مصطنعا لزيادة اثمان السلع للجمهور كما انهم يستغلون احيانا بصورة مريعة - الاجناس المتأخرة ويثون السموم في اولئك الذين يعملون للحصول على الاجور . وهم يقومون باعمال التخريب بصورها العديدة ، ويعرضون للاضرار التي تكون من نتائجها ازال اضرار فادحة بالمجتمع . ومن مهازل هذا

النظام ان اولئك الذين ينهضون بالمجتمع يكون لديهم امسل ضعيف - او لا امل على الاطلاق - في اجتناء بعض الكسب من الاعمال التى يؤدونها . وهذه الطبقة الخاملة الثرية قد تدمر طابع الحياة السياسية ، وقد تسيطر على وسائل التربية فى المجتمع كما هو الحال فى امريكا ، بل انها قد تدفع بالهيئات الدينية الى الانحراف حتى تحمى افكارها . ومع هذا كله فانها لا تضمن وجود دولة منظمة تنظيما حسنا ، اذ من الواضح تاريخيا ان المجتمع المقسم الى حفنة من الاغنياء وعدد هائل من الفقراء هو مجتمع اقيم على اسس واهية .

ان هذا النظام فى الواقع مترامى الابعاد من حيث تبريره لوجوده ويحدث أحيانا ان يكون الدفاع دفاعا سيكولوجيا فى طابعه . ويقال بوجه عام ان الافراد فى حاجة الى بواعث تحضهم على العمل ، وان البواعث تتمثل فى القدرة على امتلاك العقار ، فهذا الامتلاك يجعل الرجال يعملون ومن ثم يستفيد المجتمع من عملهم هذا . غير اننا نتعرض فى هذا المجال لعقبتين رئيسيتين فالعمل لا يعود على المجتمع بالفائدة الا اذا كانت نتائج هذا العمل مرتبطة ارتباطا حقيقيا بصالح المجتمع ، والا اذا كان توزيع انتاج العمل يحقق الخير لهذا المجتمع . والذين يشتغلون فى انتاج المشروبات والعقاقير المؤذية هم فى الواقع افراد يعملون ، وهم يحصلون على الثروة غير ان انتاجهم لا يفيد المجتمع فى شىء .

واكثر من هذا اتنى اذا كنت رجلا ناجحا — فى عملى — الى حد كبير فقد اجبنى من وراء ذلك ثروات طائلة تحول دون اشتغال ذريتى على الاطلاق وقد يؤدى الحصول على الثروة الى اخماد البواعث والحوافز بدلا من ان يثيرها • ان الوسيلة الراهنة هى مشكلة فى حاجة الى تحليل وليست على الاطلاق حلا لمشكلة •

لقد كان الرد يستند فى بعض الاحيان الى أسس أدبية • فلقد قيل ان الملكية هى الجزء الذى يجنيه الفرد فى مقابل ما يبذله من مجهود • لقد كدح العامل الذى يشترك فى انشاء خطط للسكك الحديدية ، ودأب آخر على العمل ليكتشف علاجا ناجحا يشفى المرضى ، وكانت نتيجة هذا كله أن حصلوا على الجزء والثروة ، غير أنه من الواجب علينا ان نلتفت الى بعض الاعتبارات الاخرى التى يجب ان نضيفها • • فهناك اناس كثيرون يعملون دون توقف ، غير ان الثمار التى يجنيها هؤلاء ليست بذات دلالة • وفى هذه الحالة تصبح الملكيات التى يحصلون عليها شيئا يكتسبونه فى مقابل مقدرة معينة ، غير ان من الواضح — مرة اخرى ان الجزء فى هذه الحالة هو جزء لقاء هذا النوع من المقدرة الذى يتمثل فى القدرة على الكسب ، وهذه الاعتبارات تتجاهل — تجاهلا تاما — هذه المشكلة التى تتمثل فى «قيمة» هذه المقدرة وفائدتها للمجتمع ، كما انها تتجاهل نوع الجهود التى يستحسن أن يجنى العاملون من ورائها كسبا وربحا •

أو يقال ان الملكية تغذى الفضائل التى لابد منها للمجتمع ، ومن هذه الفضائل حب الفرد لاسرته والكرم والابتكار والحماسة . ولو صح هذا لوجدنا ان غالبية الجنس البشرى لن تقدر على اشباع الدوافع التى لابد منها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية . وهذا القول غير صحيح لان الفضائل التى اشرنا اليها فى أول هذه الفقرة فضائل موجودة فى أناس لم يجمعوا ثروات فى حياتهم على الاطلاق ولم يستطع احد ان يكون كريما بالدرجة التى كان عليها روكفلر من الكرم الا اذا امتلك ما امتلكه روكفلر من ثروات ، وعلى المجتمع الذى يتطلع الى هذا القدر من الكرم أن يدخل فى اعتباره الجهد الذى يبذله ليتسنى له تحقيق هذا المطمح .

ان الاستاذ هكسلى لم يجمع فى حياته ثروة قط غير ان نشاطه كان خارقا حتى ولو قسناه بعصرنا الجامح . والملكات الابتكارية التى تمتع بها نيوتن وكلارك مكسويل ولا بلاس لم تكن وليدة محاولة مبذولة من جانبهم لاشباع غريزة الملكية . ان حب الفرد لاسرته لن يكون اساسا للرغبة فى الامتلاك فى ذهن اى فرد يعرف ما هى حياة الفقراء .

وفى بعض الاحيان « كما فى حالة اللورد هيويسيل » تستبعد هذه الفكرة التى تقوم على الاساس الادبى لتحل محلها الفكرة التى تقول بان الامتلاك وليد الاتساج الذى يشبع

الاحتياجات الهامة • ولن تستفيد النظرية الاجتماعية من هذا
الرأى الاخير شيئاً فمن الواضح انه يجب علينا اذا كان من الواجب
ان يكون هذا الاحتياج او ذاك عاماً ، كما يتحتم علينا ان ننظر فى
النتائج التى تتمخض بعد اشباع هذا الاحتياج • ان هناك احتياجا
الى العبيد فى الحبشة غير اثنى اعتقد ان معظم الافراد يوافقون
على ان السماح باشباع هذا الاحتياج لا يجب أن يتم • وهناك
احتياج الى الاعمال الادبية المكشوفة غير ان القلة هى التى ستحترم
من يكتبون هذه الاعمال ، وهناك احتياج الى العاهرات غير ان
القانون يرد بصورة قاطعة على هؤلاء الذين يعيشون على اشباع
هذه الرغبة • ان نظرية اللورد هيويسيل تفترض ان الخير يتمثل فى
النظام الراهن فهو يؤمن بان تحقيق الصالح العام او الخير لا يتم
الا بهذه الطريقة •

وهناك ايضا منهج تاريخى يثار فى هذا المجال ، فالبعض
يقول أن المجتمعات الناهضة هى المجتمعات التى تعتمد على نظام
الملكية الخاصة ، وان المجتمعات المتأخرة هى تلك المجتمعات التى
تؤمن بنظام جماعى بطريقة او بأخرى • واعتقد ان هذا الرأى
يتضمن حقيقة على جانب كبير من الاهمية فالمجتمعات التى قامت
على اساس الملكية الخاصة قد قطعت شوطا كبيرا فى سبيل التحكم
فى بيئتها يفوق ذلك الشوط الذى قطعت المجتمعات التى تؤمن
بالنظام الجماعى • كما ان النوع الاول من المجتمعات استطاع

ان يحقق للشخصية الفردية مزيدا من الحرية اكثر مما استطاعت
الانماط الجماعية للتنظيم الاجتماعى • ولا يعنى هذا ان المجتمعات
التي تؤمن بالفردية تحقق درجة من السعادة تفوق تلك الدرجة
التي تحققها المجتمعات الاخرى •

اتنا لا نعرف الكثير عن عقلية الشعوب المتأخرة ولهذا لا
يجدر بنا ان تتمادى في التعميم • انما المعنى المقصود أن المدنية
الغربية اقل خضوعا لجبروت الطبيعة من الهند مثلا قبل الغزو
البريطاني •

غير أن هذا المنهج التاريخي منهج خاطيء اذا ما اعتبر نظام
الملكية الخاصة شيئا بسيطا لا يخضع للتغير • ان تاريخ الملكية
الخاصة هو في الواقع تاريخ لقيود متنوعة فرضت على استخدام
السلطات التي تتيحها هذه الملكية الخاصة • لقد كان امتلاك
العبيد امرا مشروعا في اليونان وروما ، غير أن هذا الامتلاك محرم
اليوم • ان حقيقة نظام الملكية الخاصة في الواقع معناه ان الرجل
يستطيع ان يتصرف بممتلكاته كيفما شاء داخل نطاق الحدود التي
يرسمها القانون المدني وبالرغم من ان هذه الحدود حدود شاسعة
الا ان تاريخ حقوق الملكية هو في الواقع تاريخ لسلسلة من القيود
التي تخضع لها هذه الحقوق •

ولسنا نجافى الحقيقة اذا ما قلنا ان النظرة التاريخية لمسألة
الملكية لا تعنى اكثر من أننا اذا وضعنا كل فرد في المكان الذي

يلائمه فانه سيكون خير حكم على مصالحه، وان الفرد اذا ما وجد الفرصة متاحة للغير من مطالبه ومصالحه نهض المجتمع الذى يعيش فيه هذا الفرد واحرز تقدما كبيرا . غير أن هذا معناه اننا انتقلنا بنناقشتنا الى مسألة الملاءمة وهذه المسألة بدورها تثير موضوع الحقوق التى يجب أن تكفلها الملكية . ولم يحدث فى أية حقبة من حقب التاريخ ان كانت تلك الحقوق مطلقة . ان معظم الفلسفات السياسية والدينية هى محاولات تبذل لتطوير وصايا وحكم خاصة بالسيطرة والاشراف حتى يضمحل هذا الخطر الذى ينشب من التمييز بين ما يخصني وما يخصك . لقد أحس افلاطون بهذا الخطر ودفعه هذا الاحساس الى نبذ فكرة الملكية الخاصة . ومنذ ايام هوبز حتى عهد آدم سميث ظل الاهتمام بالمصلحة الخاصة هو حجر الزاوية فى النظام الاجتماعى مهما تغيرت الهيئات وصار هدف الدولة مثلاً فى تحقيق الحرية باعتبارها ممراً محدداً يتيح للارادة الفردية التعبير عن نفسها لقد قال لوك ان الكومنولث يهدف الى تحقيق الصالح المدنى «وان الصالح المدنى فى نظرى هو الحياة ، وهو الحرية وهو امتلاك لهذه المظاهر الخارجية التى تتمثل فى المال والارض والمسكن والعقار وما شابه ذلك . » وليس فى هذا القول ما يشير الى اشتراك الفرد فى جنى ثمار الحد الأدنى الذى يضعه بنفسه بالاشتراك مع بقية مواطنيه ، ولا فرق هناك بين الصالح العام وصالح الفرد وكل ما من شأنه تحقيق

صالح الفرد يحقق بدوره الصالح العام • غير أن صالح الفرد يتوقف في تحقيقه - على الفرد نفسه ومهمة الدولة تقتصر على الاحتفاظ بأسلاب المعركة للفاتحين المنتصرين • وعزز هذا الرأي نفسانية المتعة التي كانت تكمن في اعماق مذهب المنفعة ، وحينما حل الانقلاب الصناعي كان العصر يسوده التفاؤل التلقائي الذي يجعل من حقوق الملكية - وهي حقوق لم تحدها حدود حجر الزاوية في الامن الاجتماعي •

وبالطبع كانت هناك احتجاجات ضد هذا المذهب ، فقد هب ونيسانلي والشيوعيون من المزارعين ليعربوا عن استيائهم لمبدأ الملكية الخاصة • وتأثر مايلى ومورلى بآراء جان جاك روسو الاولى فأصرا على ضرورة الاخلاقية للنظام الشيوعي غير أن طبقات المجتمع كانت جد متشابهة بحيث لا تؤمن بهذا الرأي ايمانا جادا لقد كانت نظرية الفردية متأصلة في المجتمع ولم يكن هناك من سبيل الى القضاء عليها غير هذا الاجراء المزدوج الذي يتمثل في الانقلاب الصناعي والثورة في فرنسا • لقد ادى الانقلاب الاول الى ظهور الاشتراكية الاقتصادية اما الثورة في فرنسا فقد مهدت لنظرية الحقوق في ظل الشخصية • ان حدوث الثورتين في وقت واحد معناه القضاء على أية نظرية للحقوق تجعل من الملكية اساسا للدولة • هذا هو المعنى الذي يستخلص من آراء سانت سيمون وفورييه في فرنسا

وآراء هول وطوسون وبراي وأوين في انجلترا . واعتبرت الملكية ثمرة عناصر المجتمع باكملها اكثر من كونها ثمرة لجهود الفرد . ولقد أدى تلاشي الاقطاع وارتفاع الطبقات المتوسطة الى مناصب السلطة الى حرمان الطبقات الحاكمة من الهالة التي كانت تحيط بها . ذلك لان الثورة الفرنسية ضاعفت من الرغبة في الشعور بالحرية ، وفي تحقيق المساواة (وربما تم هذا دون وعي كامل) ، ومهما قيل في تفسير المساواة فانها تتطلب اعادة النظر في النظرية الفردية الخاصة بالملكية . وأصبح من المتعذر الاحتفاظ بالنظام القائم والابقاء عليه بالصورة التي رسمها الاقتصاديون القدامى ، فالاحتفاظ به معناه تتويج المظالم الراهنة .

لقد بدأت مرحلة التمهيد للمفاهيم الجديدة .

فقد طالب ماركس وانجلز وبرودون ولويس بلانك — كل بطريقته — بان يحل النظام محل القوضى التي كانت تضرب بأطنابها في عصرهم . كان النظام يتطلب تكييفا جديدا ، وهذا التكييف الجديد يتطلب بدوره اعترافا بالحقوق — وشيئا فشيئا بدأ النظام الاجتماعي في أوروبا الغربية يتمشى مع المطالب الجديدة . لقد كانت الدولة في مطلع القرن التاسع عشر تعمل وفقا لنظام عدم التدخل في شئون الافراد الاقتصادية ، وما أن أقبل القرن العشرون حتى أخذت الدولة تنقب عن اساس تستند اليه ليتفق وجودها مع وجود الاشتراكية فيقوم نظام الضرائب

في الدولة الحديثة على اساس ان تقدير الضرائب يتناسب مع قدرة الفرد على الدفع اما حق الانتخاب فيصبح حينئذ حقاً مشاعاً يتمتع به الجميع ، هذا بينما يتاح التعليم المجاني لعامة الناس بالرغم من انخفاض مستواه . وبدأت الدولة الحديثة تؤمن ضد اخطار المرض والتعطل . وجعلت الدولة الحديثة من ناء المساكن وتخصيص المعاشات لكبار السن امراً يتم بطريق الاشتراك . ومن العسير تفسير هذه التغيرات الا على ضوء هذا الرأي القائل بان مفهوم الملكية نفسه كان يمر بفترة تغير . لقد كان في استطاعة الافراد ان يظلوا اغنياء ، غير ان الدولة اعترفت بالمهمة الملقة على عاتقها والتي تتطلب منها التخفيف عن حدة المظالم التي تخلقها بعض الفرص في المجتمع .

سارت هذه الجهود قدماً الى أن اندلعت نيران حرب عام ١٩١٤ فقلبت الاوضاع الاجتماعية . والشئ الذي تمخض عن نتائج الحرب في كل مكان يتمثل في اشتداد وطأة العمليات التي تقوم بها الدولة . واصبحت صيانة الكيان الاجتماعي المحطم مهمة تتطلب جهداً وتكاليف تفوق ما بذل من جهد وتكاليف عام ١٩١٤ . ذلك لان الامر كان يقتضى توجيه حملات ضخمة ضد ما اعتبره البعض حقهم الطبيعي في الامتلاك . فقد كان على هذه الحملات — مثلاً — ان تحمي المستأجر من صاحب المنزل . غير ان ميزان المفاهيم الاجتماعية التي لحقها التغير هو الذي رسم هذه

العمليات • والذين طلب منهم ان يموتوا في سبيل الدولة طالبوا بدورهم أن تتاح لهم الفرصة ليعيشوا بين ربوع هذه الدولة والذين قيل لهم ان اشراكهم في المعركة شيء يهم الدولة اضروا على ان تمتعهم بالسلام امرله دلالة ايضا . وتعرضت الاستثمارات الخاصة للتحدى فقد قيل انها تمنح الكثير لهذا الذى لم يعمل يديه في الانتاج الذى در هذا الربح الكثير • وطلب من الملكيات الخاصة ان تقدم الحساب وتقول للناس : ما مقدار الجهد الذى بذله اصحابها لقاء ما يجنونه من ثمار ؟ وقال البعض ان الايمان بالملكية كأساس للحقوق امر لا يدعو الى الرضا على الاطلاق ، ذلك لان الملكيات باكملها تتوقف على نفع المجتمع ، ومن ثم فان الحقوق التى تنتجها هذه الملكيات هى حقوق اجتماعية غير ان هذا النوع من الحقوق يرتبط بالاحتياجات الاجتماعية • وهذه الاحتياجات يحس بها الافراد ، والغالبية العظمى في الدولة الحديثة لا تجد ما يشبع مطالبها واحتياجاتها • وأكثر من هذا انه كلما اتسعت آفاق الحقوق التى تكفلها الملكية كلما تضاعف جانب العدالة التشريعية وتخلخت العلاقة بين الامتلاك وتقديم الخدمات • ان مفهوم الملكية - باعتبارها حقا يكفل للمالك السيطرة على الاشياء وحرمان الآخرين من هذه الاشياء - قد أفسح المجال لهذه المشاكل العنيفة

المشكلة الأولى

ما هى الاشياء التى يمكن ان نخضعها لاشراف الفرد ، خاصة تلك الخدمات التى تتوقف عليها معيشة المجتمع مثل توليد الطاقة الكهربائية على سبيل المثال ؟

المشكلة الثانية

ما مقدار الاشياء التى يسمح للفرد بالسيطرة عليها بحيث لا يضر هذا بفرص الآخرين لاشباع احتياجاتهم كمواطنين ؟ وأكثر من هذا تلك الحاجة الماسة الى نظرية فلسفية للملكية تجعل من حماية الملكية الخاصة امرا يمكن تحقيقه اخلاقيا . واشتدت الحاجة الى هذا الامر لان التطور السريع الذى حققته الشيوعية الثورية كان يهدد جذور المدنية . وسرعان ما رأى الجميع انه من المحتمل ان تتمتع روسيا فى القرن العشرين بهذا المستوى من الاهمية الذى تمتعت به فرنسا فى القرن التاسع عشر ، فكما ان فرنسا عملت على تحقيق المساواة فى المزايا السياسية عمدت روسيا الى تحقيق المساواة فى المزايا الاقتصادية . لقد تمثلت المشكلة الرئيسية التى واجهها العهد الجديد فى اكتشاف مفهوم للملكية يرضى الاحساس الادبى عند الفرد .

- ٢ -

اننا نستطيع أن نلمس هذا المفهوم الجديد للملكية اذا ما
 نظرنا الى الافراد باعتبارهم رجالا لهم حقوقهم • وحينئذ يتاح
 للفرد ان يسيطر على الاشياء بالدرجة التى تتيح له أن يعبر عن
 ذاته أحسن تعبير • ففى استطاعته أن يطالب بحصة من ارباح
 الدخل القومى ، حصة تتيح له على الاقل ان يشبع حاجاته المادية
 الاولى كالجوع والعطش والحاجة الى المأوى وهى حاجة تحول
 بينه وبين تحقيق شخصيته اذا ما حرم منها • ان المطالبة بنصيب
 الرجل فى هذه الاشياء وحقه فى امتلاكها يتسمان بطابع الفردية
 والاكتمال • واذا ما كان تاريخ التطور الذى مرت به أنظمة الدولة
 قد علمنا شيئا فانه قد علمنا هذا الدرس الذى يقول ان الاجبار
 على شيوعية العادات امر ينطوى على مخاطر ، فالمساهمة فى حياة
 مشتركة لا يعنى ان نصب الحياة العامة فى قالب جامد موحد وان
 نجعل الجميع يتناولون وجبات متشابهة ، وان نجعل الجميع
 يرتدون زيا موحدًا وان تنعدم الفوارق بين المنازل السكنية بحيث
 لا تميز هذا المنزل عن ذاك الا عن طريق موقعه فى الشارع • يجب
 ان يترك لنا مجال للاختيار فى حياتنا التى نحيها ، والا اصبحت
 حياتنا اشبه بالعدم • يجب أن نكتشف أنفسنا ووجودنا ، ولن

نحقق هذا الا اذا اتاحت لنا فرصة الاختيار بين هذا الاحتمال
وذاك • لهذا وجب ان تكون مطالبتنا بحد ادنى فى الملكية مطالبة
بالاختيار - عند هذا الحد الادنى من بين الاشياء التى نرغبها
لاشباع مطالبنا واحتياجاتنا •

ان هذه المطالبة بالحد الادنى حق مشاع فهى تؤكد للفرد ان
وطأة العوامل الاجتماعية لن تتركه عاجزا ، وهى تؤكد له وجود
مجال يستطيع ان يتحرك فيه ، كما تضمن له الاهتمام بشخصيته
ولو الى الحد الذى يتيح لهذه الشخصية فرصة التكوين • غير أن
هذا الحق يرتبط بالواجب ويتناسب معه فانا حين آخذ لا بد أن
اعطى • والمجتمع لا يحمينى لمجرد ان اعيش • يجب أن يكون
نصيبى من العطاء ثمرة لما ابذله من جهد ، وعلى ان أمارس من
الاعمال ما يكفل لى انتاج الكمية التى تتطلبها بقائى والمحافظة
على • نفهم من هذا كله ان الفرد ليس له حق ادنى فى امتلاك شئ
ماله يكن هذا الامتلاك ثمرة يجنيها فى مقابل ما يقوم به من
وظائف • وليس له الحق فى ان يعيش ماله يدفع ثمن هذه المعيشة
وليس له الحق فى أن يعيش لمجرد ان هناك شخصا آخر يكسب
ما يكفى لاشباع حاجاته ، انه لا يملك الا ما يحصل عليه لقاء
مجهوده الشخصى •

من اجل هذا نجد ان التمييز بين امتلاك الشئ والحصول
عليه عن طريق العمل امر له شرعيته الاخلاقية • ان الذين نعمون

بالممتلكات لقاء جهد يبذله الآخرون هم في الحقيقة نباتات طفيلية تعيش على جذور المجتمع • فهم يتمتعون بجنى محصول لم يساهموا في زراعته ، ولقد اتاحت لهم الوسائل التي تعفيهم من المساهمة في الانتاج الكلى للمجتمع • ان لهم حقوقهم الشرعية غير أن هذه الحقوق الشرعية لا تنبثق من جهودهم الشخصية ، ومن ثم فانها تفتقر الى هذه الهالة الاخلاقية التي تجعلهم اهلا للاحترام • اتنا نستطيع ان نعجب بذلك الذى يجنى ثروة كبيرة لقاء ما يبذله من جهد ، غير اتنا لا نعجب بأولئك الذين يقتاتون من هذا الرجل • والثروات الموروثة تعنى شيئين اثنين •

(١) ان هناك طبقة معفاة من مهمة العمل •

(٢) ان هذا الاعفاء يتيح لها أن تستخدم وقت فراغها بطريقة

تلقى على بقية افراد المجتمع عبء العمل على زيادة الانتاج لاشباع مطالب هذا الفراغ والذي يحدث في غالب الاحيان ان هذه الطبقة تسئ استخدام فراغها وهى ستخلد الى الدعة وتتفق باسراف وستغرق في دوامة المتع التى لا فائدة منها ولا هدف وراءها • وستلعب هذه الطبقة بالسياسة لانفاق الفراغ وستعتبر الدين احساسا جماليا • وقد ترعى الفن ، ولكن هذه الرعاية ستدمر روح الفنان وقد تهتم بالادب ، ولكن هذا الادب الذى تعجب به سيصم آذانه عن حاجات عصره •

والمجتمع الذى يحافظ على طبقة تعيش على الامتلاك لا يمكن

أن يحترم مطالب اعضائه المتواضعين • لان اصحاب الاملاك سيسيطرون على مؤسسات هذا المجتمع • وسيحصلون على الامتيازات التى تأتى من امتلاك القدرة على الاتفاق • وسيضعون مقاييس التذوق • وسيهيئون العمل لتلك الطبقة التى تعتمد بالضرورة على الاغنياء • وسيكون فى امكانهم التوصل الى مصادر السلطة السياسية بسرعة • وسيتخذون عادات ومثل الطبقة التى تحصل على الثروة بمجهودها الخاص وستؤدى مكائتهم الاقتصادية الى السيطرة الاجتماعية ، وهم قادرون بمالهم من منزلة ، على تشكيل الدولة حسب ما يرون •

ولا أعتقد ان هناك انسانا يرى ان مثل هذه الطبقة تقيّد المجتمع فائدة كبرى الا اذا كانت طبقة النبلاء الفرنسية فى القرن الثامن عشر تجد من يدافع عنها ، لان قلة من اعضائها كرسوا انفسهم لغايات عليا • انهم يعيشون حياة لا يمكن الدفاع عنها من الناحية الاخلاقية • وما يتكلفه المجتمع فى سبيلهم شئ كبير لان قدرتهم على الاتفاق تجعل المجتمع يخصص جزءا غير صغير من مجهوده لارضاء ملذاتهم التى لا تهدف الى شئ — وليس هذا فحسب • اذ ان سحر التقاليد يحيد بهم ، ولهذا فان اولئك الذين توصلوا الى دخل كاف بمجهودهم الشخصى يندفعون بقوة المحاكاة الى ان يعيشوا حياة تشبه هذه الطبقة فى غايتها ومادتها • والارستقراطية تجدد حيويتها بالتحالف مع المدنية • فالبديل فى

جيل ما يصبح من النبلاء في الجيل التالي • فترجع على قمة الهرم طبقة ليست لها وظيفة ، وليس لديها اى احساس بالالتزامات الاجتماعية •

ولقد كانت هناك بعض الاسر التي تحمست لرفاهية المستأجرين لاراضيها وكان هذا شيئا نادرا • ولكن طابع المجتمع يبنى على القاعدة لا على الاستثناء فاذا كان جميع الناس متاح لهم فرص، متساوية للتوصل الى التراث الاجتماعى ما استطاعت طبقة واحدة ان تضمن لنفسها نصيبا مزدوجا • هذا ما يحدث عندما يسمح لطبقة ما بان تعيش على ما لديها من املاك • ومعنى ذلك ان هذه الطبقة لا تحتاج الى أن تساهم بشئ من اجل المجتمع، وأن تصر على أن المجتمع يجب أن يساهم بما تحتاجه • والمكانة التى يتمتع بها افراد هذه الطبقة تعود الى آبائهم ، ولكن الالباء مهما كانوا بارزين ، ليس لهم الحق فى فرض ضريبة دائمة على مجهود المجتمع • فنحن لا نعترف بان علينا التزاما بان نعمل سلالة ملتون ومن العسير ان نعرف السبب فى أننا ملزمون باعالة سلالة تيل جواين بشكل دائم فنتيجة نظامنا فى الملكية لا تتصل بأى مبدأ من مبادئ العدالة •

ولهذا لا يمكن ان تكون جزءا من أية نظرية للملكية يمكن ان نحصل على الموافقة الادبية للناس •

وليس معنى هذا اننا نجادل في أن الانسان ليس له الحق في أن يترك شيئاً لابنائهِ أو احفاده الاقربين • فمن الواضح ان جزءاً كبيراً من المجهود الذي يبذله انما ينبع من رغبته في توفير الامن لابنائهِ ولهذا يبدو ان اولاده تبعاً لهذا يجب أن يتلقوا من التدريب والتأيد ما يمكنهم من الدخول في معركة الحياة مزودين بما يجعلهم يحتملون وطأتها • ولكن ليس معنى هذا انهم يجب ان ينالوا ذلك التأيد الذي يمكنهم من تجنب المعركة تماماً • فهم مثل الرجل من اوساط الناس يجب ان يكسبوا قوت يومهم بعرق جبينهم • ويجب ان يتوفر لهم الامن ، والاب يجب ان يكون قادراً على الشعور بان موته قبل ان يصل ابنائهُ الى سن النضوج لا ينحدر بهم الى ظروف تجعل حياتهم وضيفة ولا يمكن احتمالها • هذا بالطبع ، هو موقف معظم الناس الذين يموتون قبل ان يصل ابنائهم الى مرحلة البلوغ وقسوة هذا الموقف لا تجعل من حقنا ان نزيد من عدد الاشخاص الذين ينطبق عليهم • فقد وجد ما يبرر الوراثة عندما يكون معناها منح دخل للارامل ، وتعليم اليتامى ، ولكن الاحتفاظ بالثروة بعد هذا لا يمكن ان يجد ما يبرره من الناحية الاخلاقية •

كما اني اعتقد ان معظمنا يفترض الاحتفاظ بملكية تلك الاشياء الشخصية التي لها قيمة رمزية تقوم على العاطفة • فكتب الانسان وصوره والاشياء التي تحمل طابع شخصيته تعتبر ذكريات

حية ثمينة ، والدولة يجب الا تهتم الا بتلك الاشياء التى تكون.
منها اعتماد مالى .

وهنا يبدأ تبرير الملكية فى الظهور اذ يكون للملكية الحق فى
البقاء اذا كانت نتيجة لمجهود شخصى . وهى تتمشى مع منطق
العقل عندما تكون نتيجة لاداء احدى الوظائف . فممتلكات
الطبيب او البحار او المخترع او القاضى تمثل جميعا دخلا يعود
على كل منهما بسبب الخدمات التى يؤديها . وهذه الممتلكات
تعتبر تجسيما للحقوق بما يتمشى مع الشرع لانها مصحوبة باداء
الواجبات وهى تقوم على اساس ان المالك قد أدى وظيفة فى
المجتمع . وانه حاول أن يدفع الثمن وسعى الى ان يرد للمجتمع
المحافظة عليه قبل اعوام النضوج — فلم يكن طفيليا على الدولة
بل سعى الى ان يكون مواطنا بان بذل جهده لاثراء المجتمع
ووجوده يعتبر اضافة الى انتاج اولئك الذين يعيشون على ماينتج
فهو ليس عبئا على جهود الآخرين .

ولكن القول بان الملكية لها ما يبررها عندما تكون نتيجة
للوظيفه ، يعتبر قولاً غير محدود فهو يتطلب تحليل الملكية من
زاويتين . فالملكية بهذا المعنى تتضمن اولا نظرية الجزاء وثانيا
نظرية التنظيم الصناعى — اى انها تتضمن طريقة يمكن لنا بها
أن نضبط حدود حقوق الملكية وان نحدد نوع البنيان الذى يمكن
بمقتضاه الانتفاع بالملكية . فمثلا هل الانسان يستطيع بمجهوده

أن يسيطر سيطرة تامة على الحياة الاقتصادية كما حدث في ألمانيا على يد المرحوم هوستيس ؟ هل المجهود يتوقف على مدى ما يبذله الانسان وعلى قدرته ؟ وهل نستطيع ان نكتشف الطرق التى تفرق بها بين الاتعاب التى ندفعها للمجهود الذى يبذله البناء البسيط مثلا ، والاتعاب التى ندفعها للجراح العظيم ؟ وهل نستطيع ان نفرق بين حقوق الملكية عندما تكون على شكل ممتلكات يمكن استثمارها وبين حقوق الملكية باعتبارها تعبيراً عن الشخصية ؟ فإذا كنت اكسب ألفاً من الجنيهات فى العام واعيشت على سبعمائة جنيه فما هى حقوقى بالنسبة لثلاثمائة جنيه التى استثمرتها كل عام ؟ فهل لى الحق فى الحصول على دخل محدد على سلعة أو جرها ؟ وهل يجب ان يتغير دخلى حسب مقدار المخاطرة التى تواجه الاستثمار الذى اختاره ؟ وهل لى الحق فى ان أدخل برأسمالى فى مغامرات قد تؤثر فى مصائر شعب بأكمله لا يمكن ان ينتفع من وراء هذه المغامرات كما يفعل اخوان مانسمان فى الجزائر ؟ من الواضح ان حقوق الملكية ليس من السهل تحديدها ببساطة . فالمشكلة معقدة والاجابة او الحل الذى يهدف الى البساطة قد يؤدى الى تزييف المشكلة ..

- ٣ -

إذا ما نظرنا الى الامور نظرة واقعية ، وجدنا أن نظريات
الجزء تنقسم الى أربع فئات رئيسية . فهناك النظرية الشيوعية
العامة التي تنادى بالمساواة في الدخل . والجدل الذي يثار
دفاعا عن هذه النظرية اقوى مما يتصوره الكثيرون إذ أن نفوذ
الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه يتوقف الى حد كبير على قدرته
الشرائية ، لهذا اذا ما اردنا ان نحقق التكافؤ في الفرص فممن
المستحسن أن يتساوى هذا الفرد مع جاره في الدخل . واذا ما
أفسحنا المجال امام التمييز فلا شك أن هذا التمييز سيستند
الى أسس مجحفة . ان الاختلاف الذي نلمسه بين دخل القاضي
ودخل البناء أكثر من مجرد تقدير للسعر الذي يستطيع به أن
يحصل على خدمات كل منهما . والذي يحدث - في واقع الامر -
ان المرتب الذي يتناوله القضاة في الولايات المتحدة اقل من
المرتب الذي يحصل عليه زملاؤهم في بريطانيا ، والواقع ايضا أن
أجر البناء الناجح في أمريكا يفوق الاجر الذي يقبضه البناء في
انجلترا . ولا يجدر بنا أن تتعاضى عن هذا الجدل المتع الذي
استخلصه المستر جورج برنارد شو بكل صراحة . فهو يصر على
أن الواقع يؤكد لنا أن الفوارق الرئيسية بين الطبقات هي فوارق

اقتصادية • وانه لو حدث أن تزوج الدوق بإحدى الفتيات اللاتي يعملن في المصنع فإن شقيقة هذا الدوق لن تتصور في يوم من الايام انها ستتزوج عاملا من العمال •

ولو تزوجت أميرة من الاسرة المالكة رجلا من عامة الشعب فلا بد أن يكون هذا الرجل ثريا • ان زواج الفرد من طبقة تختلف عن طبقته يتوقف الى حد كبير على اعتبارات اقتصادية • بل لقد حدث أن سيطرت طبقة النبلاء الانجليز على السوق الامريكي وحددت اسعار السلع الى حد ما • والمستر برنارد شو يؤكد لنا أن التساوى في الدخل سيؤدي الى التزاوج بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز ، ولاشك أن هذا سيفيد النسل الى حد كبير • غير أن المساواة في الجزاء تتعرض في الوقت الحالي لبعض الصعوبات ، وهي صعوبة ليست لها حلول سريعة ونحن اذا ما أردنا أن نحيا حياة كاملة ، وطلبنا من الجميع أن يبذلوا جهودهم لتحقيق هذا المطلب ، فليس من العدالة في شيء أن نمنح أجورا متساوية لقاء مجهودات مختلفة • وليس من العدالة في شيء — أيضا — ان يتساوى الجزاء في حين تتفاوت الاحتياجات • مثال هذا اثنا لا يجب أن نتيح لاعزب أو راهبة دخلا يماثل هذا الدخل الذي نتيحة للرجل الذي يعمل خمسة أطفال او ستة • كما لا نستطيع أن نتجاهل ذلك الجدل النفساني الذي لا يؤمن — في ظل العادات الفكرية للمدينة الغريبة — بأن الثورة وحدها هي التي

تستطيع أن تفرض المساواة في الجزاء ومن المحتمل ان يكون الشيء الذي يميز هذه الثورة انها ستمنح أجورا خاصة لجنودها حتى تغريهم على الاخلاص للحكومة . وعلاوة على هذا نجد ان التجارب التي مرت بها روسيا دلت على أن التمييز شيء لا بد منه — على الاقل في المراحل الاولى للنظام الاجتماعي الجديد . ونحن نجافي جانب العقل اذا ما زعمنا ان الاختلافات الحالية لا تحتوى على ذرة من المنطق . ومهما بذلنا من جهود لسد الفجوة القائمة بين هذه الاختلافات فاننا لن نستطيع بعد أن نقطع كل الطريق الذي يؤدي الى المساواة .

ان النظرية الشيوعية تصر على هذه الحقيقة التي تقول بان المجتمع الذي يقيس الرجال بما لديهم من ثروات هو مجتمع غير سليم من الناحية الادبية . غير أن علينا ان نبحث عن مسالك مختلفة تتيح لنا أن نقيس الرجال بصورة أفضل ، وسيستغرق هذا وقتا طويلا .

وهناك ايضا ذلك النظام الشيوعي الذي ينادى بوجوب تحديد المكافأة والجزاء على أساس المساومات التي تجرى في الاسواق ، وهذا النظام ينص على أن قانون العرض والطلب يتيح لنا ان نفهم — في ظل النظرة الاجتماعية — مقدار العمل الذي يتحتم على العامل ان يبيعه ، فهذا القانون (قانون العرض والطلب) يتيح مكافأة «طبيعية» لقاء ما يبذله العامل من خدمات . وليس

هناك ما هو أكثر تحجرا - في الظاهر - من هذه النظرة . ولو كانت هذه النظرة صحيحة وملائمة من الناحية الادبية ، لكان هذا أدعى الى استثارة اعجابنا . غير اننا اذا ما اردنا ان نقسح المجال أمام قانون العرض والطلب فعلينا ان نستبعد جميع العوامل المضادة . فتحديد المكافأة التي تمنح للأطباء العسكريين لا يخضع لمسألة مقدار الاجر الذي يجتذب مهرة الأطباء ، وانما يخضع هذا التحديد لما «تسمح» به الهيئة الطبية البريطانية من اجر لاجتذاب مهرة الأطباء . والاجر الذي يتناوله العامل في المصانع الاحتكارية لا يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب وانما يتحدد وفقا لنفوذ الاحتكار هناك . والاجر الذي يتقاضاه القاضى هو أجر عادى الى حد كبير ، والذي يحدث ان كثيرا من الافراد يقبلون على هذه المهنة ويتحملون الخسائر المادية التى تنتج عن ذلك لانهم يتطلعون الى شرف هذه المهنة . ولو كانت هناك فرص متعادلة للالتحاق بالوظائف لكان قانون العرض والطلب مقياسا صحيحا للدخل . والذي يحدث في الواقع ان معظم الوظائف لا تكفل الا اجرا عاديا .

ولقد سبق لى أن قلت ان مساومات السوق لا تعتبر محكما ملائما للقيمة . فهذه المساومات تترك ثلث المجتمع الصناعى وهو لا يكاد يجد ما يمسك رمقه ، وهو سينظر الى المساومات باعتبارها سببا في ضعف صحة افراده ، وخمولهم الذهني وقذارة

منازلهم ، وسترى هذه الفئة البائسة ان العمل في ظل هذه الظروف ليس فيه مراعاة للجوانب الانسانية . ان مساومات السوق تؤدي الى المظالم ولا تحقق المساواة . فهي تضمن جميع المزايا التي يتمتع بها صاحب العمل حين يعرف ان العامل لا يستطيع ان ينتظر . ان المنافسة التي تؤدي اليها المساومة ليست منافسة شريفة لان جوهر هذه المنافسة يكمن في عدم وجود حرية في التعاقد .. لقد سبق لى أن قلت أن حرية التعاقد أمر مكفول فقط حين تكون هناك عدالة في المساومة .

وميزة النظام الحالي في أنه يبدو لنا في صورة تتسم بالبساطة وذلك لانه يجعل الاعتبارات الاخلاقية اشياء مجردة . ولكن لا امل لاي نظام في البقاء اذا كان في طبيعته يعتبر العناصر التي تعمل على بقاء النظم الاجتماعية اشياء مجردة . والحقيقة هي اننا نحن انفسنا نستكر ذلك . فنحن نفرق بين الصناعة والمهن . وما كان هناك انسان يمكن ان يحترم «باستير» اذا كان قد طلب اجرا على تداول مخترعاته في السوق، وكما ترجع شهرة سير رونالد روس الى العمل الدائب في سبيل قضية لم يكن هناك امل في اجتناء كسب مالى من ورائها . ونحن نعرف ان المكتشف العظيم ، والفنان العظيم ورجل الحكم العظيم لا يمكن أن يمنحوا الا التقدير الادبي ، ونحن لا نحاول حتى تقدير خدماتهم على اساس قيمتها المادية . وتكمن روح «المهنة» ، التي

تميزها عن «الصناعة» ، في أنها تقدر قيمة مجهودها على اساس الخدمة التي تقدمها للجمهور .

وتوجد في المهن مستويات للاختصاص والاساليب والحوافز لابد من المحافظة عليها . كما يوجد قدر من عنصر النزاهة . والرجل لا يسكن ان يطرد من الصناعة الا اذا افلس أو ارتكب جرما ، ولكن المهن لها انماط من السلوك لا تسمح لكل من هب ودب ، حتى المحاكم قد لا تكون على علم بها ، وجوهر هذه الاشياء يقوم على ان رفاة المجتمع تتطلب القضاء على الحوافز التي تجعل نظرية الجزاء تعتمد على العرض والطلب .

كما اتنا نلاحظ ان الدول التي اشتركت في حرب عام ١٩١٤ كانت مجبرة على تقييد الحوافز التجارية . فكلية « المنتفعين » ذاتها كانت تتضمن الصاق العار بأولئك الذين كونوا ثروات مستغلين المحنة التي مرت بها بلادهم . وقد حاول احد الوزراء أن يدافع عن رجل الاعمال فقال ان من طبيعته ان يبيع باغلى الاسعار وأن يشترى بارخصها ، فكان من نتيجة ذلك أن انحطت سعة رجال الاعمال . وقد انتشرت فكرة أن عمليات التوصية والاحتكار لابد ان تقيد لصالح المستهلك ، وان الاضطراب في الاسواق قد يؤدي الى القضاء على القيم الاجتماعية . وان الذين يكتسبون التقدير هم اولئك الذين يمكن ان تقاس خدماتهم حسب مساهمتها في تحقيق غايات الدولة . ولا ريب ان الجو

كان محاطا بشبح الحرب • ومع هذا أدى هذا الصراع الى ظهور عدد كبير من الناس الذين آمنوا بان هذه الآراء صالحة لتطبيقها في وقت السلم • فالقوة الكامنة وراء المطالبة بفرض ضريبة على رأس المال (مهما كان مبلغ صلاحية هذا المطلب من الناحية الاقتصادية) انما تتج عن فكرة ان الدولة التى تضع حياة مواطنيها تحت تصرفها ، لها الحق في ان تضع ممتلكاتهم ايضا تحت تصرفها • ولا يمكن لاي مجتمع ان يستمر في البقاء اذا لم يسكن المواطنون على ايمان قوى ، ولهذا فنحن في حاجة الى مبدأ للجزاء ومن ثم الى نظام اقتصادى يختلف عن المبدأ الذى توارثناه •

والنظرية الثالثة للجزاء أكثر طرافة ، ولها اساس في المبدأ الخلقى • فهي تنبذ نظرية المساواة ، والرأى القائل بان مبدأ العرض والطلب يمكن ان يكون كافيا • وهذه النظرية تطالب بان يساهم كل فرد في المجتمع بأقصى قدراته ، وان يجزيه المجتمع حسب احتياجاته • وهذا المطلب مطلب تاريخى ، وقد آمن به كثير من المفكرين البارزين • ومن عيوبه أنه يبدو بسيطا ، ولكن عندما يعرض على بساط البحث نجده لا يمت الى الواقع بصلة • فاذا بحثنا مسألة الاحتياجات أولا ، نجد اننا لا نستطيع ان نسلم بفكرة الاحتياجات هذه حسب قيمتها الاسمية • فنحن لا يمكننا أن نجزى كاتباً على عمله بما يمكنه من شراء مؤلفات شكسبير مهما ألح في طلبها • فالاحتياجات الوحيدة التى يمكن أن نعترف

بها هي الاحتياجات التي يشترك فيها الناس جميعا . ومع هذا يجب أيضا ان يكون هناك حد أقصى لا تتعداه ، فالكتاب الذي يصمم على ان ينجب ثلاثة عشر طفلا لابد ان له احتياجات تفوق كتابا له عائلة مكونة من اربعة فقط ، ولكن الاستجابة لهذه الاحتياجات يعتبر عملا يدل على الغباء . فالاحتياجات معناها الاحتياجات المتوسطة . وعلينا ان نفترض معدلا للرعية وان نجعل مبدأ الجزاء يسير على هذا المعدل . ولهذا يجب ان نحدد مستوى الجزاء بحيث لا يهتم بالنزوات الفردية .

فمجهودنا يجب أن يهتم بالاشياء العامة فقط ، أما الاشياء الخاصة التي تتجاوز هذا المجهود فيجب أن تترك لنفسها .

وكذلك فكرة القدرات لا تساعدنا كثيرا . فاذا كانت تعني أن كل انسان يجب أن يؤدي وظيفته على أفضل ما يكون فان هذه قضية مسلم بها لا يستطيع احد انكارها . فهل معناها أنه على كل انسان واجب تجربة قدراته الخاصة حتى يجد الوظيفة التي يستطيع ان يفيد فيها الى الحد الاقصى ؟ ام تعني تحديد حد أدنى للانتاج يجب على كل انسان في محيطه الخاص أن يحافظ عليه ؟ وهل نعاقب أولئك الذين لا يصلون الى الحد الأدنى ؟ وهل نتنظر انتاجا اكبر من أولئك الذين يمتلكون قدرات اكبر ؟ وما المقياس الذي نقيس به قدرات الانسان في محيط العمل الفكري حيث قياس هذه القدرات ؟ فاذا اصدر قاض حكما في

قضية استمع اليها ، بينما أجل آخر النطق بالحكم مما أدى الى تأخير المحاكم ، فهل نقول ان هذا القاضى لم يبذل طاقته ؟ وبالاختصار ما أفضل قدرات الانسان لاسيما فى العمل الذهني ؟ هل نحكم عليه بحسب مستواه أم بحسب مستوى مشترك ؟ اتنا نلاحظ ان القياس فى العمل اليدوى عسير .. فعامل المنجم قد لا يكون فى حالة طيبة ، وقد لا تصل براميل الفحم اليه كما يريد ان تصل . وكذلك الحال فى مصنع للنسيج . فان الضوء ودرجة الحرارة والرطوبة ومدة العمل والراحة ، والاساليب المناسبة المتبعة وصيانة الآلات ، والاشراف عليها قد تؤثر فى انتاج العامل تأثيرا كبيرا . وقد يوجه اليه اللوم بأنه «متكاسل» فى العمل ، بينما الواقع ان اللوم يجب أن يوجه الى أشياء لا سيطرة له عليها . فمن الواضح ان قياس قدرات الانسان لا يمكن ان يتحقق الا اذا أكد بأمانة أنه يبذل كل ما فى وسعه . ولكن لا يوجد نظام اجتماعى يكتفى بهذا القياس الذاتى ، ولاسيما اذا عرفنا ان استخدام الآلات فى الصناعة على نطاق واسع أخفق فى اجتذاب اهتمام العامل . لانه من الواضح أن الانسان لن يبذل ما فى وسعه ما لم يهب قلبه للعمل الذى يقوم به .

ولهذا نرى أننا نرجع الى رأى معقد متشابك فأى مبدأ للجزاء لابد أن ينفى بشرطين متشابهين ، أولهما ان يمكن الفرد من أن

يحقق ذاتيته ، وفي نفس الوقت ان يحافظ على هذا العمل ويطور من الوظائف الضرورية للمجتمع وعلينا (بطريقة او باخرى) ان نوجد توافقا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . ولهذا يجب علينا ان نهتم بحاجات المواطنين حسب أهميتها ، على ألا يؤثر ذلك في الانتاج العام . وعلينا ايضا بالطبع ان نواجه مطالب الطبقات والاطفال والشيوخ والاشخاص العاجزين وذوى العاهات الذين لا يستطيعون ان يشقوا طريقهم في الحياة . وعلينا ان نساعد المجرمين بحيث نجعلهم يقلعون عن الاجرام . ويجب أن يكون شرطنا الاساسى قائما على اشباع الحاجيات التى يؤدى عدم اشباعها الى منع المواطن من التمتع بحقوقه كمواطن ، وذلك قبل ان نهتم بالحاجيات الاخرى التى فوق هذا الحد الادنى .

ولكن لا يمكن أن يسمح لاي شخص بان يشأب الا على شرط انجازه عملا نافعا فهو يتناول الاجر نتيجة لمجهود شخصي يبذله . وهو لا يمكن ان يحصل على وسائل الحياة الا اذا كانت له وظيفة نافعة يؤديها . فعندما يؤدى عملا مشرا يجب ان يكون له الحق في الحصول على أجر يوفر له سبل الحياة المدنية الكاملة . وهذا الاجر يجب ان يقيه في صحة جيدة ، وأن يمنحه متسعا من الوقت لتنمية ملكاته . وأن يمكنه من بناء بيت ودفع تكاليف الاسرة التى لا يوفرها المجتمع . وهذا الاجر كامن فيه على اعتبار انه كائن بشري .

ويقال بالطبع ان هذا المثل خيالى . فكثير من العمال لن يتمكنوا من شق طريقهم بهذه البساطة وان عدد المتعطلين لايـد من ان يزداد . ولكن تاريخ الاجور فى القرن التاسع عشر امتاز بالزيادة الملموسة فى الاجور الحقيقية دون أن يرتبط ذلك بزيادة فى عدد العمال المتعطلين . فكلما زاد الاجر ارتفع مستوى معيشة العامل . اذ تزداد مطالبه فى الكم والكيف ، كما ان التنظيم الاقتصادى للمجتمع يعمل على مواجهة هذه المطالبات الجديدة . وقد أظهر مستر هوليسون ان التوزيع غير المتساوى للقوة الشرائية من الاسباب الرئيسية للتعطل . وبوجه عام نرى أن الزيادة فى نسبة الاجور افضل من زيادة نسبة الربح او الفائدة . وعلاوة على ذلك ، فان من النتائج القيمة لرفع مستوى الاستهلاك أن يتحول الاهتمام بالمشروعات التجارية الى أوجه التنظيم التى يمكن أن تبدو فيها العيوب الخطيرة .

تحدثت عن الحد الادنى الشائع لحق المواطن . ولكنى لا أعتقد أن هذا الحد الادنى ينطبق على جميع اعضاء المجتمع . فبينما يوجد حد ادنى لا يمكن انقاصه من الرغبات البشرية التى يجب أن يكون كل مواطن قادرا على اشباعها الا ان هذه الرغبات ليست متماثلة عند الجميع ؛ فالعامل الزراعى او عامل المناجم او عامل الشحن والتفريغ يحتاج الى أغذية اكثر تكلفة من تلك التى يحتاج اليها الموظف الكتابى أو الرسام الهندسى . فالحد

الادنى الذى نضعه لكل مهنة لابد ان يتضمن اختلافات تقوم على تكاليف هذه المهنة . وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان العمل الفكرى رغما عن كونه صعبا الا انه من المشكوك فيه ان كان يتضمن تكاليف اكثر من تلك التى يتضمنها العمل الجسمانى . ومن المؤكد انه اذا كان الجهد مقياس الاجر ، فان الاجور الحالية تحتاج الى التعديل .

وهنا يتدخل العامل الثانى فى وضع مبدأ عادل للجزاء . فانه لعمل عظيم حقا ان تدفع للعامل أجرا يغطى تكاليف مجهوده . ولكننا يجب أن ندفع الاجور بحيث تجتنب لكل مهنة ضرورة للمجتمع ما يكفيها من مواهب لادارتها بطريقة وافية . فنحن نحتاج الى العدد الكافى من المعدنين ، ولكننا نحتاج ايضا الى عدد كاف من القضاة والاطباء . ومن الجائز ان القاضى لا يتعب مثل عامل المنجم فى «درهام» ، حتى ان كان عمله مختلفا . فاذا حددنا الاجور على أساس المجهود فقط فيجب أن ندفع أجورا متساوية لعمال المناجم والقضاة . وأى انحراف عن هذا الاستتاج يجب أن يجد ما يبرره شئ من العناية . وأصلح طريقة لذلك فى اعتقادى ان نحلل الموقف حسب النتيجة الاجتماعية التى تتطلبها وأعتقد اننا يجب أن نسلم بان قيمة القاضى العظيم او الطبيب العظيم للمجتمع أكبر من قيمة عامل المنجم الماهر . قد يكون المجهود متساويا . حينئذ يجب أن يتوقف تبرير أى اختلاف فى

الاجور على أن هذا الاختلاف يزودنا بخدمة نحتاجها ولا يمكن أن تتوفر اذا حدثت مساواة في الاجور .

وهنا يجب أن نبدأ بالاصرار على أن كثيرا من الاهتمام قد وجه الى الجزاء الاقتصادي . ولكن الفنان العظيم مهما كان أسلوبه ، يسعى الى غايته من اجل هذه الغاية نفسها ، دون الاعتماد على الكسب المالى . فالرجال من امثال ليونارد ونيوتن وباستير وداروين لا يسعون الى ثروة مادية ، والجندى العظيم يجسد جزاءه في التقدير الشعبى الذى يعتبر مقياسا لسمعته لا فى الاجر الذى يتقاضاه ، والموظف الحكومى الممتاز يستطيع ان يكسب أضعاف مرتبه اذا اشتغل فى الاعمال الحرة . ولكن شعوره بأنه يعمل فى جهاز ضخم يعوض الاجر الضئيل الذى يتقاضاه . حتى الرجل من اوساط الناس تكون الرغبة فى الكسب فى حد ذاتها نادرة بشكل لا تتصوره . واولئك الذين يبدو انهم يسعون الى تكوين ثروة حبا فى الثراء غالبا ما يكون سعيهم موجها الى الوصول الى تلك المستويات التى تتيح النفوذ فى المدينة القائمة على التجارة .

ومع هذا فمن الصحيح ايضا ان الثروة يمكن أن توفر مشوقات الحياة التى تجذب الرجال ذوى القدرة ، ويوجد فى كل مجتمع اناس يحتملون الصعوبات والملال التى تنتج عن التدريب الطويل المؤدى الى الثروة والمقام المرموق ، وهما أقصى ما

يطمحون اليه • وهناك آخرون يخاطرون على أمل ان يساعدهم
 القدر على تحقيق امانهم • وفي مثل هذه الحالات يبدو ان دفع
 الاجور حسب قيمة العمل - لا حسب الجهد المبذول - له
 وضعه الحقيقي في عالم لم يبلغ الكمال • وعندئذ يجب علينا ان
 تجزى معظم الناس على اساس انتاجهم • على ان نضع في اعتبارنا
 أن أقل العمال مهارة يجب أن يكون قادرا على الحصول على الحد
 الأدنى من حقوقه كمواطن • وعندما تترك جانبا العمل اليدوي
 الذي يمكن قياس مقداره تواجهنا اعتبارات مختلفة • وفي اعتقادي
 أننا لا نستطيع في الواقع ان نضع مقياسا كافيا للمقارنة بين
 العمل الذي يقوم به وزير المالية وبين العمل الذي يقوم به قاض
 في المحكمة العليا • فكل ما نستطيع ان نفعله أن نحسب الاجور
 طبقا للخدمات الضرورية التي تقدم لنا • فالمحامى العظيم يتناول
 سبعة او ثمانية اضعاف ما يتناوله مدرس الجامعة العظيم ، ولهذا
 لا بد ان ننظم مجتمعنا بحيث لا يحرم أى شخص قادر على بذل
 مجهود اعظم من فرصة بذل ما في وسعه بسبب عدم وجود
 الفرص التي تساعد على ذلك • ويجب أن يسمح التنظيم
 الاجتماعى بان يبدأ الناس سباقهم مع الحياة على قدم المساواة •
 وفيما يختص بالتشريع يجب ان تقوم الثروة على اساس الوظيفة
 وحدها على ان يتمتع الجميع اجورا تمكنهم من أن يبدلوا أفضل
 ما لديهم وان يكونوا في افضل الحالات التي يرغبونها • أما

الاختلافات في الاجور فتقوم اما على المجهود او القدرة ، ولكن الاختلاف لن يسمح ابدا بتراكم الاجور بحيث ينتفع اناس آخرون ، فأي شخص لن ينال اجرا الا على ما يبذله هو من جهد ولن يتكسب انسان الا على قدر مساهمته في خير المجتمع . ولما كان كل مظهر للحياة الاجتماعية سيقى مفتوحا امام الذين يريدون الانتفاع به فيجب علينا على الاقل ان نقضى على ذلك الفقر الوراثي الذي يعتبر مظهرا اساسيا في النظام الحالي .

وأريد أن أدلى بملاحظتين هنا . ان الاجر الذي يكسبه كل مواطن يجب أن يترك له حرية التصرف فيه ، فقد يختار ان يشتري سيارة كما يفعل المواطن الأمريكي مضحيا بأى شيء اخر او قد يختار ان يتحمل متاعب السفر بالسكك الحديدية في احدي الرحلات كما يفعل سكان لندن ليتيح له ذلك الاهتمام بحديقته . وكلما كان الانسان راغبا في دراسة مستوياته في الاستهلاك كلما عاد ذلك على المجتمع بالخير . والشئ الذي نريد ان نتجنبه هو ذلك الصف من المنازل المتشابهة في ورق الحيطان ، والتشابه في الكتب والمائلة في المسرات فالحياة فن يمكننا ان نحذقه بالتجربة وحدها . وهذه التجربة يجب ان تكون تجربتنا نحن التي نمارسها بكامل شخصياتنا ، اذا اردنا ان نعرف الاشياء التي في داخل نفوسنا والتي تجعلنا نختلف عن زملائنا . فاذا كان هذا

صحيحاً فالمجتمع السليم هو الذى يتجنب السيطرة على مستويات الاستهلاك القائمة . فإذا اختار أحد العمال ان يتاع «يانو» لا يستطيع ان يعزف عليه فهذا امر يخصه وحده ، وإذا رغب رجل الاعمال فى امتلاك منزل يضم عددا لا يحصى من غرف النوم لا يمكنه ان يشغلها جميعا ، فهذا امر يخصه ، ويخصه وحده . ان مجال الاشراف الاجتماعى يكمن فى ميدان الانتاج . فإذا ما أريد لهذا الاشراف الاجتماعى ان يحول دون تعاطى المشروبات الروحية على سبيل المثال فعليه ان يحول دون «انتاج» هذه المشروبات ، وعلينا ان نتحاشى خلق مستويات طبقية فى مسائل الاستهلاك . ويجب أن تكون أوامر الحظر سارية على الجميع ، والا أصبحت عديمة النفع . اتنا نعرف كيف أن القوانين الخاصة بمسائل الاتفاق والمصروفات فى العصور الوسطى هى قوانين يتعذر تطبيقها لانها تفرض وجود مجتمع لا تطبق فيه النظريات الديموقراطية . وإذا ما كنا قد نبذنا هذه المحاولة فالتنا فى الواقع لم تتخل عن تطبيق هذه القوانين فى حياتنا الراهنة فالمطلب الذى ينادى بأنه يجب أن يعرف كل فرد مكانه فى المجتمع — فيما يتعلق بمسائل الاستهلاك — هو مطلب يتم تطبيقه بعناية على الطبقات الضعيفة فى المجتمع غير أن هذا المطلب يتعذر تطبيقه لان أى فرد فى المجتمع لا يحصل على مكانه الا عن طريق مجهوده الخاص .

ان هذا التفسير لنظرية الجراء ينطبق على المجتمع الجماعى والمجتمع الذى لا يؤمن بالجماعية • وهذا التفسير مبدأ عادلى ينبثق من تلك الحقيقة التى تقول ان الناس يعيشون سويا دون أن يهتموا اهتماما خاصا بالطريقة التى يجب عليهم ان ينظموا بها حياتهم المشتركة • وهذا المبدأ يفترض حقيقتين (١) لجميع الافراد دون ما تمييز الحق فى الحصول على تلك الوسائل التى تكفل لهم حياة كاملة (٢) اما خارج نطاق هذه الوسائل فان الصالح العام للمجتمع يتطلب بعض الفوارق •

يفهم من هذا أن المبدأ السابق ذكره يرمى الى ايجاد نظرية لاجور يوافق عليها الجميع • كما أن المبدأ يبعد عن جميع الافراد ذلك الشبح المخيف الذى يتمثل فى الافتقار الى الامان والمساواة وهما أمران يعكران على معظم الناس صفو الحياة • وهو يكفل للبعض التمتع بمزايا يدفعون ثمنها عن طريق مساهمتهم فى خدمة المجتمع • ولاشك ان المثل العليا تتمثل فى أن نمنح الآخرين احسن ما لدينا لمجرد اتنا نحس بالسرور حين نمنح ، غير أن المثل العليا أيضا كانت تطالب الطبيعة بان ترسم صورة لعالم يخلو من الالم والخطر • غير اتنا لانحظى بهذا العالم المثالى • اتنا نحصل بعرق جبيننا على الاشياء التى نحتاج اليها • اتنا لن نقدر على الاحتفاظ

بمستوى حضارتنا الا اذا قسمنا الاعمال بحذر وحيطة ، وان لم
 نتخذ جانب الحذر والحيطة تعرض الكيان الادبي لمعظم الافراد
 للخطر • وعلينا أن نرسم مثلنا العليا على ضوء الحقائق التي
 نكتشفها • أما الحلول الاخرى فلن تؤدي في النهاية الى تدعيم
 تقدمنا وانما قد تخيب آمالنا •

- ٤ -

غير أن المجتمع قد لا يتمتع بالحرية مع انه يكافئ افراده بطريقة عادلة • وليس هناك ما هو أيسر من أن تفسرى الناس باستبدال النفوذ بالمنافع المادية • • لهذا نجد أن الواجب يقتضى أن تتضمن حقوق الملكية نظرية في التنظيم الصناعى فضلا عن تضمنها لنظرية الجزاء • ويجب ان تهدف هذه النظرية الخاصة بالتنظيم الصناعى الى اطلاق سراح الشخصية فى المجال الصناعى كما سبق أن أطلقنا سراحها فى المجال السياسى • وليس معنى هذا إلغاء قواعد النظام • وانما المعنى المقصود ان يسيطر على الصناعة هدف يتعلق بالصالح العام ، وان تخضع الاوامر الصادرة لهذا الهدف ايضا • ان الصالح العام لا يتعلق بالانتاج وحده وانما يتعلق ايضا بالوسائل التى تكفل هذا الانتاج •

ان الملكية فى ميدان التصنيع هى رأس المال المستخدم ، ونحن حين نقاش السلطات التى يجب ان يتمتع بها هؤلاء الذين يستخدمون رأس المال الذى أشرنا اليه • وهناتعرض منذ البداية لبعض القيود وهى قيود نظرتنا الى الجزاء والمكافأة • لقد قيل ان الانسان ليس له الحق فى ثروة لم يكسبها بمجهوده الخاص • ومن ثم فان الفرد الذى لا يبذل مجهودا خاصا لن يتمتع برأس مال

يتاح له استثماره • ونحن ننأى عن مفهوم العدالة حين تفكر في مشاريع الاستثمار الخاصة بالاموال الموروثة وهى المشاريع التى يتسلمها الابن من ابيه حين يحس هذا الاب بان الوقت قد حان ليخلد الى الراحة •

يجب أن تصبح الصناعات مهنة • ويجب ان تخضع هذه المهنة لمبدأ خدمة الجميع ولا يصح أن يسيطر على الصناعة مجرد حفنة من الاشخاص الذين يصنعون السلع لا لشيء الا ليحصلوا على الارباح • يجب أن يقوم بأمر الصناعة مجموعة من الاشخاص الذين يؤدون وظائف معينة بمهارة حتى ولو اقتضى الامر — اثناء أدائهم لوظائف — ان يحموا انفسهم ضد المنافسة غير المشروعة ، والتى تواجههم من الخارج •

وقد يحرز هؤلاء نجاحا ملحوظا ، ومن المحتمل ان يدر هذا النجاح ارباحا ولكن يجب أن يعتمد نجاحهم — (مثلهم فى ذلك مثل المحامين الحاذقين والاطباء المهرة) — على قدرتهم على اثناء الناس فى الوقت الذى يثرون هم فيه • ان عنصر «الخدمة» جزء لا يتجزأ من فكرة «المهنة» غير أن هذا العنصر لم يندمج بعد فى فكرة المشاريع الخاصة بالاعمال الاخرى • انا لانفتح مصنعا لانتاج الاحذية لنستخدم نوعا من الجلود يكفل لنا توفير أحذية جيدة • ونحن لا تساءل هل استخدم هذا البائع الذى يبيع الثياب مادة بالية فى النسيج ؟ انا نقسح المجال امام تكويسن

الاحتكارات التي تهدف الى غش الجمهور دون مراعاة احتياجاته غير أننا لانفسح المجال للقاضي ليشوه العدالة . ونحن نقرض على الطبيب مستويات معينة يسير عليها في سلوكه المهني . وهؤلاء ينظرون الى الهدف الذي ترمى مهنتهم الى تحقيقه لا الى الكسب المادى الذى قد تتيحه هذه المهنة . ونحن نطالب هؤلاء بان يحلوا الهدف النبيل المحل الاول ثم تأتى بعد ذلك مصالحهم الشخصية .

ولنعترف — بكل حرية — أن نحتاجنا هو شيء نسبي مهما بلغ من مرتبة ولنعترف ايضا بأننا لا نستطيع ان نرسم بسهولة حدا فاصلا بين أبشع مظاهر المهنة وأروع مظاهر الصناعة . فالتدريس مهنة غير ان هناك بعض المدرسين الذين يسيئون الى هذه المهنة اساءة بالغة ، والقانون مهنة ايضا غير أن هناك بعض المحامين الذين يعتبر سلوكهم استهتارا دائما لشرف مهنتهم . وفي أقصى الطرف الاخر نجد رجال اعمال ينظرون الى خدمة الجميع باعتبارهم المثل الاعلى الذى سيجعلهم يكسبون ، غير أن هذا لا ينفى ان الكسب المادى — فى الغالب — هو الهدف الذى تتطلع اليه الصناعات ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه ان هذا الكسب هدف جزئى بالنسبة للذين يشتغلون فى الوظائف الاخرى .

فاذا ما اردنا ان نجعل من الصناعة مهنة وجدنا ان الضرورة

تقتضى احداث بعض التغييرات العاجلة وهذه التغييرات تنقسم
— بصورة عامة — الى ثلاثة فروع :

(١) يجب أن يتغير طابع المالك للثروة بحيث يصبح شخصا
ندفع له نصيبه المجدد في مقابل استخدام ثروته ومعنى هذا ان
ذلك الشخص يجب أن يكف عن السيطرة على الاعمال التى
يستغل فيها ثروته • ان الذى يتحكم فى ممتلكات الحكومة —
على سبيل المثال — لا تتاح له فرصة استغلال فائض الميزانية كما
أنه لا يستغل نفوذه للسيطرة على سياسة الوزارة القائمة • وبالمثل
يجب ان ندفع للشخص الذى يملك رأس مال يستخدم فى التصنيع،
يجب أن ندفع له بمقتضى اسعار السوق لقاء القرض الذى يقدمه
لنا من نقوده ، ولا يجب ان ندفع اكثر من هذا ، ولا يجب أن
يظل هذا الشخص وريثا فى الصناعة — كما هو الحال الان —
حيث يستغل الارباح لمجرد انه يستطيع ان يدير اعماله او لان
الاسعار قد ارتفعت •

(٢) يجب أن يتغير طابع الاشراف فى مجال الصناعة • وكما
هو الحال فى المهنة التى تخضع قوانينها لارادة المجتمع — وعن
طريق الذين يعملون فى هذه المهنة يجب ان تخضع قوانين الصناعة
للقوى العاملة فيها • وليس من شك فى اننا لا نستطيع ان نضع
قوانين الصناعة بالطريقة التى وضعنا بها قوانين المهن فالصناعة
ستظل خاضعة لنظام التدرج اكثر مما تخضع مهنة المحاماة على

سبيل المثال • غير أن الصناعة ستصبح كلا لا يتجزأ حين نستبعد من الميدان ذلك المالك الذى لا يؤدي عملا • وحينئذ نستطيع ان نضع القوانين الخاصة بهذه الصناعة على اساس الوظائف التى يؤديها كل عضو عامل فيها • اى اننا نستطيع ان نجعل العلاقة بين العامل ومدير العمل شيئا ملموسا لان لكل وظيفته التى يقوم بها • فاذا تدخل عنصر الامتلاك اصبح الانسجام أمرا بعيد التحقيق • اننا لن نستطيع ان نجعل من العلاقات الصناعية شيئا خلاقا الا اذا جعلنا السلطة أمرا ينبثق — بطريقة طبيعية — من الوظيفة نفسها فاذا ما حاولنا جاهدين (كما نحاول الان) ادخال عنصر يفتر الى هذا المعنى الذى يجعل للوظيفة هدفا ، كنا كمن يحاول ان يقنع الفلاح الفرنسى الذى عاصر العهد القديم بان طبقة النبلاء التى تتمتع بالامتيازات دون ان ترتبط بواجبات معينة هى طبقة لابد من وجودها لتحقيق رفاهية هذا الفلاح وان عليه ان يهب اكبر قسط من انتاجه لهذه الطبقة • غير ان الفلاح — بالرغم من غبائه — سرعان ما يكف عن الايمان بما نقول •

(٣) علينا ان نتيح مجالا اكبر مما اتحناه فى الماضى للعنصر الاجتماعى فى الميدان الصناعى واعتقد ان هذا يعنى امورا ثلاثة (١) أولها صبح الانتاج الذى يرتبط ارتباطا وثيقا برفاهية المجتمع بالصبغة الاجتماعية ولست أعنى بالصبغة الاجتماعية مسألة التأميم ، هذا بالرغم من أن التأميم مظهر من مظاهر هذه الصبغة

وانما اعنى ذلك الانتاج الخاص ببعض الاشياء الضرورية — مثل الطاقة الكهربائية — بحيث لا نجعل هذه الاشياء خاضعة لسيطرة الربح الخاص . وقد يقتضى الامر التعاون فى الانتاج او قد يتطلب تعاون المستهلك او مظهرا من مظاهر الاشراف كما حدث بالنسبة لهيئة الفحم عام ١٩١٩ — الخاصة بصناعة التعدين .

ومهما تنوعت الطريقة المتبعة يجب ان تعود الارباح على المجتمع بالنفع ، ولا يجب ان يكون نفعها قاصرا على القائم بالعملية التى تدر الربح . (ب) الامر الثانى ادخال لائحة سواء فى الصناعات التى يملكها المجتمع او الصناعات التى تخضع لاشراف البعض .

يجب ان تحدد ساعات العمل ويجب أن تحدد الاجور كذلك .

وعلىنا أن ندخل تنظيمات ديموقراطية تحل محل اشراف المديرين المستبدين (خاصة فيما يتعلق بتعيين المستخدمين والاستغناء عنهم) أما اللوائح الخاصة باحداث تغييرات فى الفنون الصناعية والاجور فيجب ان تخرج من مجال الارادات المستبدة لتدخل فى مجال من يمثلون الحكومة . (ج) الامر الثالث : يجب ان نصر — فى المجال الصناعى باكملة — على مسألة الكفاءة والصراحة فكما اننا نطالب الرجل الذى يشتغل بالقضاء او الطب بتقديم مستندات تثبت كفاءته قبل ان نسمح له بمزاولة مهنته يجب على مدير المنجم او قائد السفينة ، ان يقدم مستندات مشابهة قبل ان يصبح مديرا لمصنع او رئيسا لمخزن من المخازن . يجب ان

نضع حدا للمراتب التي يرتفع إليها هؤلاء بمحض المصادفة كما يجب ان نضع حدا للتحيز في هذه المشاريع الصناعية اذا ما أردنا للصناعة ان ترقى الى المكانة التي تتمتع بها المهنة .

ان ما تعلمناه بدراسة النظام الاقتصادي الحالي هو أن السرية في بعض الامور — مثل تكاليف الانتاج ونسب الارباح — تعتبر عائقا مؤسفا يمنع وجود روح شعبية في الصناعة .

وادعاء رجل الاعمال بانه يدير مشروعه الخاص بالطريقة التي تروق له معناه انه يتجاهل المعارف الجديدة والرأى العام .

فكما اتنا نطلب من تجار الفحم وشركات نسج القطن ان تشر تكاليفها ، وكذلك — اذا اردنا ان نجعل من الصناعة مهنة يجب أن تكون لدينا وسائل لقياس كفاءة المشتغلين بالصناعة وليس هذا ضروريا للجمهور فقط ، بل هو ضرورى ايضا للعمال الذين يجوز ان تتعرض ارزاقهم للخطر بسبب تفاهة صاحب العمل .

ومن اللازم ايضا الحيلولة دون تلك الحركات الماكرة التي تلابس اخراج المشروعات الصناعية على اساس قيم لا يمكن ان تقضى الى تحقيق الحصول على أرباح متعادلة بصورة تنطوى على الانصاف .

فنشر الحقائق على الجمهور والاتفاع بنتائج ذلك ، معناه انشاء مؤسسات صناعية جديدة . ولكن التنظيم العلمى للانتاج واحكامه الميينة على اسس علمية هو وحده الذى سيمكننا من ان نجعل الصناعة تحقق هدف الحياة الاجتماعية .

وتجدر بنا الإشارة الى أن الدفاع القديم عن اصحاب المشروعات الرأسمالية يقوم على خلط هام بين النظرية والتطبيق . ومحور هذا الدفاع يقوم على أن تقسيم العمل يؤدي الى الفوضى مالم يوجد عامل يكفل توحيد القوى الاقتصادية في سبيل اغراض معينة .

ووظيفة صاحب المشروعات ان يهيمن على توزيع هذه الموارد . فهو ينسق اجهزة الإنتاج ، وقيس استجابته بحساب الحركات الحساسة لاحتياجات الاسواق وبدونه يشيع الاضطراب ويستشري لاحتياج المجتمع الى جهوده . ولهذا فان ما يتكسبه يعتبر تكلفه ضرورية للإنتاج ، ما دام ذلك في طبيعة التنظيم الاقتصادي وما قيل عن نبذه على اعتبار انه لا يقوم بوظيفة معينة ، معناه عدم فهم العالم الذي نعيش فيه .

ولكن حتى الذين يدافعون بحماسة عن النظام الحالي يعترفون بأنه قريب من المثل الاعلى فقط . فهم يعلمون بان الاستجابة يمكن ان تكون كافية للرغبات عندما تكون الظروف ملائمة للاستجابة . وفي عالم مثالي تسود فيه علاقات الاسعار نجد أن الربح والقيمة الاجتماعية شيان يتناسب كل منهما مع الآخر . وفي هذا العالم المثالي ايضا تصبح جميع الموارد ، بما في ذلك العمل نفسه ، اشياء مرنة فاذا لم يكن الامر كذلك فليست هذه غلطة صاحب المشروعات ، فهو يبذل كل ما في وسعه بالرغم

من العقبات الكأداء التي تعترضه • وإن عرقلة أعماله بمثابة تعويق
لمهمة يجب أن يتم إنجازها بطريقة أو بأخرى •

لا ريب في أن هذا القول صحيح • غير أن النقد الذي أوجهه
هنا ينحصر في اعتقادي بأننا إذا ما تركنا الصناعة بالحالة التي هي
عليها الآن فإنها ستظل مصدرا للربح لا لخدمة المجتمع • ذلك
لأن جوهر النظام الحالي يكمن في تلك الحقيقة التي تشير إلى
وجود موقف غير متكافئ ومعركة لكسب الاستجابة للاحتياجات
أن هذا الموقف غير المتكافئ قد تمخض — قبل كل شيء — عن
النظام الطبيعي لمجتمعنا • كما أنه يرجع إلى وجود عدد كبير
من الناس ليسوا في وضع يتيح لهم أن يجعلوا من احتياجاتهم
مصدرا للمطالب الفعالة التي يحسب حسابها • وحيشا وجد اغنياء
وقراء يسعون وراء اشباع حاجاتهم ، اضطر صاحب المشروعات
أن يخضع النظام لاحتياجات الاغنياء نظرا لما يتمتعون به من تفوق
اقتصادي • وتكون النتيجة أن يستجيب نظام الاسعار لمنافع
الاغنياء لا للمنافع الحقيقية • ونظرا لأن كل «جرعة» اضافية من
الدخل ستخلق فروقا في مجال اشباع الرغبات ، فإن صاحب
المشروعات لا يتيح اقتصادا يهدف إلى الصالح العام ، وإنما يتيح
اقتصادا يخضع لقدرة الطبقات على الشراء استجابة لمطالبها •
والذين اقترحوا أن تقوم البروليتاريا (طبقة العمال) بهذه
المهمة — كأن ترفض على سبيل المثال قبول النظام الراهن — قد

غاب عن ذهنهم ان الافراد لابد وأن يحصلوا على لقمة العيش ،
وأن الفلاحين وحدهم هم الذين يستطيعون الاضراب لفترة من
الزمن لان لديهم طعامهم الذى يزرعونه بأيديهم . وقد يتحقق
النظام الجديد - بطبيعة الحال - بعد حدوث ثورة سياسة تلغى
- بين يوم وليلة - حقوق الملكية ، كما ألغى «جنرال» الدولة
حقوق الاقطاعيين فى طرفة عين ، وذلك فى عام ١٧٨٩ . ومن
العبث ان نظن ان الثورة السياسية أمر لا يحتمل وقوعه . ولا
يبقى لدينا الا ان نقول ان الثورة السياسية - فى أروع مظاهرها
مغامرة تتكلف الكثير ويحيط بها الشك ، وقد تؤدي فى النهاية
الى تدعيم قيود النظام الحالى وتشديد قبضته على الذين يعانون
منه ، بل قد تحطم بضخامتها نسيج المدنية بأكمله . ذلك لان
الاسلحة التى يملكها ثوار اليوم اشد تدميرا من سابقتها ، وأبعد
أثرا وليس لنا الحق فى استخدام جهاز الثورة الا حين تصبح
وسائل الاقناع نفسها فى خطر . ولسنا على استعداد للتخلى عن
مصادر الحضارة الا حين تعوزنا كل السبل الممكنة .

ان الحل المقابل هو حل يتطلب الوقت والصبر ، غير أن جميع
الدلائل تشير الى انه أكثر نفعا من الحل الذى تكلمنا عنه فى
الفقرة السابقة . فهو يتلخص فى تغيير طابع الصناعات وشراء
حقوق الملاك عن طريق قوانين تشريعية . وحينئذ يصبح لهؤلاء
الملاك حق فى بعض الاسهم ، غير انهم يتنازلون عن الربح وعن

الاشراف ، ذلك لان الريج والاشراف سيتمتع بهما — فى مجال الصناعة — العمال اليدويون وعلماء الابحاث ، كما يتمتع بهما المجتمع ايضا ، وهذا امر له اهميته . وليس من الضرورى ان نناقش فى هذا المجال الكيفية التى يتم بها توزيع الحقوق بعد تنازل الملاك عنها . ولا اعتقد ان هناك تنظيما صناعيا يمكن ان نطبقه على جميع الصناعات دون أى تمييز . ولسنا فى حاجة هنا الى مناقشة النظام الذى يسير عليه هذا التحويل للملكية . والمجتمع العاقل هو المجتمع الذى يسير خطوة فخطوة ، وعلى مراحل ، وذلك حتى يتسنى له ان يستفيد من التجارب التى يمر بها . ان عناصر الاحتياجات واضحة بسيطة بالرغم من تعقد هذه العناصر عند التطبيق وعلينا ان نشترى من الملاك حصتهم فى حقوق الملكية . وبعد ان يتم هذا ندمج تلك الحقوق فى نظام يكون ممثلا لاحتياجات كل صناعة . وبهذه الطريقة ندخل على نظام الانتاج هذا الشعور بالمسئولية الذى يفتقر اليه فى الوقت الحالى . وفى استطاعتنا ان نجعل المجتمع بأكمله يساهم فى هذا النظام (نظام الانتاج) وفى استطاعتنا ايضا ان نصطنع وسائل تجعل العمال احرارا ، ، ينتجون ما يشاءون كما تتيح للمستفيدين بالخدمات ان يوجهوا اقتادهم وأن يجد هذا النقد صداه فى نظام الانتاج .

ان هذه المظاهر يصعب وجودها فى ظل النظام الحالى ،

فالنظام الحالى يخضع لبواعث الحصول على الربح المادى ، ومن ثم لا يتاح للخدمات المثالية ان تعبر عن نفسها وتجد المجال الذى تحقق فيه وجودها .

ان العامل فى عصرنا الحديث يشعر بالحنق ازاء وحشية النظام الحالى وما يبدو فيه من تفاق . انه لا يؤمن بوظائف هذا النظام، وما زال يرقب اضمحلاله . وهو يرى كيف ان النجاح الذى أحرزته تقابات العمال قد اخذ يهدد قلاع الرأسمالية من الداخل . لقد اصبح العامل فى عصرنا الحديث يهتم بتدبير الاسس التى قام عليها هذا النظام .

- ٥ -

اقتنا لو آمنة بصحة هذا القول لاكتشفنا ان مشكلة الملكية هي مشكلة سيكولوجية . لقد تدهور النظام القديم لان انتشار التعليم حال دون الايمان بتلك البواعث التي كانت تكفل النجاح لهذا النظام منذ نصف قرن من الزمان . لقد كان الخوف اساس هذا النظام البالى ، والنظم التي تستند الى المخاوف تحصل في ثنائياها دائما طابع الفناء . هل من المحتمل ان يكون النظام الذى يطبق المبادئ التي ناقشناها هنا اكثر ملاءمة من سابقه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتوقف الى حد كبير على مدى ما يتيح النظام الجديد من سعادة للعامل العادى . ان هذا النظام الجديد ينبذ - بكل صراحة - باعث الربح الذى يزعم البعض انه يحض على العمل الممتاز . كما انه يجعل من العسير ، بل ومن المتعذر (باستثناء فئة ضئيلة الى حد كبير) أن يجمع فرد ثروة هائلة . لقد نجحت الرأسمالية فى القرن التاسع عشر لانها وضعت هذه البواعث (بواعث الحصول على الربح وجمع الثروات الطائلة) موضع التنفيذ . وحين بلغت الرأسمالية اوجها سيطرت عليها هذه الدوافع الى جانب ظهورها بمظهر غيف لا يعرف الرحمة . لم تكن هناك غير فئة ضئيلة من امثال ولسم موريس

الذى قال : «لقد احسست بالعار وانا أفكر في هذا التناقص بين ساعات عملى السعيدة وتلك الساعات التى يقضيها غالبية الافراد فى عمل روتينى ، دون ان يكافئهم احد او يشنى عليهم» • لقد أحس الجميع آنذاك أن تيار الرأسمالية تيار لا يقاوم ، لا تستطيع أن توقفه احتجاجات كارليل ورسكين ، أو تلك الصور التى رسمها دزرائيلى فى «سبييل» وذلك الشعور الذى كانت تفيض به الصفحات التى كتبها الطبقة العاملة وهى تسرد تاريخ حياتها فى العقد الخامس - المجذب - من القرن التاسع عشر • هل نعتبر التغير الهائل الذى تتكلم عنه الان مجرد اذعان للمثالية التى يسعى اليها طالبو المستحيل ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتوقف على عدة اعتبارات اقل فى مجموعها من تلك الاعتبارات التى تعود البعض ان يفكروا فيها • واعتقد ان مجرد ازالة مصدر من مصادر السموم التى كانت تضر بالبناء الاقتصادى سيحقق منافع كثيرة • اتنا حين نشعر العامل بان الذين يحصلون على المال يجب ان يعملوا حتى نتقدم اجرهم ، نكون بهذا قد اوضحنا له ان الصناعة لم تعد عبدا يخضع لهؤلاء الذين يحصلون على الكسب دون ان يعملوا • ان القضاء على طبقة طفيلية تعيش على كد الآخرين سيؤدى الى خير عظيم ومن المحتمل ان يؤدى هذا الاجراء - دون غيره من الاقتراحات المنفردة - الى كسب تعاون الجميع • وهذا التعاون

الوثيق كفيل بان يضاعف الانتاج • فالاحساس بالظلم يحول دون اداء الفرد لواجبه على الوجه الاكمل ، كما أنه يدمر العقل والمشاعر ، وكذلك يتيح المجال للتقليد ، الذى يزداد فتكا لانه يتم بطريقة لا شعورية • وغالبا ما يعمل الرجال بطريقة رديئة حين تسيطر عليهم مشاعر الغضب ، ويظلون على هذا المنبوال لان غضبهم سيتحول الى شعور بعدم المبالاة • اننا نستطيع على الاقل أن نتجنب اخضب مصادر الغضب اذا ما مزجنا بالصناعة الهدف العادل الواضح المعالم ...

ولكن لا يكفى أن نكتسب الرضا الادبي للعامل ، علينا ان نضمن اهتمامه المستمر • ونحن لا نستطيع أن نحقق هذا الهدف بالطريقة التى اقترحها وليام موريس حين اشار الى الغاء الصناعات التى تتم على نطاق واسع واستبدالها بصاحب الحرفة الذى يعمل بمفرده ويعبر عن شخصيته • فهناك حلول اخرى يجدر بنا ان نقدمها • فتثقيف العامل سيساهم مساهمة كبرى فى ان يث فى انتاجه نشاطا خاصا • وحين يلم العامل بامور الحياة من حوله، لن تسيطر عليه الآلة • اننا نستطيع عن طريق الابحاث الخاصة بالانهاك الذى نجم عن الروتين على سبيل المثال ، ان نزيل الاسباب الرئيسية التى تقتل فى العامل روح الاهتمام بعمله ، كما نستطيع عن طريق ادخال النظام اللامركزى على مجموعات العمال ان نكتشف عدد العمال الذين يجدر بالفرد ان يشتغل معهم حتى

يسهل بينهم التفاهم والتعامل وغالبا ما نلمس هذا الطابع في الاعمال الخاصة بالمطابع وهذا النظام يفسر لنا لماذا تتجح حجبرات الدراسة الخاصة في اكسفورد وكمبردج وتكون حافزا على بذل مزيد من الجهود اكثر مما يحدث في القاعات الضخمة للجامعات الحديثة ولاسيما الجامعة الامريكية .

ان العمل المشترك بهذه الطريقة - يصبح حقيقة واقعة كما انه ينمى في العامل ذلك الشعور بالفخر ويدفعه الى التضحية بالذات والى الابتكار ، وهذه امور نفتقدها في نظامنا الحالي . وفي ظل النظام الجديد تبرز الشخصية المتكاملة ، ويندمج الفرد في كيانها كما يندمج البحار في كيان سفينته ، ولو أدخلنا نظام الحكم الذاتي على الصناعة لاستطعنا أن نخلق هذه المؤسسات التي يستطيع العامل ان يشعر عن طريقها - بأنه متصل اتصالا مباشرا بمراكز الاشراف . وحينئذ ستكون الوسائل التي تتيح له « الحرية » ملك يديه ، وبذلك يستطيع أن يعبر عن شعوره التلقائي النابع من اعماقه ، وكما أن احترام الفقراء للقانون ينبع من احساسهم بان اضعفهم قد يجد نفسه يوما في ساحة القضاء ، فان الرغبة في العمل ستنبع من ايمان السلطة ، لقد كان هذا مصدرا من مصادر النفوذ الذي تتمتع به ثقات العمال . وينبع هذا النفوذ من الشعور بان الجهاز الضخم الذي يتوسط الميدان الصناعي هو جهاز محدد المعالم له ارادته واهدافه .

وعلاوة على ذلك ، سيتقاضى العامل اجرا يتيح له الاعتداد بنفسه فالاجر سيخضع للاحتياجات التى قيست بمقياس حقوقه كمواطن . وأهم من هذا كله أنه سيجد متسعا من الوقت يستطيع بفضلله أن يكتسب هبة جديدة ، وقدرة على الابتكار فى جو تسوده المعرفة وتشيع فيه روح المساواة . لقد حرم من معظم هذه المزايا فى الماضى . ولم يسبق له ان تمتع باحداها تمتعا كاملا . غير أن هذه المزايا متصلة اتصالا وثيقا بمستلزمات انسانية ولسنا نغالى حين نؤمن بان الصناعة ستفرع حقا عن صلة المواطن بالدولة اذا نحن نفذنا هذه الشروط .

اتنا لا نحتاج الى تغيير الطبيعة البشرية كما اقترح مستر تونى ، وكل الذى نحتاج اليه هو أن نبرز العناصر الكامنة فى الطبيعة البشرية ، وهى عناصر سبق لنا ان اهلناها . هل سيجتذب هذا الدافع الجديد الرجل الذى يعمل بذنه كما سبق أن تكهنت بأنه سيجتذب الذى يقوم بعمل يدوى ؟ لست ارى ما يدعو الى عدم تصديق هذا الاحتمال . ولن يتدهور وضع الرجل الذى يعمل بذنه فى ظل النظام الجديد ، والواقع ان وضعه الحالى هو الذى يتدهور . ان الكاتب او وكيل شركة التأمين لا يكاد يتقاضى اجرا يميزه عن صاحب الحرفة ، وعلاوة على ذلك فانه يعيش طيلة حياته فى نضال متواصل للظهور بمظهر مشرف مع ضالة راتبه . وهذا النوع من الموظفين يطالب دائما

بأداء مهمات قد يهرب الرجل الشريف او الانسانى من أدائها ،
غير انهم مضطرون الى الازعان للذعة السوط حتى يمكنهم
ان يحصلوا على لقمة العيش انهم يرون ان المطامع التى يتطلعون
اليها قد حققها أناس آخرون ، وغالبا ما يتم هذا بطريق المحسوية
العمياء . لقد منعتهم طبقة النبلاء من تنظيم انفسهم ومن ثم عجزوا
— كما عجز رجال المناجم حتى الايام الاخيرة — عن تنمية
الشعور بالاتحاد او بالحماية المناسبة . لقد كانوا يخضعون
لمقاييس الربح الذى يستطيعون ان يحصلوا عليه ، لا لمقاييس
القيم التى يمكنهم أن يضعوها . لقد صاروا اتباعا لمستخدميهم ،
لقد كانوا يعيشون كما تعيش البروليتاريا .

لقد ازداد ميلهم الى الاعتراف بالمصالح المشتركة التى
تجمعهم والعمال الذين يزاولون عملا يدويا ، ومن ثم بدأوا
يحتجون على النظام القائم باعتباره نظاما شائعا مهنيا . ما
موقفهم من مجتمع يقوم جميع أفراد بوظائفهم ؟ انهم سيمارسون
السلطات التى تتصل بالوظائف التى يقومون بتأديتها وسيمارسون
أيضا فنهم الخاص ، ذلك لانهم سيكتشفون ان هذا الفن له علاقة
هادفة بالنسبة للاغراض التى يتطلعون اليها . وقد يصدر
التعليمات — كما يفعلون الآن — غير أن تعليماتهم ستصدر فى
ظل مبادئ معينة وقد يخضعون لرؤسائهم — كما يخضعون الآن
— غير ان الرؤساء فى ظل النظام الجديد . سيتعاونون مع

مرءوسيهـم في العمل المشترك كما أنهم سيمارسون سلطانهم على أسس منطقية وستحسن احوال هؤلاء المشتغلين لانهم سيزاولون اعمالا متصلة بالقيم الاجتماعية التي تعود على المجتمع بالنفع ، بدلا من أن يعملوا لصالح ربح مالى لا يصل الفرد بالصالح العام، وانما يخدم المنافع الخاصة ولن يتقاضوا اجرا باهظا - كما هو الحال بالنسبة لحفنة من المشتغلين بالصناعات الحديثة - وانما سيتوقف اجرهم على مقدرتهم ونوع العمل الذى يقومون به وستكون لديهم الوسائل التى تكفل لهم التعبير عن آرائهم كلما رغبوا فى ذلك •

• نحن لا نستطيع أن نقضى على الانانية او التكاسل فى أى مجتمع بمجرد تنظيم تلك المؤسسات التى تسيطر عليها الانانية او التكاسل ، ولكننا نستطيع أن نعيد تنظيمها بحيث تتحول عقول الناس الى الصفات التى نحتاجها • ويسكننا أن نقول بامكان العمل فى سبيل غايات عظمى على أساس ايماننا بانه كلما كانت المثل العليا ، كان تنفيذ الاعمال على درجة كبيرة من الاتقان • والذين يشاهدون الجيوش فى ميدان القتال لابد وأن يصدقوا أن ايماننا ايمانا معقولا •

- ٦ -

ان أى مجهود يبذل فى وقتنا الحاضر لفقد حقوق الملكية القائمة تحوطه الشبهات ، فهو خاطىء لانه هدام . وهو عديم الجدوى لانه خيالى . وهو ملء بالعيوب لانه يتعارض مع قوانين الطبيعة البشرية الخالدة . ولكن حقوق الملكية القائمة لا تمثل الا لحظة من الزمن التاريخى . فهذه الحقوق ليست اليوم كما كانت عليه بالامس وهى فى الغد ستكون مختلفة ايضا . ولا يمكن التأكيد بأنه مهما كانت التغيرات التى ستحدث فى المؤسسات الاجتماعية، فان حقوق الملكية ستبقى كما هى لا تمس ، فالملكيات حقيقة اجتماعية مثل اية حقيقة اجتماعية اخرى والتغير من طابع الحقائق الاجتماعية والمملكيات اتخذت مظاهر عديدة ، وهى معرضة لتغيرات اخرى .

والنظام الحالى ناقص مهما كانت الزوايا التى ننظر بها اليه - وهو ناقص من الناحية النفسانية بسبب عاطفة الخوف التى تمنع ممارسة تلك الصفات التى تساعد الناس على أن يعيشوا حياة كاملة . وهو ناقص من الناحية الخلقية لانه يمنح حقوقا لاناىس لم يفعلوا شيئا فى سبيلها ، ولانه عندما تكون مثل هذه الحقوق مرتبطة بالجهود فان هذا بدوره لا يكون متناسبا

مع القيمة الاجتماعية . وهذا النظام يجعل جزءا من المجتمع يتطفل على الجزء الباقي وهو يحرم الباقي من فرصة الحياة الكريمة . وهو ناقص من الناحية الاقتصادية لانه يفشل في توزيع الثروة بحيث يوفر الاحوال الضرورية للصحة والامن لاولئك الذين يعيشون تحت ظله . والنتيجة ان هذا النظام خسر ولاء الغالبية العظمى من الشعب فبعض الناس ينظرون اليه في كراهية، والغالبية تنظر اليه في عدم اكرام - وهذا النظام لم يعد يخرج الدولة بفكرة الغاية التي بدونها لا يمكن لاية دولة ان تحقق الرخاء .

وليس هناك خطأ في فكرة الرخاء الشخصي بل انه قد يعرب عن الشخصية ويساهم في اثارها . ولكن اذا نظرنا اليه على هذا الاساس فانا نحرمة من المجهود المشترك . والرخاء الشخصي يجب ألا يكون ضخما بحيث يجعل الانسان يمارس السلطة لمجرد ضخامته ولا يجب أن يكون ضئيلا بحيث لا يستطيع الانسان ان يحقق افضل ذاتيته .

وكلما كان توزيع هذا الرخاء متساويا ، أمكن الحكم على مساهمة المواطنين على أساس القيمة الاجتماعية لهذه المساهمة . واذا نظرنا الى هذا الرخاء على انه نتيجة لاداء الوظيفة فانه بذلك يكون قد وضع في مكانه الطبيعي في المجتمع فهو

عندئذ لا يسيطر على عقولنا ، والتطرف فيه لا ينتج عنه الكسل والضياع . والفشل في اكتساب اجر يعيش به الانسان لا يخلق في بعض الناس ذلك الشعور بالحرمان من حماية القانون ، وفي البعض الآخر شعورا بالتحاسد الشديد . وحينئذ لا يقف الناس ضد المجتمع يختطفون منه فرصة للنفع ، أو يسعون لغاية من الغايات يرى ضميرهم انها غاية دنيئة تتنافى مع الشرف . وليس معنى هذا عدم وجود التنوع اذ يوجد التنوع في الاشياء المعنوية لا المادية وكذلك لا ينتفى الاساس الضروري للعمل الموحد لان التنسيق في الوظيفة يتيح الفرصة لاشتراك الناس معا . ويجوز ان توجد اختلافات في الطرق التي يتبعها المسؤولون البيروقراطيون وتلك التي يتبعها الحرفي الذي لا رئيس له والذي يختار منتجاته أشخاص قلائل . ولا ريب في وجود ميزان مختلف للقيم الخلقية غن النظام الحالي . فاحداث ذلك التغيير الكبير لا يبدو انسه يغير من حكمتنا على ما هو صالح وما هو خبيث فمثلا سنيزيد تقديرنا للفنان المبدع لوجود عدد كبير من الذين لديهم القدرة على الاستمتاع بفنه ، ولن نقدر كثيرا الشخص الذي يطلب ان نحكم عليه على اساس ما يستطيع ان يجمعه من امـوال او مستلكات . وقد يبدو مثل هذا المجتمع فقيرا من الناحية المادية بآدى الامر . لانه لا بد من مضي بعض الوقت حتى يتدرب الناس على العادات القائمة على مبادئ جديدة وقد يرفض البعض ان

يتدرب ، وبهذا لا يكون في جهودهم تلك الروح التي تبعث القوة فيه .

• ويجوز ان يصبح مجتمعا لا يضم الا عددا قليلا من الاغنياء .
 واختفاؤهم سيؤدي الى اختفاء ذلك التباهى الفارغ الذى جعل مظاهر كثيرة من حياتنا الاجتماعية تبدو فجة وسمجة . ولكنه سيكون مجتمعا يتميز بالقيم الروحية العميقة وينمحي منه طغيان الانسان على أخيه الانسان . لان الزمالة ستكون ممكنة التحقيق عندما يعمل الجميع لغاية مشتركة وعندما يصبح فى امكانهم ان يتحدثوا على اسس من العدالة .

تم الكتاب

مجموعة
« اخترنا لك »
تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية
ويشترك في تحريرها وإعدادها
لجنة « اخترنا لك »

مستوى بوسنة رقم ١٠٩٤ - القاهرة

الناشر شركة توزيع الجمهورية

Bibliotheca Alexandrina



0696477